

قطر

مايو 2014

مشاورات المادة الرابعة لعام 2014 – تقرير خبراء الصندوق؛ وبيان صحفي؛ وبيان المدير التنفيذي الممثل لدولة قطر

طبقا للمادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يُجري الصندوق مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء على أساس سنوي في العادة. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2014 مع دولة قطر، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- **تقرير خبراء الصندوق** الذي أعده فريق خبراء الصندوق لعرضه على المجلس التنفيذي للنظر فيه في 18 إبريل 2014 عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في قطر في 20 فبراير 2014 حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في 2 إبريل 2014، استنادا إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء هذه المناقشات.
 - **مرفق المعلومات** من إعداد صندوق النقد الدولي.
 - **بيان خبراء الصندوق** الصادر في 15 إبريل 2014 والذي يتضمن تحديثا للمعلومات المتوافرة حول آخر التطورات.
 - **بيان صحفي** يلخص آراء المجلس التنفيذي كما تم إبدائها في المناقشة التي أجريت بتاريخ 18 إبريل 2014 حول تقرير خبراء الصندوق الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة.
 - **بيان المدير التنفيذي الممثل لدولة قطر**.
- وقد صدرت الوثيقة التالية بشكل منفصل أو سيتم إصدارها لاحقا:

تقرير القضايا المختارة

ويجوز حذف المعلومات التي تؤثر على السوق، طبقا للسياسة المتبعة في نشر تقارير الخبراء ووثائق الصندوق الأخرى.

يمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services
PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090
هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولارا للنسخة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

دولة قطر

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤

٢ إبريل ٢٠١٤

القضايا الرئيسية

السياق: بوصفها أكبر مُصدر للغاز الطبيعي المسيل في العالم، تحولت قطر إلى مستثمر مالي وجهة مانحة ومستورد للعمالة مهم في العالم. وبلغ النمو ١٤% في المتوسط على مدار العقد الماضي ووصل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى ١٠٠.٠٠٠ دولار، وهو الأعلى في العالم. ولا تزال قطر في عزلة عن تباطؤ النمو العالمي بفضل ارتفاع أسعار المواد الهيدروكربونية وبرنامج الاستثمارات العامة الضخمة لدعم التنوع الاقتصادي والاستعدادات لبطولة كأس العالم لكرة القدم في عام ٢٠٢٢.

الآفاق والمخاطر: من المتوقع أن يظل الأداء الاقتصادي الكلي قويا، مدفوعاً بالقطاع غير الهيدروكربوني الذي يستأثر بنحو نصف الاقتصاد تقريباً. وتتضمن التحديات المحتملة مخاطر فورة النشاط الاقتصادي على المدى القصير وإفراط الطاقة الإنتاجية على المدى المتوسط نتيجة برنامج الاستثمارات العامة الضخمة. ولا يزال احتمال حدوث انخفاض حاد في أسعار النفط والغاز من أكبر المخاطر على المدى المتوسط؛ غير أن لدى السلطات وفرة من هوامش المالية العامة والخارجية للتعامل مع حالات الطوارئ.

المخاطر من الاستثمارات العامة: على صناع السياسات أن يظلوا يقظين إزاء مخاطر فورة النشاط الاقتصادي. وينبغي تمهيد الإنفاق الرأسمالي إذا ظهرت علامات تدل على فورة النشاط الاقتصادي، واللجوء إلى عمليات سحب السيولة والمزيد من التدابير الاحترازية الكلية في حالة النمو المفرط في الائتمان أو تحمل المخاطر. ومن شأن إطار شامل لإدارة الاستثمارات العامة أن يزيد كفاءة الإنفاق العام ويحد من مخاطر الإفراط في الاستثمار.

إصلاحات المالية العامة: أدخرت السلطات الفوائض الكبيرة للمالية العامة بشكل مناسب وبدأت في إدخال تركيز متوسط الأجل في عملية الموازنة عن طريق تنفيذ إطار للموازنة مدته ثلاث سنوات ووضع مقاييس للأداء. وينبغي أن يكون الإطار مصحوباً بافتراضات واقعية بشأن أسعار المواد الهيدروكربونية وخطة إنفاق متعددة السنوات أكثر تفصيلاً.

القطاع المالي: تتفد السلطات جدول أعمال طموحاً لتنظيم القطاع المالي، بما في ذلك إنشاء لجنة استشارية جامعة وإصدار التعميم النهائي لاتفاقية بازل الثالثة. ولا يزال لدى المصارف مستوى جيد من الرسالة والسيولة، ولكن ينبغي أن تواصل السلطات مراقبة أوجه الضعف بعناية من خلال نظام معزز للإنذار المبكر.

التنوع: تدعم السلطات أيضاً التنوع الاقتصادي من خلال تدابير لمواصلة التعميق المالي وتنمية القطاع الخاص.

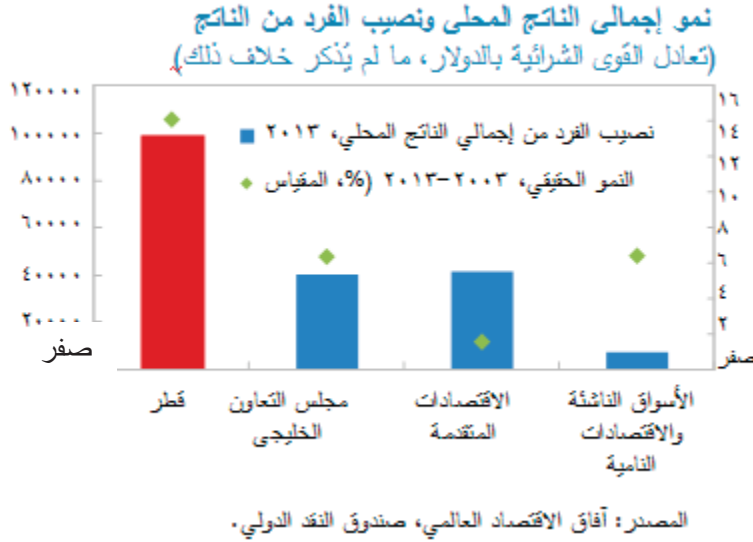
اعتمد هذا التقرير
ألفريد كامر
وتالين كورانكيليان

عُقدت المناقشات في الدوحة في الفترة من ٥ إلى ٢٠ فبراير ٢٠١٤. وتضمن فريق الخبراء السيد مارتن صومر (رئيساً)، والسيدة بريثا ميتزا والسيد هاوانان كوه، والسيد باهروم شوكوروف (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، والسيدة سيلين روشون (معهد تنمية القدرات).

الصفحة	المحتويات
٣	السياق
٤	التطورات الاقتصادية في الآونة الأخيرة
٦	الآفاق والمخاطر الاقتصادية الكلية
١٠	مناقشة السياسات
١٠	ألف- إدارة مخاطر برنامج الاستثمارات العامة
١١	باء- تعزيز الإطار المؤسسي لسياسة المالية العامة
١٣	جيم- تعزيز تنظيم القطاع المالي والعمليات النقدية للحفاظ على الاستقرار المالي
١٥	دال- تعميق الأسواق المالية
١٥	هاء- القضايا الهيكلية وقضايا البيانات
١٦	تقييم الخبراء
	الأطر
١٨	١- تداعيات الأحداث العالمية على الأسواق المالية القطرية
٢٠	٢- كفاءة الاستثمارات العامة في قطر
٢١	٣- عملية الإنذار المبكر
	الأشكال البيانية
٢٢	١- التطورات الاقتصادية في الآونة الأخيرة
٢٣	٢- تطورات المالية العامة
٢٤	٣- تطورات القطاع المالي
٢٥	٤- مؤشرات بيئة الأعمال والحوكمة
٢٦	٥- مؤشرات سوق العمل
	الجدول
٢٧	١- مؤشرات اقتصادية كلية مختارة، ٢٠١٠/٢٠١٩
٢٩	٢- ميزان المدفوعات، ٢٠١٠/٢٠١٩
٣١	٣- ملخص مالية الحكومة، ٢٠١٠-٢٠١١
٣٥	٤- مؤشرات التعرض للمخاطر، ٢٠٠٨/٢٠١٣
٣٦	٤- مؤشرات السلامة المالية، ٢٠٠٧/٢٠١٣
	الملاحق
٣٧	١- تحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون العامة والخارجية
٤٣	٢- نماذج تقييم سعر الصرف

السياق

١ - بوصفها أكبر مُصدر للغاز الطبيعي المسيلّ في العالم، تؤدي قطر دوراً مؤثراً في السوق العالمية للغاز الطبيعي. وتستأثر قطر بنحو ثلث التجارة العالمية في الغاز الطبيعي المسيلّ وأصبحت المورد الرئيسي لليابان وكوريا الجنوبية والهند والمملكة المتحدة. وبالإضافة إلى الوصول إلى أعلى دخل للفرد في العالم (نحو ١٠٠.٠٠٠ دولار)، فقد نشأت قطر



كمستثمر مالي عالمي مهم من خلال صندوقها للثروة السيادية (جهاز قطر للاستثمار) وكمستورد رئيسي للعمالة وكجهة مانحة. وتعهدت قطر بتقديم نحو ٢٠ مليار دولار لدعم البحرين وعمان والبلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية. ووصلت تحويلات الوافدين في قطر والبالغ عددهم ١,٧٥ مليون شخص (إجمالي عدد السكان قدره ٢ مليون شخص) إلى ٦% من إجمالي الناتج المحلي وهي من أعلى النسب في العالم.

٢ - وبعد أن أكملت بنجاح استراتيجية لتطوير موارد الغاز الطبيعي، شرعت السلطات في تنفيذ برنامج استثمارات عامة ضخمة للمضي قدماً بالتنوع الاقتصادي والاستعداد لبطولة كأس العالم لكرة القدم في عام ٢٠٢٢. وتحت ولاية الأمير الجديد، تواصلت السلطات تنفيذ استراتيجية التنمية والتنوع بتوجيه من "رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠" والاستراتيجية الوطنية للتنمية ٢٠١١-٢٠١٦^١. وفي حين يمكن مواصلة توسيع نطاق الإنتاج من الغاز الطبيعي المسيلّ، تنفذ قطر وفقاً اختيارياً على تطوير المشروعات الجديدة المتعلقة بالمواد الهيدروكربونية حتى عام ٢٠١٥ على الأقل لإعطاء نفسها الوقت اللازم لتقييم أداء إنتاجها وإجراء دراسة شاملة لحقل الشمال. وفي هذه الأثناء، يتم دعم التنوع من خلال مشروعات استثمارية ممولة من الميزانية قيمتها ما يقرب من ١٦٠ مليار دولار (٨٠% من إجمالي الناتج المحلي في العام الماضي) على مدار الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١، وتُستكمل بنحو ٥٠ مليار دولار من المؤسسات العامة. وإلى جانب ذلك، يجري تعزيز إطار السياسة الاقتصادية الكلية بعدد من الإصلاحات الطموحة في مجال سياسة ومؤسسات المالية العامة، وتنظيم القطاع المالي، والسياسات الاحترازية الكلية، وإدارة السيولة، وتطوير سوق الدين المحلي وفقاً لمشورة خبراء الصندوق.

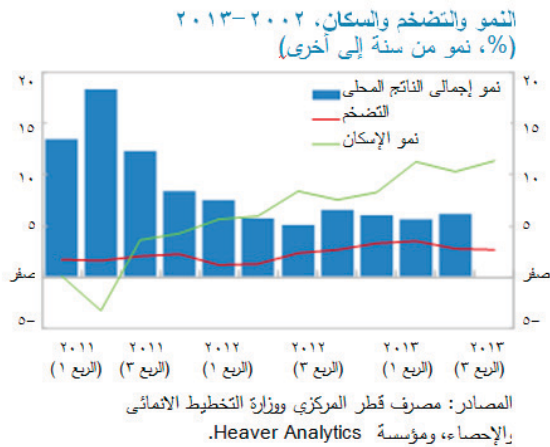
^١ http://www.gsdp.gov.qa/portal/page/portal/gsdp_en/knowledge_center

حالة توصيات خبراء الصندوق المقدمة في مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢

التوصية	الحالة الراهنة
الإبقاء على مزيج من السياسات لتجنب فورة النشاط الاقتصادي	لا يزال التضخم قيد السيطرة؛ وتقوم اللجان الرفيعة المستوى المعنية بالأسعار واللوجستيات بمراقبة تطورات الأسعار وضغوط الاختناقات، وتعد السلطات قائمة قصيرة لمشروعات البنية التحتية الحرجة.
مواصلة بناء هوامش المالية العامة وتعزيز الميزانية متوسطة الأجل	تدخر السلطات فائضها الكبير في الميزانية؛ وتعد الوزارات والوكالات توقعاتها بشأن الإنفاق والإيرادات لفترات زمنية مدتها ٣ سنوات وبدأت في الإبلاغ عن مؤشرات الأداء الأساسية؛ وتنشئ وزارة المالية وحدة مالية كلية وتضع نظاماً حكومياً لمعلومات الإدارة المالية.
إدخال الإدارة المتكاملة للاستثمارات العامة	تتسق مكاتب التخطيط المركزية استثمارات البنية التحتية؛ وتعترم وزارة المالية إنشاء وحدة لإدارة الاستثمارات العامة.
تعزيز تنظيم القطاع المالي للحفاظ على الاستقرار المالي	أنشئت بموجب قانون البنك المركزي لعام ٢٠١٢ لجنة الاستقرار المالي والمخاطر المالية التي تتألف من ثلاثة منظمين رئيسيين؛ وكشفت السلطات في ديسمبر ٢٠١٣ عن خطة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات لتنظيم القطاع المالي؛ وصدر تعميم اتفاقية بازل الثالثة في يناير ٢٠١٤.
تجنب تراكم الاقتراض الخارجي	انخفض الاعتماد على الاقتراض الخارجي بدرجة كبيرة، ويرجع ذلك في جزء منه إلى زيادة ودائع القطاع العام في النظام المصرفي المحلي.
مواصلة تحسين إدارة السيولة ودعم التعميق المالي	بدأ مصرف قطر المركزي في طرح سندات بأجل استحقاق ٣ و ٥ سنوات؛ وتحتوي الخطة الاستراتيجية لتنظيم القطاع المالي على مجموعة متنوعة من التدابير الرامية إلى دعم التعميق المالي.

المصدر خبراء الصندوق

التطورات الاقتصادية في الآونة الأخيرة

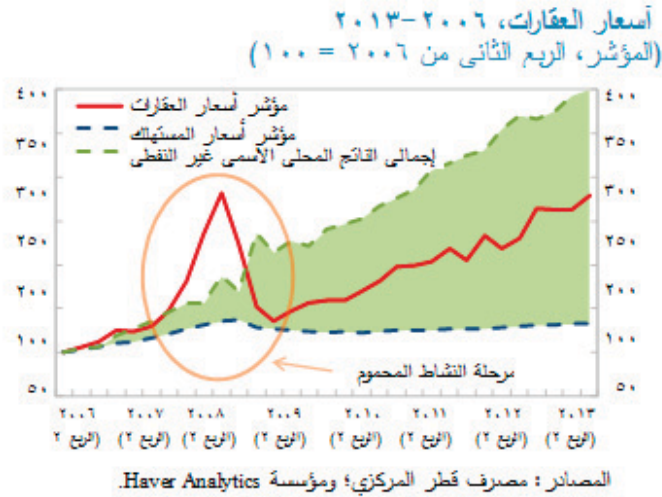


٣- ظل الأداء الاقتصادي الكلي لقطر قوياً (الشكل البياني ١). وتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي من ١٣% في عام ٢٠١١ إلى ٦,٢% في عام ٢٠١٢، إلى حد كبير نتيجة الوقف الطوعي المفروض ذاتياً على الاستثمارات الجديدة المتعلقة بالمواد الهيدروكربونية في حقل الشمال. وتشير التقديرات إلى أن النمو ظل حول ٦% في عام ٢٠١٣، مدفوعاً بتوسع نسبته ١٠% في القطاع غير الهيدروكربوني، وخاصة التشييد والنقل والاتصالات والتمويل. ويستأثر القطاع غير الهيدروكربوني الآن بنحو نصف الاقتصاد تقريباً.

قطر

٤- وكانت التداعيات السلبية الناتجة عن تباطؤ النمو العالمي وتقلب السوق المالي محدودة. واستمر ارتفاع أسعار المواد الهيدروكربونية نتيجة سوق الغاز الطبيعي المسيل الضيق واضطرابات الإمدادات بين منتجي النفط الآخرين. وأدى الإعلان عن مشتريات الأصول من قبل الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة إلى زيادة طفيفة في تكاليف التمويل الخارجي وأسهم في تقلب سوق المال، ولكنه لم يكن له أي تأثير يذكر على أسعار الإقراض المحلية حتى الآن. ولم يؤثر اضطراب الأسواق الناشئة الذي حدث في الآونة الأخيرة على الأسواق المالية المحلية نظراً للأساسيات الاقتصادية القوية والروابط المالية الضعيفة بتلك الأسواق.

٥- وزاد التضخم في مطلع العام الماضي نتيجة زيادة الطلب على الإسكان، ولكنه انخفض منذ ذلك الحين. وبالنظر إلى أن الإيجارات والمكونات ذات الصلة تشكل ما يزيد عن ٣٠% من سلة مؤشر أسعار المستهلك، فقد أدى تدفق قوي من العاملين الوافدين في سياق تراجع ركود سوق الإسكان إلى دفع تضخم مؤشر أسعار المستهلك إلى ٣,٧% من سنة إلى أخرى في إبريل ٢٠١٣. غير أن



التضخم تراجع إلى ٢,٧% من سنة إلى أخرى في فبراير ٢٠١٤ مع زيادة المعروض من المساكن وتراجع زيادة الإيجارات. وشهد التضخم الأساسي، ما عدا الأغذية والإيجارات والمرافق اتجاهًا هبوطيًا، حيث وصل التضخم الأساسي في فبراير إلى ١,٦%. وزادت أسعار المساكن زيادة كبيرة منذ الانخفاض المتصل بأزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ولكن وفقاً للقياسات الخام، تبدو الأسعار متماشية بشكل عام مع الأساسيات الاقتصادية.

٦- ولا تزال ميزانية الحكومة المركزية تحقق

فوائض كبيرة (الشكل البياني ٢). وزاد فائض الميزانية للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ٩% من إجمالي الناتج المحلي بسبب النمو القوي للإيرادات (خاصة من القطاع غير الهيدروكربوني)، على الرغم من وجود تجاوز كبير في النفقات الجارية. ولم يتغير الإنفاق على البنية التحتية والمشروعات الرأسمالية الأخرى بشكل عام، ولكن عادت النفقات الرأسمالية الارتفاع مرة أخرى خلال السنة المالية الحالية. وتحسن رصيد المالية العامة الأساسي للمواد غير الهيدروكربونية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني منذ الأزمة المالية العالمية من -٥٤% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني في السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ (المنتهاية في مارس ٢٠١٤). ومن المتوقع أن يصل إجمالي الدين الحكومي في مارس ٢٠١٤ إلى ٣٤% من إجمالي الناتج المحلي، مع إصدار السلطات لأذونات خزانة وسندات خزانة لأغراض تطوير الأسواق المالية وإدارة السيولة. ولا يزال صافي الدين سالباً بالنظر إلى الأصول الكبيرة لجهاز قطر للاستثمار.

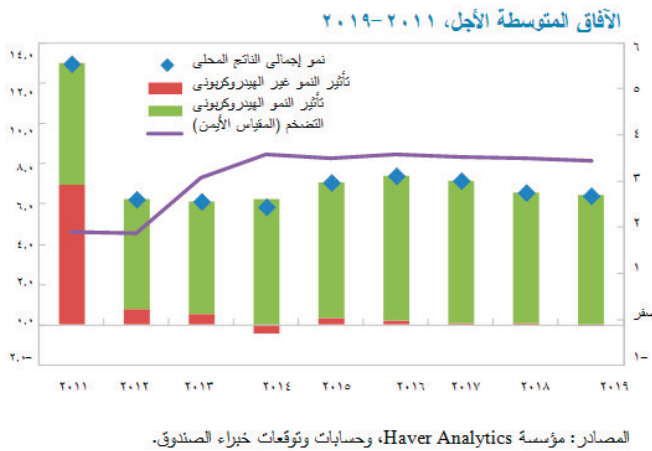
٧- وسجل الحساب الجاري فائضاً نسبته ٣٢% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٢ ويمكن توقع فائض آخر في عام ٢٠١٣، بما يعكس استمرار ارتفاع أسعار صادرات الغاز الطبيعي المسيل والنفط الخام والمكثفات. ولم تتأثر

أسعار الغاز الطبيعي المسيل في أسواق التصدير الرئيسية لقطر في آسيا حتى الآن تغيراً كبيراً من النمو السريع في إنتاج الولايات المتحدة غير التقليدي من الغاز والنفط. وظل سعر الصرف الفعلي الحقيقي بدون تغير تقريباً خلال عام ٢٠١٣.

٨- ولا تزال الظروف النقدية والائتمانية تيسيرية، ولكن تباطؤ نمو ائتمان القطاع العام بشكل كبير (الشكل البياني ٣). وقد قابلت السياسة النقدية التيسيرية في الولايات المتحدة انخفاض أسعار الفائدة الأساسية في قطر. واستمر نمو النقود بمعناها الواسع وائتمان القطاع الخاص بقوة، في حين انخفضت نسبة الإقراض العقاري انخفاضاً طفيفاً إلى حد ما. غير أن نمو ائتمان القطاع الخاص تباطؤ بشكل كبير، بما يعكس في جزء منه النمو القوي السابق والتأخيرات في استثمارات البنية التحتية. وبدأت وزارة المالية منذ أكتوبر ٢٠١٣ في مطالبة مؤسسات القطاع العام بالحصول على موافقة للاقتراض الجديد.

٩- ويحقق القطاع المصرفي أرباحاً وتتوافر فيه السيولة. وبلغ رأس المال الأساسي ١٥% من الأصول المرجحة حسب المخاطر في نهاية عام ٢٠١٣ ولا تزال القروض المتعثرة أقل من ٢% على الرغم من زيادتها زيادة طفيفة في الآونة الأخيرة. ولا تزال المصارف تحقق أرباحاً كبيرة حيث بلغت نسبة العائد على الأصول ٢%. كما أن هوامش السيولة كبيرة، حيث تبلغ الأصول السائلة نحو ٥٠% من مجموع الأصول. وتراجع التمويل الأجنبي للمصارف التجارية، والذي كان قد زاد زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، من ٣٠% من مجموع الالتزامات في ذروته في أوائل عام ٢٠١٢ إلى نحو ٢٣% في الوقت الحالي، وتحسن هيكل أجل استحقاقها، حيث يتم الاستعاضة عن القروض قصيرة الأجل تدريجياً بأوراق مالية أطول أجلاً^٢. وانخفض معدل إجمالي القروض إلى الودائع من ١,٢ إلى ١ على مدار السنة الماضية، ويرجع ذلك في جزء منه إلى ارتفاع ودائع القطاع العام.

الآفاق والمخاطر الاقتصادية الكلية



١٠- الآفاق الاقتصادية الكلية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل إيجابية في إطار السيناريو الأساسي.

• يمكن أن يبقى نمو إجمالي الناتج المحلي حول ٦% في عام ٢٠١٤ نظراً لأن معاودة الارتفاع في الاستثمارات العامة يعوضها انخفاض طفيف في ناتج المواد الهيدروكربونية. ويمكن أن يساعد مصنع برزان الجديد لتسييل الغاز في دفع النمو إلى

^٢ انخفضت انكشافات الجملة الأجنبية إلى نحو ١٠% من مجموع الالتزامات وتشتأثر المصارف الأوروبية بثلاثة أرباعها.

قطر

أعلى من ٧% في عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يستمر نمو الاستثمارات العامة بنحو ٦-٧% على المدى المتوسط، وأن يستمر نمو القطاع غير الهيدروكربوني بنسبة ١٠% تقريباً.

- من المتوقع أن يظل التضخم مقبولاً عند ٣ إلى ٤% من الآن فصاعداً - وهي زيادة طفيفة عن السنوات السابقة نتيجة تسريع النفقات الرأسمالية. ومن شأن الانخفاض التدريجي المتوقع في أسعار السلع الأساسية، بما فيها الأغذية، أن يخفف الضغوط الواقعة على الأسعار نتيجة النشاط الاقتصادي القوي في سياق ربط سعر الصرف.
- من المتوقع أن ينخفض رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي انخفاضاً كبيراً مع مرور الوقت نتيجة الإنتاج الثابت من الغاز الطبيعي المسيل، وانخفاض ناتج النفط الخام من الحقول الناضجة، والانخفاض المتوقع في أسعار المواد الهيدروكربونية (افتراضات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، راجع انخفاض سعر نفط البرنت من ١١٠ دولاراً للبرميل في الوقت الحالي إلى نحو ٩٠ دولاراً للبرميل بحلول عام ٢٠١٩)، وزيادة النفقات الاسمية. ومن المتوقع أن تتخفض نسبة الدين العام، ولكن يمكن أن يتحول رصيد الميزانية الكلي، وفقاً لتوقعات خبراء الصندوق، إلى عجز بحلول عام ٢٠١٩، في حين يمكن أن ينخفض فائض الحساب الجاري إلى ٦,٥% من إجمالي الناتج المحلي.

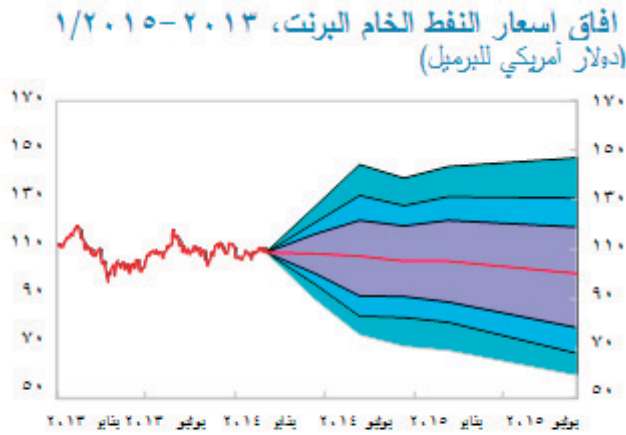
١١ - وتعلق معظم المخاطر المحلية للسيناريوهات الأساسية الواردة أعلاه بالبرنامج الجاري للاستثمارات العامة (راجع مصفوفة تقييم المخاطر). وتعتبر المشروعات الاستثمارية أساسية لدفع نمو القطاع غير الهيدروكربوني وتسهيل التنويع الاقتصادي. غير أن البرنامج قد يترتب عليه فورة النشاط الاقتصادي على المدى القريب وانخفاض العائدات وإفراط الطاقة الإنتاجية على المدى المتوسط. وعلى وجه الخصوص، لا يزال من غير المؤكد إلى أي مدى ستدفع الاستثمارات العامة إنتاجية القطاع الخاص بشكل دائم. وسيؤدي عدم نجاح تصميم وتنفيذ البرنامج الاستثماري إلى زيادة أيضاً في مستوى القروض المتعثرة في النظام المصرفي. وعليه، يمكن أن ترتفع الإنتاجية ارتفاعاً مفاجئاً إذا أدت الاستثمارات الكبرى مثل الافتتاح القادم لمطار جديد إلى دفع النشاط الاقتصادي الأوسع نطاقاً.

١٢ - وفي هذه الأثناء، لا تزال قطر معرضة لعدة مخاطر عالمية (مصفوفة تقييم المخاطر).

- وعلى المدى القصير، يمكن أن يكون للتباطؤ العالمي أو الاضطراب المالي آثار سلبية أيضاً على قطر. وبصفة عامة، من المرجح أن تكون خسائر الإيرادات الناتجة عن انخفاض صادرات النفط والغاز الطبيعي هي الأكثر تأثيراً بالنسبة لقطر نظراً لارتفاع حصة المواد الهيدروكربونية في إيرادات الميزانية والصادرات. وينطبق ذلك بشكل خاص على سيناريو يتسم بتباطؤ ممتد في الأسواق الناشئة. غير أن القناة المالية يمكن أن تكتسب أهمية نظراً لما تواجهه المصارف القطرية المتبقية من مخاطر التمويل بالجملة في الخارج، وروابطها بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والاحتياجات من التمويل الخارجي لبرنامج البنية التحتية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي تقلبات السوق المالية العالمية بسبب التوقف عن اتباع السياسات النقدية غير التقليدية في الاقتصادات المتقدمة أو تجدد الأزمة في منطقة اليورو إلى رفع أسعار الاقتراض، والحد من توافر الائتمان. ويمكن أن تؤدي صدمة مالية

عالمية أيضاً إلى انخفاض قيمة الأصول الخارجية الضخمة لقطر. وتُناقش التجربة حديثة العهد مع تداعيات الأسواق المالية في الإطار ١.

ولا تزال المخاطر الرئيسية متوسطة الأجل تتمثل في احتمال حدوث انخفاض حاد في أسعار النفط والغاز في ضوء تزايد الإمدادات غير التقليدية من النفط والغاز الطبيعي، وتباطؤ النمو العالمي، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة. وبالفعل هناك أدلة غير مؤكدة تفيد بأنه في حين أن طفرة الغاز الصخري في الولايات المتحدة لم تؤثر بشكل كبير على الإيرادات حتى الآن، فإنها قد بدأت في وضع ضغط هبوطي على الأسعار المتفاوض بشأنها لإمدادات الغاز الطبيعي المسيل في المستقبل. ووفقاً لحسابات خبراء الصندوق، يمكن أن يؤدي انخفاض معقول في أسعار النفط مقارنة بالسيناريو الأساسي (بمقدار ٢٦,٥ دولار للبرميل، وهو الانحراف المعياري التاريخي



المصادر: Bloomberg، وحسابات وتوقعات خبراء الصندوق.
١/ مستمدة من أسعار العقود المستقبلية في ٤ مارس ٢٠١٤.

لأسعار النفط) إلى وضع نسبة الدين العام على مسار سعودي. وستكون الزيادة في نسبة الدين أكثر وضوحاً في سيناريو مخاطر الاتجاه الهبوطي الذي يفترض أيضاً عائدات أقل من المتوقع من برنامج الاستثمارات العامة وتجاوزات في التكاليف (الملحق ١). وعليه، فإن سيناريو الحالة الأفضل الذي يؤدي فيه اضطراب الإمدادات بين منتجي النفط الآخرين إلى الحفاظ على ارتفاع أسعار المواد الهيدروكربونية ممكن أيضاً.

قطر: مصفوفة تقييم المخاطر

التأثير المحتمل على الاقتصاد في حالة تحقق المخاطر	تحقق	احتمال المخاطر	المخاطر الطبيعية/مصدر الرئيسية
ضعيف إلى متوسط يمكن أن يؤدي الإنفاق الكبير على البنية التحتية إلى زيادة التضخم وتأخيرات وتجاوزات في التكاليف، ونمو أقل من المتوقع في العائدات وزيادة القروض المتعثرة في النظام المصرفي. ومن شأن تعزيز نظام الإنذار المبكر لمصرف قطر المركزي ووضع نظام شامل لإدارة الاستثمارات العامة يتضمن إجراءات صارمة لاختيار المشروعات وتقييمها أن يساعد على إدارة هذه المخاطر.		متوسط	مخاطر التنفيذ المتعلقة باستثمارات البنية التحتية
ضعيف إلى متوسط يمكن أن يؤدي ببطء النمو العالمي إلى انخفاض أسعار المواد الهيدروكربونية والطلب على صادرات قطر منها، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض فوائض المالية العامة والفوائض الخارجية وبطء في تراكم أصول جهاز قطر للاستثمار، وتدهور ظروف تمويل برنامج الاستثمارات الضخمة في قطر. ونتيجة لذلك، قد يلجأ صانعو السياسات إلى تقليل النفقات العامة مع ما لذلك من آثار سلبية على القطاع غير الهيدروكربوني. غير أنه من المتوقع أن تخفف الاحتياطات المالية الكبيرة من هذا الأثر. ويمكن أن يكثف صانعو السياسات أيضاً الجهود الرامية إلى تنويع الاقتصاد لتخفيف جزء من التداعيات السلبية على المدى المتوسط.		متوسط إلى مرتفع	فترة ممتدة من تباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة
ضعيف إلى متوسط يمكن أن ترتفع تكاليف التمويل في الأسواق المحلية والدولية، مما يؤدي إلى بطء تنفيذ برنامج قطر الاستثماري. وستقلص هوامش ربح المصارف ويمكن أن تواجه بعض المصارف التي تعتمد على تمويل الجملية ضغطاً من حيث السيولة. وهناك احتياطات مالية كبيرة واطر للسياسات للتخفيف من هذا الأثر.		مرتفع	زيادة في تقلبات الأسواق المالية العالمية نتيجة توقف العمل بالسياسة النقدية الحالية في الاقتصادات المتقدمة
متوسط ستزيد تكاليف التمويل للشركات والمصارف وسيتدهور توافر الائتمان الأجنبي وسط زيادة عدم اليقين، وستنخفض قيمة أصول جهاز قطر للاستثمار وأسعار المواد الهيدروكربونية، ويمكن أن تواجه بعض المصارف ضغطاً من حيث السيولة. ويمكن مواجهة هذه القيود بوضع مصرف قطر المركزي للسيولة وإعادة تخصيص الأصول الأجنبية لجهاز قطر للاستثمار والمؤسسات العامة في النظام المصرفي المحلي.		متوسط	ظهور الضغوط المالية في منطقة اليورو من جديد نتيجة عدم الوفاء بالالتزامات أو عدم تحقيقها بشكل كامل
متوسط في حالة انخفاض أسعار المواد الهيدروكربونية، ستتنخفض فوائض المالية العامة والفوائض الخارجية وسنقل ثقة القطاع الخاص، مما سيؤدي إلى انخفاض تراكم الأصول لدى جهاز قطر للاستثمار، وانخفاض النفقات العامة، وتوافر تمويل أقل لبرنامج الاستثمار، وانخفاض نمو القطاع غير الهيدروكربوني. ويمكن أن تستند قطر إلى احتياطاتها المالية الكبيرة وأن تسرع التنويع الاقتصادي. ويمكن أن يؤدي انخفاض تكلفة إنتاج الغاز الطبيعي المسيل و عقود الغاز طويلة الأجل وبنود التغيير التلقائي في عقود الغاز إلى خفض هذه المخاطر جزئياً. وفي حالة ارتفاع أسعار المواد الهيدروكربونية، سيكون الأثر عكس ذلك.		متوسط	انخفاض مستمر في أسعار النفط والغاز بسبب الطاقة الزائدة. وعلى عكس ذلك، يمكن أن يستمر ارتفاع الأسعار نتيجة الاضطرابات في الإمدادات.
ضعيف إلى متوسط من شأن إغلاق مؤقت للحدود البرية أن يرفع أسعار بعض المواد، بما في ذلك بعض الأغذية ومواد البناء. والإغلاق المؤقت لمضيق هرمز سيؤثر بصورة سلبية أيضاً على صادرات المواد الهيدروكربونية. ويمكن تخفيف تأثيرات الاضطرابات في سلسلة الإمداد جزئياً بطرح المخزونات الاستراتيجية من الأغذية ومواد البناء واستخدام الاحتياطات المالية الكبيرة لقطر.		منخفض	اضطرابات في النقل بسبب تحقق المخاطر الجغرافية-السياسية والإقليمية

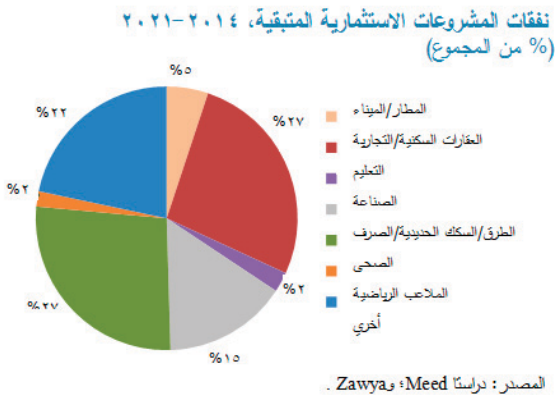
ملاحظة: تبين مصفوفة تقييم المخاطر أحداثاً يمكن أن تغير فعلياً السيناريو الأساسي (السيناريو الأكثر احتمالاً أن يتحقق من وجهة نظر خبراء الصندوق). والاحتمال النسبي للمخاطر الوارد في التقييم الموضوعي لخبراء الصندوق للمخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي ("ضعيف" يعني أن احتمال حدوثه نسبته أقل من 10%، و"متوسط" أن احتمال حدوثه بين 10% و 30%).

• ونظراً لموقعها الجغرافي، فإن قطر معرضة لمخاطر متطرفة من حيث اضطرابات النقل. وعلى سبيل المثال، إذا أدى خلاف السياسات الخارجية قريب العهد بين قطر وجيرانها الثلاثة في مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين) إلى عقوبات مؤقتة على قطر - سيناريو المخاطر المتطرفة - ستواجه قطر تحديات لوجستية نظراً لأن بعض المواد الغذائية ومواد البناء تستورد من هؤلاء الجيران المباشرين وتصل واردات بعض البلدان الأخرى عن طريق ميناء دبي أو عبر الحدود البرية للمملكة العربية السعودية. غير أن الانكشافات التجارية والمالية المباشرة محدودة.

١٣- ولدى قطر حيز كبير في مجال السياسات للتعامل مع الظروف غير المتوقعة على المدى القصير. حيث إن هوامش المالية العامة والموارد الطبيعية المتبقية كبيرة الحجم^٣ ومن غير المرجح أن يتأثر الإنفاق بانخفاض في أسعار المواد الهيدروكربونية أو تقلب السوق على المدى القريب. ويمكن أن يضخ مصرف قطر المركزي سيولة في النظام المالي من خلال نافذته الإقراضية وعمليات إعادة الشراء، ويمكن أن تحقق الحكومة نفس الهدف عن طريق إدارة مخصصات حافظة جهاز قطر للاستثمار ومؤسسات القطاع العام. كما ساعدت الحكومة النظام المصرفي بضخ رأس مال وشراء الأسهم المتعثرة أثناء الأزمة المالية العالمية. وتدار المخاطر المتطرفة لاضطرابات النقل عن طريق بناء مخزونات استراتيجية من الأغذية ومواد التشييد.

مناقشة السياسات

ألف - إدارة مخاطر برنامج الاستثمارات العامة



١٤- وافقت السلطات وخبراء الصندوق على أهمية إدارة مخاطر برنامج الاستثمارات العامة الضخمة في قطر. وتتضمن المشروعات البنية التحتية الأساسية (مثل المطار والميناء والمترو والسكك الحديدية والطرق)، والعقارات (بما في ذلك مدينة لوسيل الجديدة)، ومدارس ومستشفيات، وملاعب رياضية لبطولة كأس العالم لكرة القدم في عام ٢٠٢٢.

١٥- وشددت البعثة على أنه برغم احتواء الضغوط التضخمية فيما يبدو الآن، فإن على صانعي السياسات توخي اليقظة. وتعترم السلطات، إذ تضع في اعتبارها التضخم الذي شهدته قطر في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ والذي زادت نسبته

^٣ يمكن أن توصل قطر إنتاجها من المواد الهيدروكربونية بالمعدلات الحالية لمدة ١٠٠ سنة أخرى.

قطر

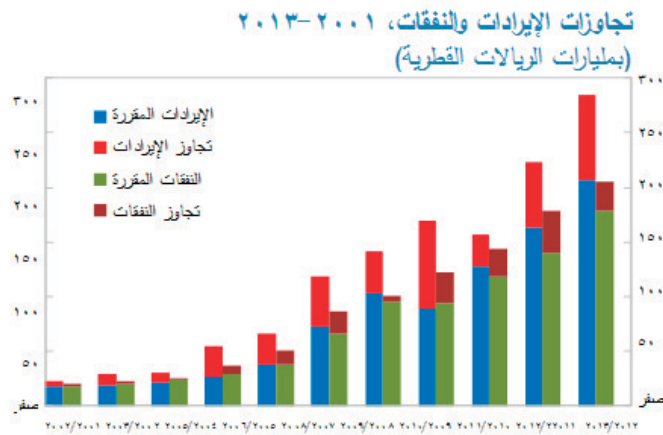
عن ١٠%، أن تنفذ المشروعات الاستثمارية تدريجياً وتكليف عدة لجان رفيعة المستوى بتحديد اختناقات سلاسل الإمدادات وإزالتها. غير أن البعثة أوصت بتمهيد الإنفاق الرأسمالي إذا ظهرت علامات تدل على فورة النشاط الاقتصادي، واللجوء إلى عمليات سحب السيولة ومواصلة التدابير الاحترازية الكلية في حالة النمو المفرط في الائتمان أو تحمل المخاطر.

١٦- ورات البعثة أيضاً مجالاً لتحسين عملية إدارة الاستثمارات لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد وعائدات عالية على الاستثمار (الإطار ٢ والتقارير المخصصة المختارة). وحققت السلطات بعض التقدم في وضع الهياكل المؤسسية ذات الصلة، مثل إنشاء مكتب التخطيط المركزي الذي يشرف على الاستثمارات في البنية التحتية. وتم تخفيض حجم بعض المشروعات المكلفة مثل المترو والميناء والمطار أو تقسيمها إلى مراحل للحد من مخاطر الإفراط في الطاقة الإنتاجية. غير أن الطابع كبير النطاق للبرنامج أدى إلى تأخيرات في التنفيذ وتجاوزات في التكاليف. ولاحظت السلطات أنه قد تكون هناك حاجة إلى إعادة تخطيط وخفض التكاليف لتكون الاستثمارات المقررة قابلة للتنفيذ لوجستياً وتقوم بإعداد قائمة قصيرة بالمشروعات الأكثر أهمية. وكرر خبراء الصندوق من جديد دعوتهم إلى وضع منهج متكامل لإدارة الاستثمارات العامة، يتضمن إجراءات صارمة لاختيار المشروعات وتقييمها، وشجعوا على إجراء معالجة شاملة وشفافة للبرامج العامة في الميزانية، مما تطلب بناء قدرات كبيرة وتعميق التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة. وتعترم وزارة المالية إنشاء وحدة لإدارة الاستثمارات العامة وأعربت عن اهتمامها بالمساعدة الفنية فيما يتصل بمشروع قانون الإدارة المالية العامة.

باء . تعزيز الإطار المؤسسي لسياسة المالية العامة

١٧- بدأت السلطات تركز على المدى المتوسط في عملية الميزانية. يتطلب تعميم الميزانية للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ أن تقدم الوزارات والوكالات تقديرات إرشادية للميزانية حتى السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ وتبادل معلومات

عن أداء مشروعاتها. وبعد أن يعمل إطار الميزانية متوسط الأجل بشكل كامل، فإنه سيساعد على ضمان حماية الإنفاق الحكومي من تقلب الإيرادات وعدم تجاوز أهداف النفقات، وسيوفر منصة لتقييم جودة الإنفاق. وتثق السلطات في إمكانية إزالة عادة التجاوزات في الإنفاق إلى حد كبير حتى من دورة الميزانية الحالية. وبالإضافة إلى ذلك، تعترم وزارة المالية خفض نمو النفقات الجارية، وإيلاء الأولوية للإنفاق على الصحة والتعليم والاستثمارات العامة. كما تقوم السلطات بإنشاء نظام حكومي لمعلومات الإدارة المالية لتحقيق جملة أمور من



المصادر: وزارة المالية؛ وحسابات خبراء الصندوق.

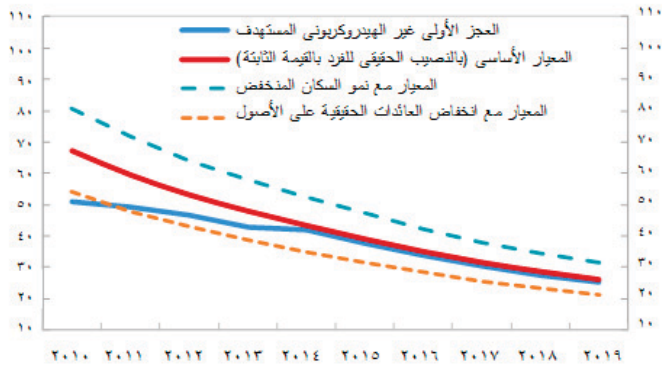
بينها تسهيل جمع بيانات الميزانية وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١. ورحب الفريق بهذه الإصلاحات الهيكلية في الميزانية وشدد على أن يكون إطار الميزانية متوسط الأجل مصحوباً بميزانيات سنوية موثوقة قائمة على

افتراضات واقعية بشأن أسعار المواد الهيدروكربونية (٦٥ دولاراً للبرميل الآن) وإطار أكثر تفصيلاً للنفقات المتعددة السنوات على أساس توقعات اقتصادية كلية متسقة تماماً.

١٨- **وتعتزم السلطات تشغيل وحدة المالية العامة الكلية المنشأة حديثاً في أقرب وقت ممكن، عملاً بمشورة الصندوق.** وستقوم الوحدة بإعداد التوقعات الاقتصادية الكلية وتوقعات الإيرادات والنفقات (بما في ذلك تجميع لمعلومات تطلعية عن المشروعات الاستثمارية) وتوقعات الدين العام. والصندوق على استعداد لإيفاد بعثة ميدانية تشخيصية والمساعدة في إيجاد مستشار مقيم للوحدة.

١٩- **ولاحظت البعثة أن وتيرة السياسة المالية العامة لا تزال تتسق مع العدالة بين الأجيال.** ويظهر عجز المالية العامة القائم والمتوقع (الذي يقاس بالعجز غير الهيدروكربوني ما عدا دخل الاستثمار بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني) على السياسات الحالية بشكل أقل بعض الشيء مما كان عليه العجز المتسق بالنصيب الحقيقي للفرد بالقيمة الثابتة ولكن على مقربة منه. وهذا يعني أن الحكومة تدخر بما فيه الكفاية للأجيال القادمة، ولكنها لا تفرط في الادخار.^٤ وإذا انخفضت أسعار المواد الهيدروكربونية انخفاضاً مفاجئاً، ستكون هناك حاجة إلى النظر في تدابير إضافية لاحتواء النفقات الجارية وإيلاء الأولوية للإنفاق الرأسمالي. ويتوقع خبراء الصندوق أن يستمر تحسن رصيد المالية العامة غير الهيدروكربوني الأساسي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني من الآن فصاعداً على الرغم من

العجز الأولي غير الهيدروكربوني والأرقام المرجعية قائمة على فرضية الدخل الدائم، ٢٠١٩-٢٠١٠
(% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني)



المصدر: حسابات خبراء الصندوق.

ملاحظات: تم حساب الأرقام المرجعية للعجز الأولي غير الهيدروكربوني باستخدام فرضية الدخل الدائم بافتراض دخل سنوي حقيقي ثابت للفرد. وتقتصر السيناريوهات البديلة أن النمو السكاني أقل والعائدات على الأصول أقل، على التوالي بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية.

الزيادات المتوقعة في النفقات الرأسمالية، من ٤٦% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني حالياً إلى ٢٦% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني في عام ٢٠١٩. وتؤكد تطلعات السلطات الأطول أجلاً بتمويل الميزانية بالكامل من الإيرادات غير الهيدروكربونية على التزامها بتنويع الاقتصاد والحفاظ على صحة المالية العامة. غير أنه في حالة تنفيذ هذا الهدف بحذافيره، فإنه سيؤدي إلى الإفراط في الادخار نظراً لاستمرار تراكم أصول جهاز قطر للاستثمار إلى ما لا نهاية.

^٤ يخضع أي حساب لاصافي القيمة الحالية لحساسية الافتراضات مثل أسعار الفائدة ومعدل العائد المفترض. وتشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أن سعر التعادل قدره نحو ٧ دولاراً للبرميل في الوقت الحالي، ولكن سعر التعادل على مستوى الدولة، بما في ذلك جميع أرباح الدولة من المواد الهيدروكربونية يمكن أن يكون أقل من ذلك بكثير، وفي حدود ٥٠ دولاراً للبرميل (الشكل البياني ٢).

جيم - تعزيز تنظيم القطاع المالي والعمليات النقدية للحفاظ على الاستقرار المالي

٢٠ - رحب الفريق بالتقدم الكبير المحرز بشأن جدول الأعمال التنظيمي للقطاع المالي. وأصبح محافظ مصرف قطر المركزي رئيس لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر المنشأة بموجب قانون المصرف المركزي لعام ٢٠١٢ ويعمل كرئيس لجميع اللجان التنظيمية الثلاث.^٥ وتولى مصرف قطر المركزي مسؤولية صناعة التأمين التي لم تكن منظمة بشكل صارم في الماضي ويجري العمل على إجراء تحليل مشترك قائم على المخاطر للنظام المالي بأكمله. وفي ديسمبر ٢٠١٣، نشرت الوكالات التنظيمية الثلاث الرئيسية خطتها الاستراتيجية لتنظيم القطاع المالي حتى عام ٢٠١٦، التي تتضمن جدول أعمال طموحاً للانتقال إلى تنظيم قائم على المخاطر، وتوسيع الرقابة الاحترازية الكلية، وتعزيز البنية التحتية للسوق، وحماية المستهلك والمستثمر. ويحقق النظام المالي عموماً الأهداف المنصوص عليها في التعميم النهائي بشأن لوائح تنظيم رأس المال والسيولة ومعدلات الاستدانة لاتفاقية بازل، الصادر في يناير ٢٠١٤. وتواصل السلطات تنفيذ عدد من التدابير الاحترازية الكلية،^٦ وتعترم مواصلة تعزيز منهجها القائم على المخاطر لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي عُرِز بشكل كبير نتيجة تشريع عام ٢٠١٠ والمساعدة الفنية المستمرة من الصندوق. ومنحت مؤسسة MSCI للتصنيف قطر مركز السوق الناشئة، اعتباراً من مايو ٢٠١٤.

الخطة الاستراتيجية لتنظيم القطاع المالي

التدابير	الغاية الاستراتيجية
تعزيز الإطار الرقابي القائم على المخاطر للمصارف؛ ووضع لوائح لشركات التأمين في إطار مصرف قطر المركزي؛ وتعزيز المنهج القائم على المخاطر لتنظيم أسواق رأس المال؛ وتعزيز إطار التمويل الإسلامي؛ وتوحيد معايير الحوكمة المؤسسية؛ وتعزيز الكشف عن البيانات	تعزيز التنظيم
تشغيل اللجنة الجديدة للاستقرار المالي ورقابة المخاطر؛ وتعزيز رصد المخاطر النظامية؛ وإعداد حزمة للأدوات الاحترازية الكلية؛ وجمع إحصاءات الأسواق المالية وإجراء دراسات؛ وتعزيز مكتب الائتمان	توسيع الرقابة الاحترازية الكلية
تعزيز مرونة وكفاءة نظم المدفوعات والتسويات وفقاً للمبادئ الأساسية لنظم الدفع المؤثرة على النظام المالي والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، بما في ذلك مبادئ توجيهية لمشاركة مصارف هيئة مركز قطر للمال؛ وتطوير أسواق الدين الحكومي والمؤسسي؛ وتوسيع مشاركة المستثمرين في الأسواق الأولية والثانوية؛ وتصميم خطة لحماية الودائع؛ وتعزيز تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة	تعزيز البنية التحتية للسوق
تعزيز آليات حماية المستهلك وتسوية النزاعات؛ وسد الثغرات التنظيمية؛ وضمان فعالية قوانين سرية الحسابات المصرفية وحماية معلومات الائتمان؛ ورفع وعي عامة الجمهور بأسواق الأوراق المالية	حماية المستهلك والمستثمر
تعزيز المزيد من التعاون والتبادل للمعلومات بين الوكالات الثلاث؛ وبناء منهج متنسق للإنفاذ؛ وتعزيز التعاون على نطاق مجلس التعاون الخليجي	تعزيز التعاون التنظيمي

المصدر: وكالات لتنظيم القطاع المالي في قطر.

^٥ تشمل على مصرف قطر المركزي وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية. وتُكلف لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر بتحديد المخاطر الناشئة في جميع شرائح القطاع المالي والتنسيق بين المنظمين والتوصية بحلول لموافقة مصرف قطر المركزي عليها.

^٦ تشمل الأدوات المستخدمة حالياً على معدلات القرض إلى القيمة والدين إلى الدخل وحدود الانكشافات تجاه سوق العقارات وتركيز الإقراض والإقراض بالنقد الأجنبي ووضع النقد الأجنبي المفتوح.

٢١- ولا يزال لدى المصارف مستوى جيد من الرسمة والسيولة، ولكن ينبغي أن تواصل السلطات مراقبة أوجه الضعف بعناية من خلال نظام معزز للإنذار المبكر. وتبين اختبارات الضغوط التي أجراها مصرف قطر المركزي القدرة على الصمود أمام الصدمات المعقولة بسبب هوامش الرسمة والسيولة^٧. وعليه، فإن الودائع والائتمانات مركزة بشكل كبير، وتعرض جودة الأصول إلى المخاطر الناجمة عن الانكشافات العالية لطرف واحد. وتتنظر السلطات في تخفيض نسبة القروض إلى الودائع مما سيؤدي إلى مواصلة تحسين حالة السيولة القوية للنظام المصرفي وجودة أصوله. وعلى الرغم من انخفاض الاعتماد على التمويل الدولي بالجملة، فإن تقلص السيولة الخارجية يمكن أن يؤثر سلباً على النظام المصرفي؛ غير أنه سيكون لدى صناع القرار مجال واسع للاستجابة في هذا السيناريو، على النحو المشار إليه أعلاه. وفي هذه الأثناء، يمكن أن يؤدي التوسع الإقليمي لأكبر المصارف القطرية إلى تمديد قدراتها على إدارة المخاطر نظراً للتطورات الاقتصادية الكلية المضطربة في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^٨، ويمكن أن يزيد الاعتماد على التمويل الأجنبي مرة أخرى عندما تعاود مشروعات البنية التحتية الارتفاع. وفي حين أن الوضع الحالي لا يستدعي فيما يبدو اتخاذ إجراءات بشأن السياسات العامة، على صناع السياسات أن يواصلوا إجراء مراقبة وثيقة لمعايير الإقراض، ومخاطر التركيز، وأنشطة المصارف عبر الحدود. واقترح خبراء الصندوق تعزيز نظام الإنذار المبكر لمصرف قطر المركزي لتحديد المخاطر والصلوات عبر جميع قطاعات الاقتصاد (الإطار ٣ والتقارير المخصصة المختارة). وتعتمد السلطات إدراج بعض التوصيات الفنية في الاستعراض القادم للاستقرار المالي وطلبت إجراء مراجعة أثناء الزيارة القادمة لخبراء الصندوق.

٢٢- وهناك مجال للمزيد من الشفافية وتحسين عمل إطار إدارة السيولة لمصرف قطر المركزي. واتخذ مصرف قطر المركزي عدة خطوات لتعديل عملياته الخاصة بإدارة السيولة بما في ذلك وضع حد أقصى لودائع المصارف التجارية المدرة للفوائد لدى المصرف المركزي وتسهيل إصدار أدونات الخزنة وسندات الخزنة. وقد كان الإصدار حتى الآن يتم بتخصيصات اسمية ثابتة، وتشهد فائدة سندات الخزنة قصيرة الأجل بعض التقلبات. وتقلص سوق المال خلال صيف وخريف ٢٠١٣، ويرجع ذلك في جزء منه إلى أحداث دولية مثل الأزمة السورية والمفاوضات المتصلة بالميزانية وسقف الدين في الولايات المتحدة. وانعكس تقلص سوق المال في معظمه بضخ حجم كبير من السيولة في يناير ٢٠١٤^٩. وتؤكد هذه التطورات الحاجة إلى إرسال إشارات واضحة إلى الأسواق من خلال إطار شفاف وجيد التنظيم لإدارة السيولة. ويعد مجال عمليات السوق المفتوحة لمصرف قطر المركزي محدوداً بسبب انخفاض السيولة في السوق الثانوية. ولذلك، ينبغي إيلاء الاعتبار لتوفير بعض المرونة في تحديد حجم الإصدارات من أدونات الخزنة وسندات الخزنة لخفض تقلبات

^٧ يقوم مصرف قطر المركزي بمراقبة الائتمان والسوق والسيولة والتركيز وسعر الصرف والمخاطر النظامية؛ راجع التقارير المخصصة المختارة للاطلاع على مزيد من الوصف لاختبارات الضغوط. ووفقاً لتقرير الاستقرار المالي الصادر عن مصرف قطر المركزي (٢٠١٣)، يتعين أن تزيد القروض المتعثرة بنسبة ٣٥% قبل أن يتجاوز النظام المصرفي الحد الأدنى المطلوب من رأس المال، وبإمكان معظم المصارف تحمل صدمات السيولة بسبب مرفق إعادة الشراء لمصرف قطر المركزي.

^٨ ٣٠% من أصول بنك قطر الوطني الذي يعد أكبر مصرف تجاري في قطري وتمتلك الحكومة نصف أسهمه مرتبطة بأنشطة خارجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أساساً.

^٩ انخفضت السيولة بمقدار ١٣ مليار ريال قطري بين مايو وأغسطس ٢٠١٣، ثم ارتفعت ولكنها ظلت دون مستوياتها السابقة طوال خريف ٢٠١٣، قبل أن تعاود الارتفاع بشدة في يناير ٢٠١٤ - راجع الإطار (١).

قطر

العائدات. ورأت بعض السلطات بعض الجدارة في هذه التوصية ولكنها لم تراها كمسألة ذات أولوية على المدى القصير. ويرى خبراء الصندوق أن التنسيق الوثيق بين وزارة المالية ومصرف قطر المركزي سيعزز التوقعات بشأن السيولة.

٢٣ - ووافقت السلطات وخبراء الصندوق على أن نظام سعر الصرف الثابت لا يزال مناسباً لقطر. وأرسى ربط العملة بالدولار الأمريكي أسعار السلع التجارية ووفر الاستقرار لتدفقات الدخل والثروة المالية نظراً لهيمنة صادرات المواد الهيدروكربونية المقومة بالدولار. ويشير تحليل خبراء الصندوق إلى أن النسبة الكلية لصادرات قطر غير الهيدروكربونية ونسبة وارداتها من إجمالي الناتج المحلي ظلنا مستقرتين بشكل عام في السنوات الأخيرة. وعلى أساس بيانات غير مكتملة، يبدو أن تركيبة التدفقات المالية كانت مستقرة نسبياً أيضاً. وسعر الصرف الفعلي الحقيقي أقوى من المتوسط طويل الأجل، بما يتفق مع ارتفاع أسعار المواد الهيدروكربونية. وتؤدي تقديرات خبراء الصندوق التي تستخدم النماذج الثلاثة البديلة المعدة وفق منهجية المجموعة الاستشارية المعنية بأسعار الصرف إلى تقييمات شديدة الاختلاف لأسعار الصرف (الملحق ٢)، ولكن لا تشير الأدلة العامة إجمالاً إلى وجود اختلال نظامي في سعر الصرف.

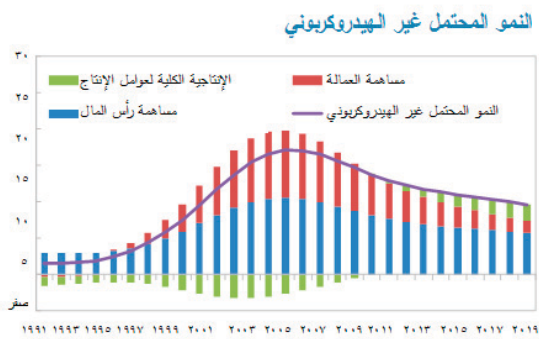
دال - تعميق الأسواق المالية

٢٤ - اتفقت السلطات وخبراء الصندوق على أن تطوير أسواق الدين المحلي العميقة والسائلة يمكن أن يحقق فوائد كبيرة. وتشمل هذه تمويلاً لبرنامج استثمارات البنية التحتية الضخمة، وتعزيز آلية انتقال الآثار النقدية، وتسهيل إدارة السيولة. وفي الواقع، عمدت الحكومة إلى إصدار أوراق مالية مقومة بالريال حيث كان الهدف المعلن هو تنمية سوق الدين على الرغم من تراكم فوائض كبيرة في المالية العامة. وتطلعاً إلى الأمام، ستواصل السلطات إصدار الأوراق المالية الحكومية المقومة بالريال، وخفض الاقتراض الخارجي والقروض المحلية.

٢٥ - وأشارت السلطات إلى تدابير إضافية تهدف إلى التعميق المالي. وسيؤدي الإنشاء القريب لوكالة محلية لتصنيف الائتمان إلى دعم إصدار سندات الشركات، في حين يتيح برنامج الاستثمارات العامة فرصة لإصدار سندات الشركات للمشروعات المدرة للدخل. وتؤدي التغطية الموسعة لمركز قطر للمعلومات الائتمانية إلى تسهيل الحصول على الائتمان. ومن المتوخى تنفيذ مبادرات إضافية لتحسين حماية المستهلك والمستثمر وتعزيز البنية الأساسية للسوق في الخطة الاستراتيجية لتنظيم القطاع المالي، على النحو المبين في الجدول النصي الوارد أعلاه.

ها - القضايا الهيكلية وقضايا البيانات

٢٦ - تحتل قطر المرتبة الثالثة عشرة وفقاً لمؤشر التنافسية العالمية، وهي أعلى مرتبة في منطقة مجلس التعاون الخليجي، ولكنها في مرتبة متأخرة من حيث تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والجودة التعليمية (الشكلان البيانيان ٤ و ٥). ولا يسهم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى بنسبة ١٠% فقط من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بما يقرب من ٣٠%



المصدر: حسابات وتوقعات خبراء الصندوق.

ملاحظة: يطبق نظام محاسبة النمو على سلاسل هودريك-بريسكوت المرشحة للناتج غير الهيدروكربوني ورصيد رأس المال والعمالة، ونسبة رأس المال في التكاليف قدرها ٠.٥.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكملها. وكثفت السلطات جهودها لتتويع الاقتصاد عن طريق بنك قطر للتنمية وشركة "قطر للمشاريع"، على سبيل المثال، من خلال ضمانات القروض ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبدأت وزارة المالية في الاستعانة بمتعاقدين من الخارج لتنفيذ بعض الأنشطة وخصخصة أصول مختارة. ووفقاً لتقرير "ممارسة أنشطة الأعمال"، فإنه يمكن مواصلة تبسيط إجراءات تسجيل الأعمال التجارية. وتُبدل جهوداً لتحسين نوعية المناهج التعليمية، بما في ذلك عن طريق أنشطة مؤسسة قطر، ولمواءمتها مع احتياجات سوق العمل، وتوسيع برامج الدراسة في الخارج لزيادة إجادته اللغات الأجنبية واكتساب مهارات متخصصة. كما تتوخى السلطات دوراً تدريجياً للعمالة من الصناعات المنخفضة الإنتاجية (مثل التشييد) إلى قطاعات ذات إنتاجية أعلى وقائمة على المعرفة مع جني القطاع الخاص لفوائد الاستثمارات العامة. وسيكون نجاح هذه الجهود الإصلاحية بالغ الأهمية لزيادة نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج التي كانت سالبة في السنوات الأخيرة، وتأمين عائدات مرتفعة على الاستثمارات العامة.

٢٧- وسلط الإنفاق الضخم على البنية التحتية قبيل بطولة كأس العالم لكرة القدم في عام ٢٠٢٢ الضوء على ظروف سوق العمل للعمالة الوافدة. وتصدرت العناوين أخبار سلبية عن ظروف عمل بعض عمال التشييد والمساعدة المنزلية، ويمكن أن تؤثر ضمن أمور أخرى على توافر عمال جدد في المستقبل وتكلفتهم. ومن شأن ذلك أن يعيق النمو نظراً لأن نجاح نموذج التنمية الحالي في قطر يعتمد اعتماداً كبيراً على توافر القدرة على توظيف العمالة الوافدة بسرعة. والتزاماً من السلطات بتحسين الوضع، فإنها تركز مثلاً على تحسين إنفاذ قوانين العمل القائمة، وأصدرت ميثاق الرفاهية للأشخاص العاملين في مشروعات كرة القدم ذات الصلة بالفيفا. وقدمت مقترحات لتشديد قواعد السلامة المهنية وتعزيز التعاون مع منظمة العمل الدولية.

٢٨- ومن الضروري بذل جهود إضافية كبيرة لتحسين الإحصاءات الاقتصادية الكلية. وتقوم وزارة التخطيط بالتنسيق والإحصاء بالانتهاء من مسح الاستثمارات الأجنبية الذي ينبغي أن يؤدي إلى تحسن كبير في إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وتعترم الوزارة أيضاً بدء نشر إجمالي الناتج المحلي حسب النفقات ربع سنوياً ابتداءً من منتصف ٢٠١٤. ومن شأن التحسينات الإضافية في إحصاءات القطاع العقاري وبيانات الأسر المعيشية والميزانيات العمومية للشركات أن يدعم تطوير نظام الإنذار المبكر لمصرف قطر المركزي. وسيساعد التعاون الوثيق مع المركز الإحصائي لمجلس التعاون الخليجي على تقوية جهود السلطات الرامية إلى تعزيز الإحصاءات الاقتصادية الكلية.^{١٠}

تقييم خبراء الصندوق

٢٩- لا تزال قطر في عزلة عن تباطؤ النمو العالمي. ويمكن أن ينمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٦% هذا العام، مدفوعاً بالقطاع غير الهيدروكربوني، وأن تزيد سرعته زيادة متواضعة في المستقبل مع تسارع وتيرة مدفوعات الاستثمارات العامة وبدء تشغيل مشروع برزان. وكانت التداعيات السلبية الناتجة عن تباطؤ الاقتصاد العالمي محدودة نظراً لسوق الغاز الطبيعي المسيل الضيق واضطرابات الإمدادات بين منتجي النفط الآخرين. ولم تؤثر الاضطرابات الجارية في الأسواق

^{١٠} يجمع المركز الإحصائي لمجلس التعاون الخليجي، الذي بدأ تشغيله في يونيو ٢٠١٣، بيانات إحصائية من جميع أنحاء منطقة مجلس التعاون الخليجي وييسر تنفيذ المشروعات الإحصائية المشتركة، بما في ذلك من خلال المساعدة الفنية.

الناشئة على الأسواق المالية المحلية نظراً للأساسيات الاقتصادية القوية والروابط الضعيفة بالأسواق المالية الدولية. ولا يزال احتمال حدوث انخفاض حاد في أسعار النفط والغاز من أكبر المخاطر على المدى المتوسط، على الرغم من أن أسعار النفط يمكن أن تبقى مرتفعة أيضاً في حالة استمرار الاضطرابات في الإمدادات العالمية.

٣٠- وعلى صناع السياسات توخي اليقظة حول الضغوط التضخمية. وينبغي أن تمهد السلطات الإنفاق الرأسمالي إذا ظهرت علامات تدل على فورة النشاط الاقتصادي واللجوء إلى عمليات سحب السيولة واتخاذ المزيد من التدابير الاحترازية الكلية في حالة النمو المفرط في الائتمان أو تحمل المخاطر. ويمكن استكمال هذه الاستراتيجية بالجهود التي تبذلها السلطات لتحديد الاختناقات في سلسلة الإمدادات وإزالتها.

٣١- ومن شأن تحسين عملية إدارة الاستثمارات العامة أن يساعد على تحقيق تخصيص أفضل للموارد وعائدات أعلى على الاستثمار. ومن المرغوب فيه للغاية وضع منهج متكامل لإدارة الاستثمارات العامة، بما في ذلك إجراءات صارمة لاختيار المشروعات وتقييمها، وهو ما سيتطلب بناء قدرات كبيرة وتعميق التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة.

٣٢- وتجري السلطات إصلاحات طموحة للمالية العامة. ويحظى الالتزام بالحد من تجاوزات الإنفاق، وتركيز عملية الميزانية على المدى المتوسط، وعناصر وضع الميزانية على أساس الأداء، وتنفيذ نظام حكومي لمعلومات الإدارة المالية بترحيب كبير كخطوات في الاتجاه السليم. وتطلعاً إلى الأمام، ينبغي أن تقوم الميزانيات السنوية على افتراضات واقعية بشأن أسعار المواد الهيدروكربونية وإطار متعدد السنوات أكثر تفصيلاً للنفقات. والصندوق على استعداد للمساعدة على إنشاء وحدة المالية العامة الكلية.

٣٣- وأحرز تقدم كبير بشأن تعزيز تنظيم القطاع المالي. وقد أصدرت السلطات التعميم النهائي لاتفاقية بازل الثالثة، وكشفت عن خطة استراتيجية ثلاثية السنوات لتنظيم القطاع المالي، تعرض تفاصيل جدول أعمال طموح للتنظيم القائم على المخاطر، والرقابة الاحترازية الكلية، وتعزيز حماية المستثمر والمستهلك والبنية التحتية المالية. ولا يزال لدى المصارف مستوى جيد من الرسالة والسيولة والرياح، ولكن على صناع السياسات مواصلة إجراء مراقبة وثيقة لمعايير الإفراض، ومخاطر التركيز، وأنشطة المصارف المنفذة عبر الحدود من خلال نظام إنذار مبكر محسن. وهناك مجال لتحسين إدارة السيولة عن طريق أحجام المزادات الأكثر مرونة والتعاون الوثيق بين مصرف قطر المركزي ووزارة المالية.

٣٤- ويجري استكمال جهود التنوع من خلال الاستثمارات العامة بتدابير لدعم التعميق المالي وتنمية القطاع الخاص. وكثفت السلطات أنشطة بنك قطر للتنمية وشركة قطر للمشاريع والوكالة المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبدأت وزارة المالية في الاستعانة بمتعاقدين من الخارج لتنفيذ بعض الأنشطة وخصخصة أصول مختارة. وتتوخى الخطة الاستراتيجية لتنظيم القطاع المالي تدابير إضافية لتعزيز حماية المستثمر والمستهلك. وتبذل جهوداً لتحسين نوعية المناهج التعليمية. وينبغي النظر في اتخاذ تدابير إضافية لتحسين بيئة الأعمال، مثلاً في مجال تسجيل الأعمال التجارية.

٣٥- ويوصى بأن تجرى مشاورات المادة الرابعة على أساس دورة زمنية موحدة مدتها ١٢ شهراً.

الإطار ١ : تداعيات الأحداث العالمية على الأسواق المالية القطرية

تعززت الروابط المالية الدولية لقطر، مما دعم آفاق النمو في البلد. وفي حين أدت الصدمات المالية والجغرافية-السياسية العالمية التي حدثت في الآونة الأخيرة إلى زيادة القلق إزاء التداعيات السلبية المحتملة، فقد ظلت قطر في عزلة عنها إلى حد كبير حتى الآن:

- وكان رد الفعل لهدوء المناقشات في الولايات المتحدة مختلطاً. ويعد إعلان ماير الماضي الذي يفيد بأن الولايات المتحدة قد تنهي التسهيل الكمي، زادت العائدات على السندات التي لدى قطر المقومة بالدولار الأمريكي، ولكن لم تكن هناك استجابة ملحوظة في أسعار الفائدة المحلية وأسعار الفائدة على الاقتراض قصير الأجل، وحتى مع انخفاض الاحتياطيات الفائضة لدى المصارف. وكان الانخفاض في التدفقات الداخلة من الأموال الأجنبية (مسح مؤسسة EPFR) صغيراً بالقيمة الدولارية، وزادت فروق التأمين على مبادلة مخاطر الائتمان بشكل ضعيف، وكانت استجابة سوق الأوراق المالية خفيفة في تناقض حاد مع بلدان بريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين). وعندما فاجأ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الجميع بتعليق التهدة في سبتمبر، انخفض العائد على السندات السيادية ذات أجل استحقاق ١٠ سنوات والمقومة بالدولار الأمريكي ولكن واصلت الفائدة على السندات القطرية قصيرة الأجل المقومة بالريال اتجاهها الصعودي - وهو عكس ما يمكن توقعه. وكان رد الفعل تجاه إعلان ديسمبر بشأن التهدة خفيفاً.

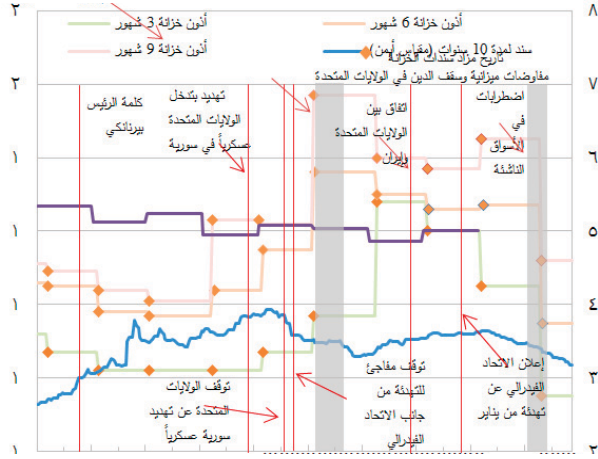
- ولم يؤثر اضطراب الأسواق الناشئة الذي حدث في يناير على الأسواق المحلية. وظلت سوق الأوراق المالية ثابتة بصورة عامة، في حين انخفضت العائدات المقومة بالدولار الأمريكي. وكانت التقلبات في أسعار الفائدة المحلية والاحتياطيات الفائضة مرتبطة في معظمها بعمليات السيولة التي قام بها مصرف قطر المركزي.

- وكانت التداعيات السلبية أكثر وضوحاً خلال المواجهة السورية في أغسطس والمفاوضات بشأن الميزانية وسقف الدين في الولايات المتحدة في الخريف. وفي أغسطس، هبطت سوق الأوراق المالية مؤقتاً بنسبة ١٠%، وانخفضت الاحتياطيات الفائضة، وزادت عائدات أدوات الخزنة قصيرة الأجل في السوق بأكملها. وزادت عائدات السندات طويلة الأجل المقومة بالدولار الأمريكي وفروق التأمين على مبادلة مخاطر الائتمان إلى حد ما. وتحسنت الثقة بعد أن هدأ التهديد بشن هجوم وشيك، ولكن استمر الاتجاه الصعودي في عائدات أدوات الخزنة. وأثناء المفاوضات بشأن الميزانية وسقف الدين في الولايات المتحدة وبعدها مباشرة، ارتفعت الفائدة على أدوات الخزنة ذات أجل استحقاق ٣ أشهر وانخفضت الاحتياطيات الفائضة، على الرغم من أن الاستقرار النسبي لسوق الأوراق المالية وفروق التأمين على مبادلة مخاطر الائتمان. ولم يكن لإعلان نوفمبر بشأن الاتفاق المؤقت بين الولايات المتحدة وإيران أي تأثير ملحوظ على الأسواق المالية في قطر.

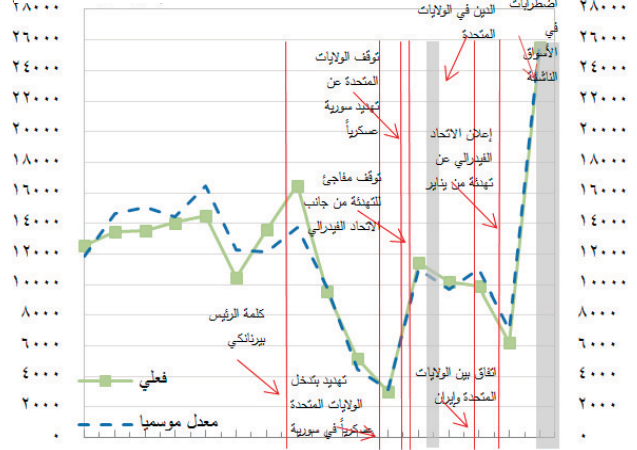
وتشير الأدلة الواردة أعلاه إلى أن التداعيات المالية يمكن أن تؤدي دوراً كبيراً في ظل ظروف معينة، وخصوصاً عندما تكون للمخاطر الأساسية انعكاسات مباشرة على قيمة صادرات قطر من المواد الهيدروكربونية. وفي حين أن الأدلة بشأن التأثير المحتمل لوقف التيسير الكمي غير واضحة، فإنها تشير إلى مخاطر ارتفاع تكاليف الاقتراض الخارجي لمصارف وشركات قطر والشركات التي تنفذ مشروعات استثمارية كبيرة الحجم. وتشير تجربة يناير أيضاً إلى أهمية الأساسيات الاقتصادية المحلية السليمة والدور المحتمل لعمليات السيولة في التخفيف من التداعيات السلبية للأحداث العالمية.

مجموعة الأشكال البيانية - الأسواق المالية القطرية (مايو ٢٠١٣ - فبراير ٢٠١٤)

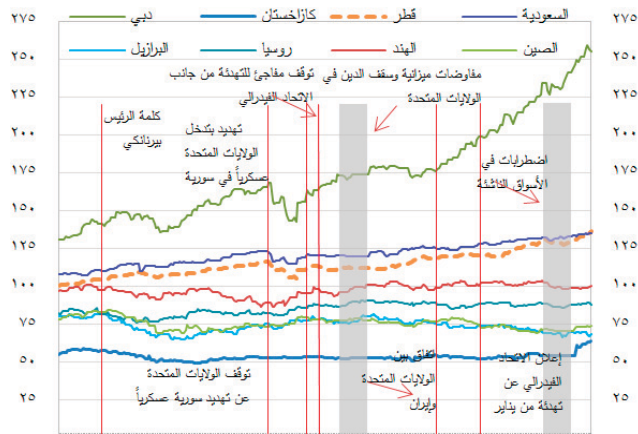
العائدات على السندات (دولار أمريكي) وأذونات الخزنة (بالولايات القطرية)



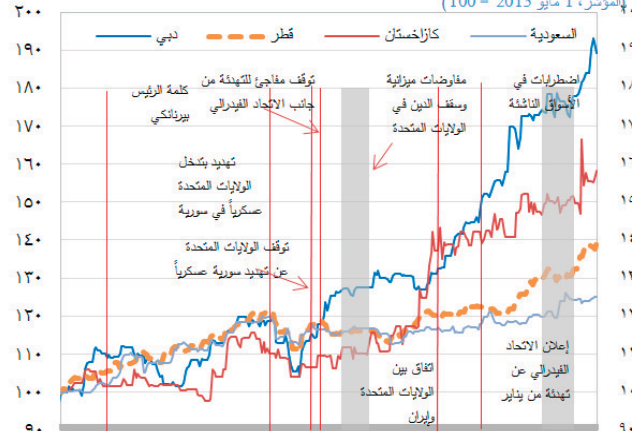
السوق الشهرية /١
(بمليارات الولايات القطرية)
مفاوضات ميزانية وسقف الدين في الولايات المتحدة



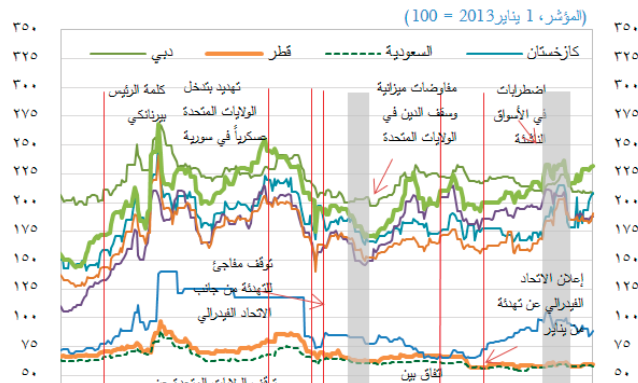
مؤشرات البورصة (المؤشر، 1 يناير 2011 = 100)



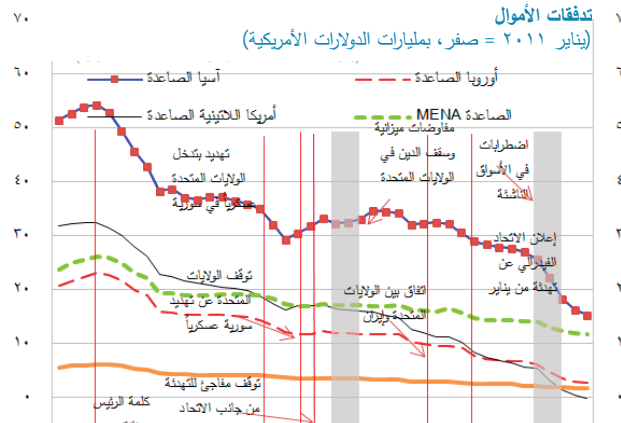
مؤشرات الأسهم: المضارفة (المؤشر، 1 مايو 2013 = 100)



شهادات الإيداع (المؤشر، 1 يناير 2013 = 100)



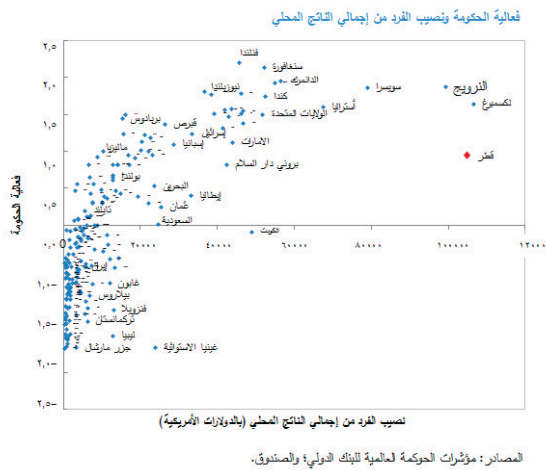
تدفقات الأموال (يناير ٢٠١١ = صفر، بمليارات الدولارات الأمريكية)



المصادر: مؤسسة Bloomberg؛ ومصرف قطر المركزي؛ وموقع زاوية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ الاحتياطيات الفائضة والية سوق النقد القطري.

الإطار ٢: كفاءة الاستثمارات العامة في قطر

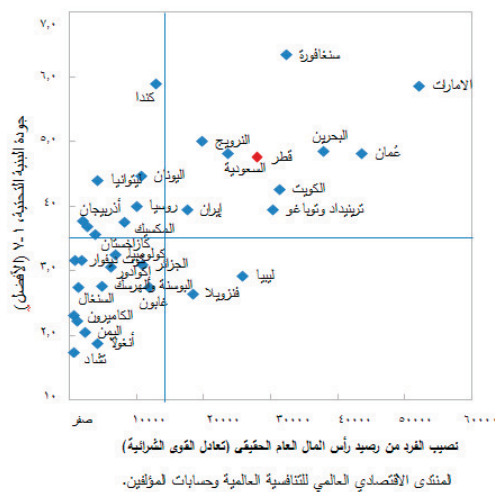
تبدو كفاءة الاستثمارات العامة في قطر مماثلة لكفاءة الدول الغنية الأخرى، ولكن يمكن تحسينها أكثر من ذلك. وقد وصلت قطر إلى مستوى عال نسبياً من حيث جودة البنية التحتية، بإجمالي استثمارات استثمارات بعض النظراء الآخرين (أو حتى أقل منها). غير أن قطر تبدو أقل كفاءة من بلدان متقدمة مثل كندا والنرويج وسنغافورة.



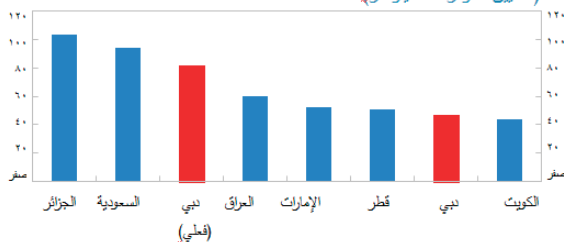
ويمكن أن يساعد تعزيز مؤسسات المالية العامة على دفع العائدات على استثمارات البنية التحتية. وفي حين تحتل قطر مرتبة عالية في مسح أجراه البنك الدولي لفعالية الحكومات، فإنها متأخرة عن بلدان أخرى من نفس مجموعة الدخل. ويمكن أن يؤدي وضع عملية متكاملة لإدارة الاستثمارات العامة من أجل اختيار المشروعات وتقييمها ومراقبتها إلى قيمة أعلى مقابل المال. وتعزز السلطات إنشاء وحدة لإدارة الاستثمارات العامة في وزارة المالية.

وتشكل تجاوزات التكاليف تهديداً خاصاً. وعلى سبيل المثال، تبدو تكاليف إنشاء المترو منخفضة في قطر على أساس الكيلومتر. غير أن مخاطر التجاوزات كبيرة للغاية في قطر نظراً للجدول الزمني المضغوط قبل كأس العالم لكرة القدم في عام ٢٠٢٢. وتوفر تجربة دبي قصة تحذيرية، حيث تتجاوز التكاليف النهائية النفقات المتعاقد عليها بنسبة ٧٥%.

أرصدة رأس المال العام وجودة البنية التحتية، ٢٠١١-٢٠٠٥



تكاليف تشييد المترو (ملايين الدولارات للكيلومتر)



الإطار ٣: عملية الإنذار المبكر

هناك مجال لتعزيز نظام الإنذار المبكر لمصرف قطر المركزي. وتعتمد المنهجية الحالية على المؤشرات المالية ومؤشرات أخرى (مثلاً لأسعار العقارات واستقرار المصارف) واختبارات الضغوط لمختلف فئات المخاطر (مثل مخاطر السوق والائتمان والسيولة والتمويل). ويمكن تعزيز الإطار من حيث الأبعاد التالية:

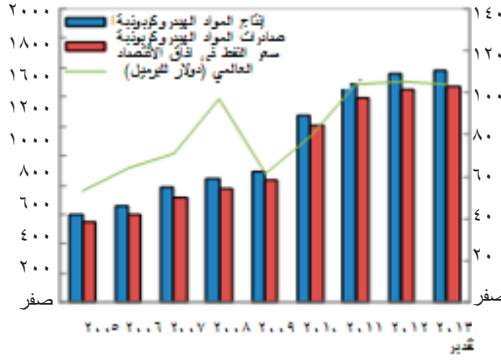
- **منهج الميزانية العمومية.** سيكون من المرغوب فيه إجراء تقييمات متعددة القطاعات لأوجه عدم التطابق لأجل الاستحقاق والعملة والهياكل الرأسمالية لتحديد الروابط بين القطاعات وانتقال الصدمات.
- **القطاع الخارجي.** ينبغي أن يشتمل الإطار رسمياً على تقييم لحجم وتكوين التدفقات الرأسمالية عبر الحدود (مثل التدفقات المستحدثة للدين مقابل غير المستحدثة للدين، والتدفقات العامة مقابل الخاصة) وتأثيرها على احتياطات القطاع المالي وأسعار الفائدة.
- **أسعار الأصول وقطاع الشركات.** يمكن تعزيز مراقبة سوق العقارات المنزلية من خلال بيانات متعلقة بالمساكن الشاغرة ومعدلات الأسعار إلى الإيجارات والأسعار إلى الدخل، ونموذج كمي لأسعار المنازل، ومقاييس لمعايير الإقراض. وسيكون من المرغوب فيه أيضاً وجود مؤشرات عن تصاريح بناء المنازل، وعدد الإنشاءات الجديدة والمكتملة منها، وبيانات أكثر شمولاً عن الأسر المعيشية والميزانيات العمومية للشركات.
- **القطاع المالي.** سيكون من المفيد وضع عتبة لنمو الائتمان، وتعزيز تحليل العدوى، وإجراء مراقبة أعمق للتطورات في سوق السندات.
- **قطاع المالية العامة.** في حين أن هذا القطاع أقل إلحاحاً نظراً لهوامش المالية العامة الكبيرة، فإن الإطار ينبغي أن يشتمل على تقييم لموقف المالية العامة الأطول أجلاً، ومخاطر التمويل، والتقلبات الناتجة عن التغيرات في مستويات الإنفاق الحكومي.

وترد توصيات إضافية في التقارير المخصصة المختارة المصاحبة.

الشكل البياني ١ - التطورات الاقتصادية في الآونة الأخيرة

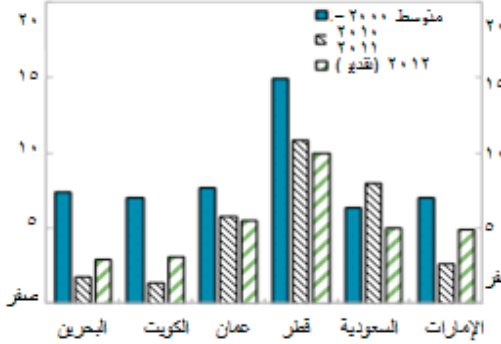
استقر إنتاج المواد البترولية نتيجة لوقف الاختياري للاستثمارات التي فرضته السلطات

القطاع البترولي، ٢٠١٣-٢٠٠٥
(مليارات الريال في اليوم)



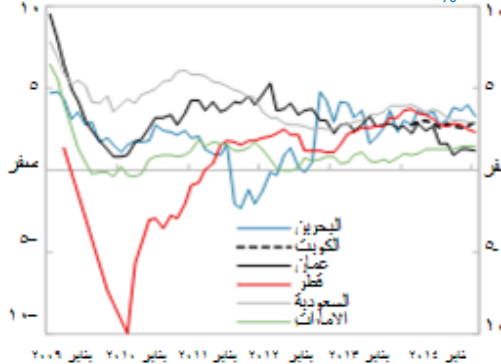
النمو غير البترولي في قطر هو الأعلى في منطقة مجلس التعاون الخليجي

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي في مجلس التعاون الخليجي، ٢٠١٣-٢٠٠٥ (%)

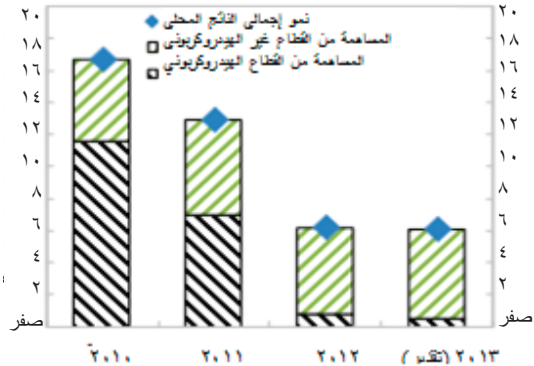


تسارع وتيرة التضخم في اواخر ٢٠١٢ واول ٢٠١٣، لكنه تراجع مؤخرًا

مؤشر اسعار المستهلكين، ٢٠٠٩-آخر سنة متاحة %

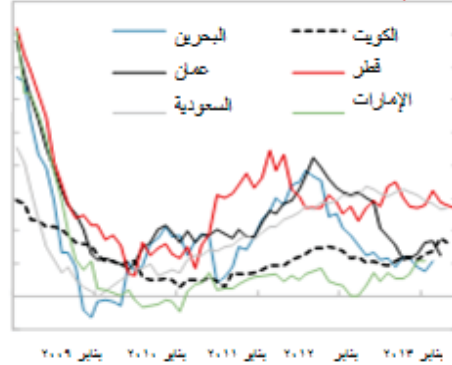


...وبالتالي، فإن القطاع غير البترولي هو الذي يقود نمو إجمالي الناتج المحلي



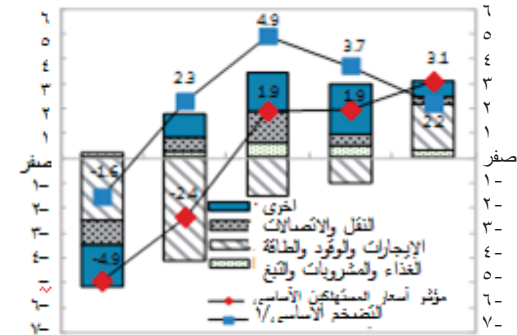
... بدعم من نمو قوي لإثمان القطاع الخاص

نمو الإثمان في القطاع الخاص، ٢٠٠٩-آخر سنة متاحة (%)



... وتقتصر ضغط الاسعار على سوق الإيجارات.

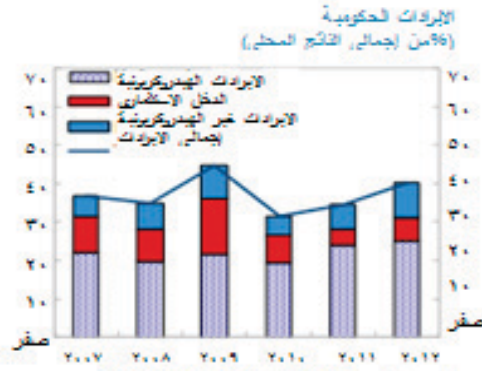
المساهمة في تضخم مؤشر اسعار المستهلكين، ٢٠٠٩-٢٠١٣ %



المصادر: السلطات القطرية؛ Bloomberg، وحسابات خبراء الصندوق. / التضخم الأساسي باستثناء الأغذية والإيجارات والمرافق.

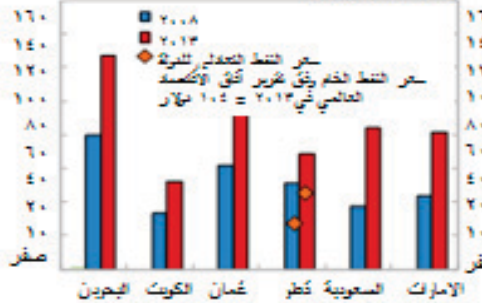
الشكل البياني ٢ - تطورات المالية العامة

أصدرت الحكومة سندات الدين بهدف تطوير الأسواق الرأسمالية



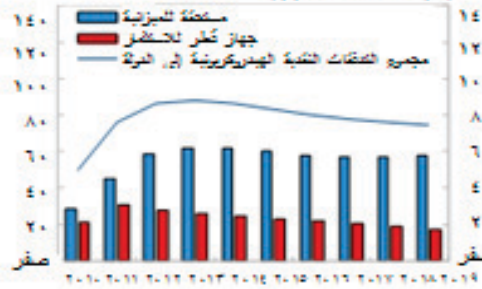
السعر الذي يخلق توازن المالية العامة قطر يرتفع، على الرغم من أنه لا يزال عند مستويات مرتفعة

أسعار النفط المحفزة للتبادل، ٢٠٠٨ و ٢٠١٣ / ٢
(دولار أمريكي/بوتل)

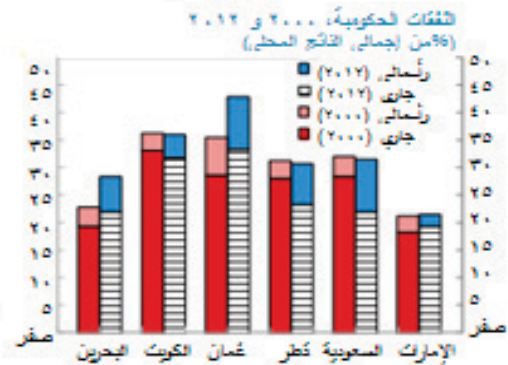


زادت التدفقات النقدية غير الهيدروكربونية زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة، ولكن من المستحيل أن تنخفض في السنوات القادمة مع انخفاض أسعار النفط

إجمالي التدفقات النقدية الهيدروكربونية للدولة ٢٠٠٧
(مليارات الدولارات الأمريكية)

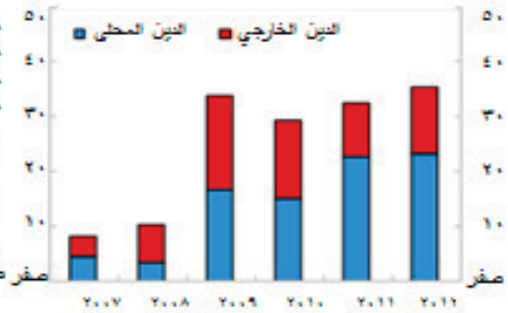


مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وضعت السلطات الإئتماني الرأسمالي



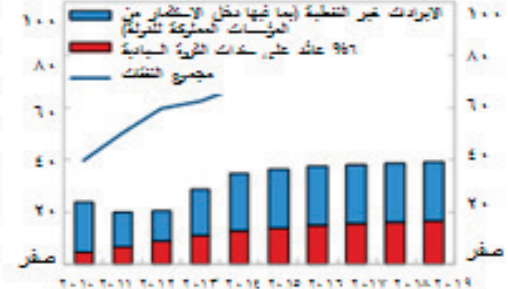
أصدرت الحكومة سندات الدين بهدف تطوير الأسواق الرأسمالية

الدين العام
(% من إجمالي الناتج المحلي)



بسبب قروضات مضمونة، من المتوقع أن تستمر الهجوة بين التدفقات والإيرادات غير الهيدروكربونية على المدى المتوسط

شجوة الإيرادات غير الهيدروكربونية للدولة ٤
(مليارات الدولارات الأمريكية)



المصادر: السلطات الحكومية؛ وتقديرات خبراء الصندوق.

١/ ويشتمل على الدخل الاستثماري من المؤسسات الهيدروكربونية المملوكة للدولة.

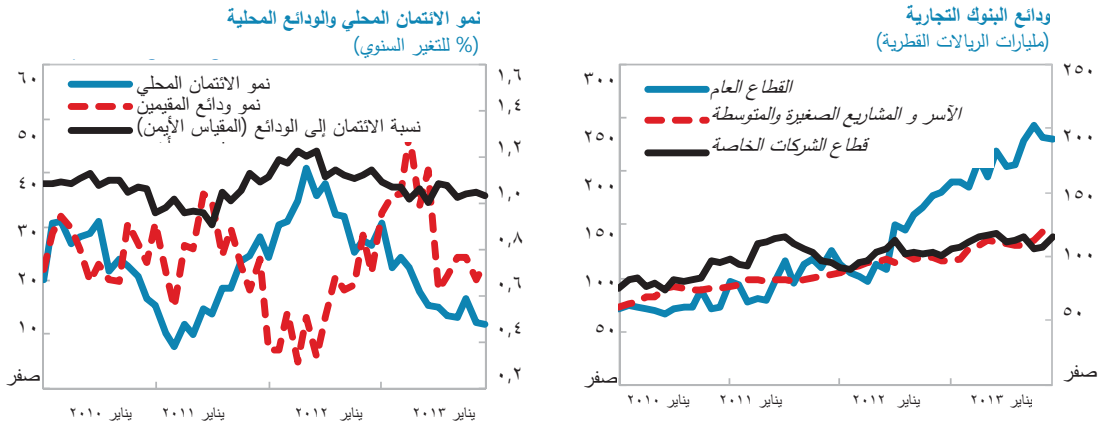
٢/ بالنسبة لقطر، فإن أسعار النفط التي تخلق التبادل على مستوى الدولة بما في ذلك جميع الأرباح الهيدروكربونية للدولة هي ٢٩ دولاراً في عام ٢٠٠٨ و ٤٩ دولاراً في عام ٢٠١٣ (تقديرات خبراء الصندوق).

٣/ أرقام التدفقات النقدية لجهاز قطر للاستثمار تقديرية.

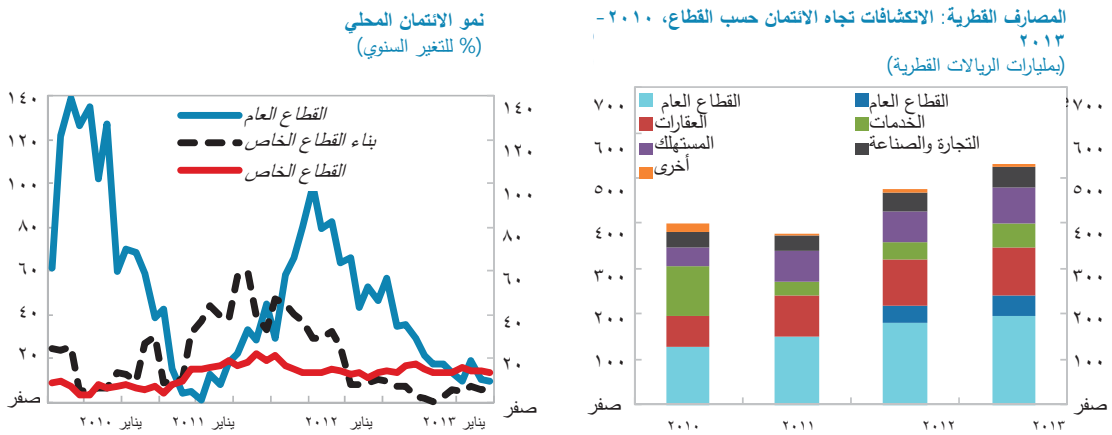
٤/ الإيرادات الهيدروكربونية تشتمل على إيرادات ضرائب الشركات من تلك التي تعمل في القطاع الهيدروكربوني، وتصنف هذه الإيرادات كمقبوضات في الميزانية.

الشكل البياني ٣ - تطورات القطاع المالي

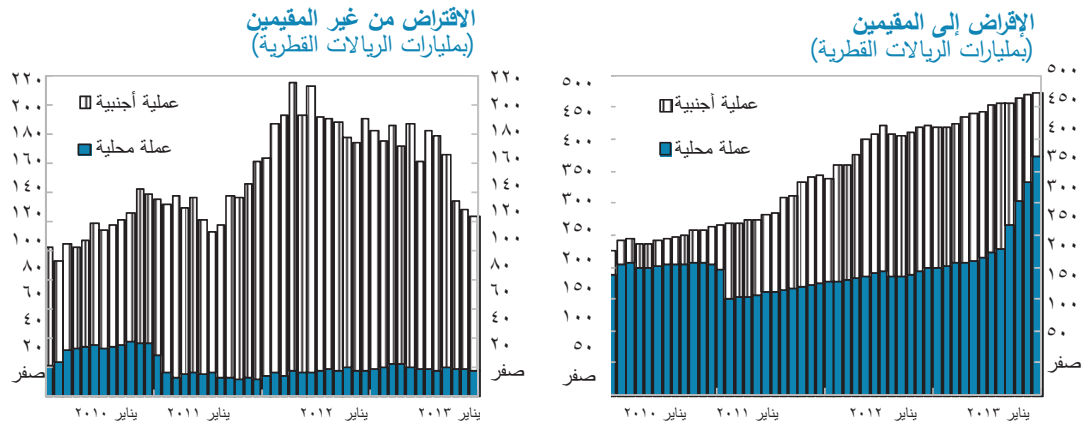
أدى تباطؤ نمو الائتمان ومعاودة الارتفاع الكبير في ودائع القطاع العام إلى انخفاض في إجمالي معدل القروض إلى الودائع.



يرتكز تباطؤ نمو الائتمان في القطاع العام. ولا تزال حصة القروض العقارية كبيرة على الرغم من ضعف نمو ائتمان التشييد.



انعكس بصورة كبيرة الاتجاه نحو زيادة التمويل عبر الحدود والإقراض بالنقد الأجنبي.

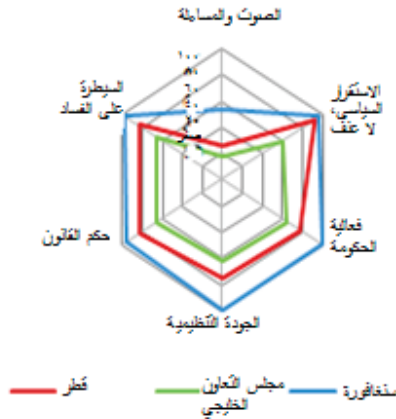


المصادر: السلطات الحكومية؛ ومصرف قطر المركزي.

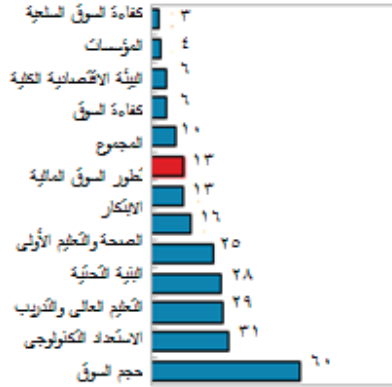
الشكل البياني ٤ - بيئة الاعمال ومؤشرات الحوكمة

تحتل قطر مرتبة مرتفعة وفقاً لعدد من مؤشرات الحوكمة والتنكسية، ولكن هناك مجالاً للتصحيح، وخاصة مقارنة بالنظرية

مؤشرات الحوكمة العالمية، ٢٠١٢
صفر = الحد الأدنى، ١٠٠ = الحد الأقصى

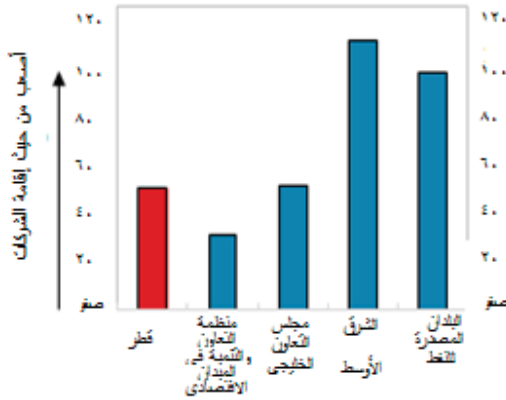


تصنيفات مؤشيرة التنافسية العالمية مرتبة حسب الفئة، ٢٠١٣-٢٠١٤
(% من مجموع ١٤٨ مرتبة)

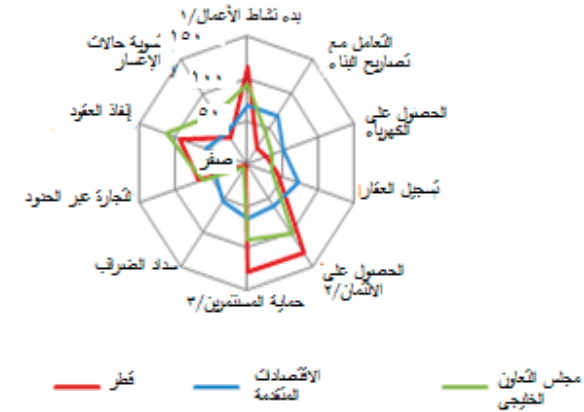


سيكون المزيد من التقدم بشأن تسهيل قيام الشركات الجديدة وإيجاد العقود وحماية المستثمر مفيداً للغاية.

التقييم وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ٢٠١٤
(التقييم من بين ١٨٩ دولة)



التقييم وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي، ٢٠١٤
بيانات قطر
(التقييم من بين ١٨٩ دولة)



المصدر: تقرير التنافسية العالمية (٢٠١٣-٢٠١٤)، وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي (٢٠١٤) ومؤشرات الحوكمة العالمية (٢٠١٢)؛ وتكريرات خبراء الصندوق.

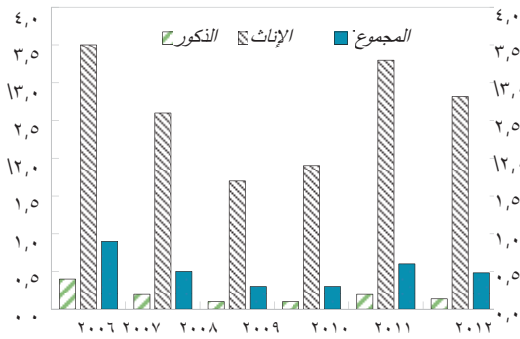
١/ إنشاء الشركات يتضمن على الإجراءات والوقت والتكاليف (بما في ذلك التكاليف التأسيسية) لبدء عمل من رأس المال المطلوبة لبدء منظم مشاريع نشاطاً تجارياً وشخصية.
٢/ الحصول على ائتمان يشمل (١) الحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين التي تسهل الإقراض؛ و(٢) متطلبات عن تغطية الائتمان ونطاقه وفعالية الحصول عليه عن طريق سجلات الائتمان العامة ومعالجتها الخاصة.
٣/ عملية المستهلك تكوّن درجة حماية صغار حائزي الأسمه من سوء استخدام منبري الشركة لأصولها لتحقيق مكاسب شخصية.
٤/ إفقاد العقود يقيس ما يلزم من إجراءات ووقت وتكاليف تسوية دعوى قضائية تجارية عالية بين شركات محلية من خلال المحاكم الابتدائية.

الشكل البياني ٥ - مؤشرات سوق العمل

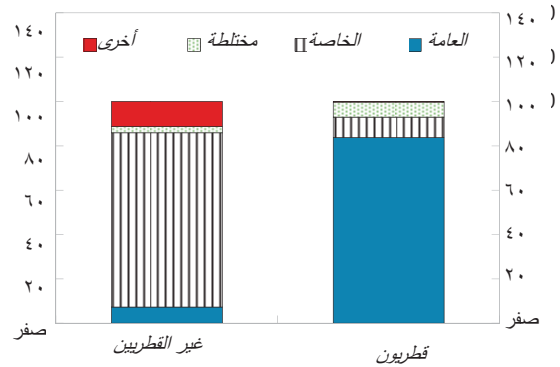
لا تزال البطالة منخفضة جداً...

... ويعمل معظم القطريين في القطاع العام وغير القطريين في القطاع الخاص

معدلات البطالة الكلية، ٢٠١٢-٢٠٠٦ (%)



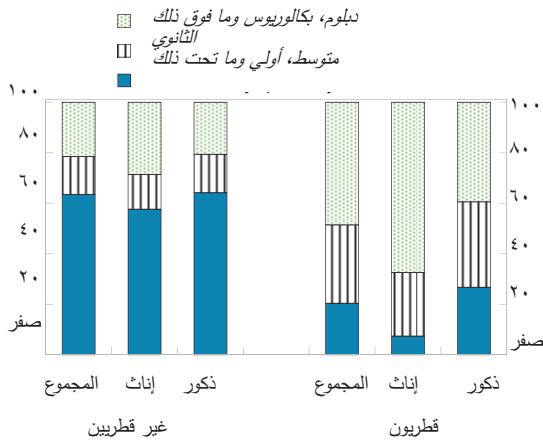
العمالة في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام، ٢٠١٢ (%)



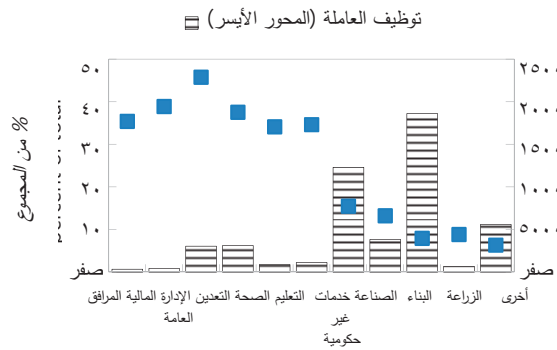
التحصيل العلمي للقطريين أعلى بكثير من التحصيل العلمي لغير القطريين

ولكن الأجور منخفضة في معظم الوظائف الكثيرة في مجال التشييد وخدمات القطاع الخاص.

تعليم القوى العاملة من القطريين وغير القطريين، ٢٠١٢ (%)



العمالة حسب القطاع والأجور، ٢٠١٢



المصدر: النشرة الإحصائية لقوة العمل الصادرة عن جهاز الإحصاء القطري، ٢٠١٢.

الجدول ١ - قطر: مؤشرات اقتصادية كلية مختارة

التوقعات	التوقعات	التوقعات	التوقعات	التوقعات	التوقعات	التوقعات	التوقعات	التوقعات	التوقعات	التوقعات
٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
										الاقتصاد الحقيقي (التغير بالنسبة المئوية ما لم يُذكر خلاف ذلك)
١٠٨٢,٤	١٠٠٣,٨	٩٣٣,٦	٨٧٠,٠	٨١٩,٨	٧٧٨,٢	٧٣٧,٥	٧٠٠,٣	٦٢٤,٢	٤٥٥,٤	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الريالات القطرية)
٣٤٥,٩	٣٥١,٢	٣٥٧,٢	٣٦٦,٩	٣٨٠,٥	٣٩٣,٢	٣٩٩,٧	٤٠٤,٨	٣٧٠,٢	٢٣٩,٧	إجمالي الناتج المحلي الهيدروكربوني الاسمي (بمليارات الريالات القطرية)
٦,٤	٦,٦	٧,٢	٧,٤	٧,١	٥,٩	٦,١	٦,٢	١٣,٠	١٦,٧	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٠,١-	٠,٢	٠,٣	٠,٦	٠,٩	١,٠-	١,٢	١,٧	١٥,٧	٢٨,٩	الهيدروكربوني ١/
٩,٢	٩,٦	١٠,٧	١١,٣	١١,٠	١٠,٧	٩,٩	١٠,٠	١٠,٨	٨,٦	غير الهيدروكربوني
٣,٤	٣,٥	٣,٥	٣,٦	٣,٥	٣,٥	٣,١	١,٩	١,٩	٢,٤-	تضخم مؤشر أسعار المستهلك (المتوسط)
										القطاع الهيدروكربوني
١٠٣,٣	١٠٤,٩	١٠٨,٢	١١١,٦	١١٨,٨	١٢٤,٧	١٢٧,٥	١٢٤,٦	٩٧,٥	٦١,٨	الصادرات (بمليارات الدولارات الأمريكية) ١/
٩٠,٨	٩٢,٤	٩٤,٤	٩٧,٧	١٠٢,٥	١٠٧,٥	١٠٨,٣	١١١,٤	١٠٧,٦	٨٧,٢	متوسط سعر تصدير النفط (بالدولار الأمريكي للبرميل)
٥٠٥,٦	٥١٥,٩	٥٦١,٣	٦٠٧,٤	٦٥٣,٣	٦٨٩,٦	٧٢٦,٩	٧٣٢,١	٧٤٤,٧	٧٨٨,٧	إنتاج النفط الخام (بآلاف البراميل يوميا)
٧٦,٣	٧٦,٣	٧٦,٣	٧٦,٣	٧٦,٣	٧٦,٣	٧٦,٣	٧٦,٠	٧٤,٨	٦١,٠	إنتاج الغاز الطبيعي المسيل (بالمليون طن سنويا)
										المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي) ٢/
٢٦,٧	٢٨,٣	٣٠,٤	٣٢,٧	٣٥,٧	٣٨,٨	٤١,٥	٤٠,١	٣٤,٦	٣١,٤	الإيرادات
١٣,٠	١٤,٣	١٥,٨	١٧,٧	٢٠,٠	٢٢,٥	٢٤,٦	٢٥,٠	٢٤,١	١٩,٥	الهيدروكربونية
١٣,٧	١٤,١	١٤,٥	١٥,٠	١٥,٧	١٦,٤	١٦,٩	١٥,٠	١٠,٥	١١,٩	غير الهيدروكربونية
٢٧,٢	٢٨,٢	٢٩,١	٣٠,١	٣٠,٩	٣١,٢	٣٠,٤	٣٠,٦	٢٨,٢	٢٨,٩	النفقات
٢٠,٤	٢٠,٩	٢١,٣	٢١,٧	٢٢,٠	٢٢,٠	٢٢,١	٢٣,٣	٢٠,٣	٢٠,٠	الجارية ٣/
٦,٨	٧,٣	٧,٨	٨,٤	٨,٩	٩,٢	٨,٢	٧,٣	٧,٩	٨,٩	الرأسمالية
٠,٥-	٠,٢	١,٣	٢,٦	٤,٩	٧,٦	١١,١	٩,٥	٦,٤	٢,٥	رصيد المالية العامة الكلي
١٣,٥-	١٤,١-	١٤,٦-	١٥,٠-	١٥,١-	١٤,٩-	١٣,٥-	١٥,٥-	١٧,٧-	١٧,٠-	رصيد المالية العامة غير الهيدروكربوني
٢٥,٩-	٢٨,٥-	٣١,٦-	٣٥,٣-	٣٩,٦-	٤٣,٧-	٤٥,٥-	٤٩,٧-	٥٢,٩-	٥٣,٦-	ما عدا دخل الاستثمار كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني
١٣,٩	١٧,٨	٢١,٨	٢٤,٩	٢٥,١	٢٥,٤	٣٤,٢	٣٥,٤	٣٢,٣	٢٩,٢	الدين العام ٤/

القطاع النقدي والمالي (التغير بالنسبة المئوية)									
...	١٩,٦	٢٢,٩	١٧,١	٢٣,١	النقود بمعناها الواسع
...	١٠,٢	٣٠,٣	٧٩,٣	٣٨,٣	الائتمان إلى المؤسسات العامة
...	١٣,٥	١٣,٥	١٩,٢	٧,٦	الائتمان إلى القطاع الخاص
...	١,٢	٠,٩	أذون الخزانة ذات أجل استحقاق ٣ أشهر (بالريال القطري، %، نهاية الفترة)
...	٦٥,٣	٧٧,٨	١٣٠,٢	٨٨,٧	شهادات الإيداع (نقاط مئوية، نهاية الفترة)
القطاع الخارجي (بمليارات الدولارات الأمريكية ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
١١٤,٨	١١٨,٣	١٢٢,٠	١٢٩,٦	١٣٦,٠	١٣٩,٠	١٣٣,٧	١١٤,٣	٧٤,٨	الصادرات
								-	الواردات
٤٧,٤-	٤٤,٦-	٤١,٤-	٣٨,٢-	٣٥,٣-	٣٢,٧-	٣٠,٨-	٢٦,٩-	٢٠,٩	رصيد الحساب الجاري
٢٣,٧	٢٨,٦	٣٥,٢	٤٦,١	٥٤,٣	٥٩,٢	٦٢,٣	٥٢,٠	٢٣,٨	% من إجمالي الناتج المحلي
٨,٦	١١,٢	١٤,٧	٢٠,٥	٢٥,٤	٢٩,٢	٣٢,٤	٣٠,٣	١٩,٠	الدين الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)
٥٦,٠	٦٠,١	٦٤,٤	٦٩,٨	٧٥,٦	٨٢,٧	٨٣,٩	٧٦,١	٨٧,٤	الاحتياطيات الرسمية /٥
٥٥,٦	٥٣,٧	٥١,٧	٤٩,٣	٤٦,٢	٤١,٧	٣٢,٧	١٦,٣	٣٠,٧	
المؤشرات الاجتماعية									
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (٢٠١٢): ٧٥٦ ١٠٤ دولارا العمر المتوقع عند الولادة (٢٠١١): ٧٧,٤ (الرجال) و ٧٩,٢ (النساء)؛ عدد السكان (٢٠١٣): ٢,٠٥ مليون نسمة									
بنود للتذكير									
قيمة العملة المحلية للدولار الأمريكي (متوسط الفترة)									
٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير بالنسبة المئوية، ٢٠٠٥=١٠٠).
لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	٠,١-	١,٤	٥,١-	٥,٥-	التصنيف الائتماني (مؤسسة موديز لخدمات المستثمرين)
...	Aa2	Aa2	Aa2	Aa2	النمو السكاني (%)
٢,٠	٤,٥	٧,٠	٨,٠	٩,٥	١٠,٠	٧,٥	٤,٣	٠,٤	
المصادر: السلطات القطرية وتقديرات خبراء الصندوق. ١/ يشمل النفط الخام، والغاز الطبيعي المسيل، والبروبان، والبيوتان، والمكثفات. ٢/ تبدأ السنة المالية في شهر إبريل، دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦. ٣/ يشمل التحويل إلى الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.									

الجدول ٢ - قطر: ميزان المدفوعات، ٢٠١٠-٢٠١٩

(بمليارات الدولارات الأمريكية ما لم يُذكر خلاف ذلك)

تقديرات	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	
الحساب الجاري	٥٩,٢	٥٤,٣	٤٦,١	٣٥,٢	٢٨,٦	٢٣,٧	١٩,٣	٢٣,٨	٥٢,٠	٦٢,٣	
% من إجمالي الناتج المحلي	٢٩,٢	٢٥,٤	٢٠,٥	١٤,٧	١١,٢	٨,٦	٦,٥	١٩,٠	٣٠,٣	٣٢,٤	
الميزان التجاري	١٠٦,٢	١٠٠,٦	٩١,٤	٨٠,٥	٧٣,٧	٦٧,٤	٦١,٧	٥٣,٩	٨٧,٤	١٠٢,٩	
الصادرات	١٣٩,٠	١٣٦,٠	١٢٩,٦	١٢٢,٠	١١٨,٣	١١٤,٨	١١٣,٠	٧٤,٨	١١٤,٣	١٣٣,٧	
الهيدروكربونية	١٢٧,٥	١٢٤,٧	١١٨,٨	١١١,٦	١٠٨,٢	١٠٤,٩	١٠٣,٣	٦١,٨	٩٧,٥	١٢٤,٦	
النفط الخام	٤٢,٧	٤٠,٦	٣٧,٤	٣٤,٢	٣٢,٥	٣٠,٨	٣٠,٣	٢٧,٤	٣٦,٠	٣٧,٣	
الغاز الطبيعي المسيل	٥٠,٧	٥٠,٤	٤٨,٧	٤٧,٠	٤٥,٨	٤٥,١	٤٤,٥	٢٣,٤	٤١,٦	٥١,٥	
البروبان، والبيوتان	٨,٧	٨,٦	٨,٢	٧,٩	٧,٦	٧,٤	٧,٣	٣,٩-	٥,٥-	٨,٧	
المكثفات	٢٥,٤	٢٥,١	٢٤,٤	٢٢,٦	٢٢,٣	٢١,٦	٢١,٢	١٤,٩	٢٥,٤	٢٧,١	
المنتجات البترولية المكررة	١٧,٥	١٧,٤	١٦,٩	١٦,٣	١٦,١	١٦,٠	١٦,٠	٧,٢	٩,٦	١١,٢	
غير الهيدروكربونية	١١,٤	١١,٣	١٠,٨	١٠,٤	١٠,١	٩,٩	٩,٧	١٣,٠	١٦,٨	٩,١	
البتروديكماويات	٥,٥	٥,٤	٥,٢	٥,٠	٤,٨	٤,٧	٤,٦	٢,٦	٣,٥	٥,١	
أخرى	٦,٠	٥,٩	٥,٦	٥,٤	٥,٢	٥,١	٥,١	١٠,٤	١٣,٣	٤,٠	
الواردات	٣٢,٧-	٣٥,٣-	٣٨,٢-	٤١,٤-	٤٤,٦-	٤٧,٤-	٥١,٣-	٢٠,٩-	٢٦,٩-	٣٠,٨-	
الخدمات (صاف)	١٥,٥-	١٥,٣-	١٤,٨-	١٤,٢-	١٢,٨-	١١,١-	٨,٩-	٥,٨-	٩,٥-	١٤,٠-	
الدخل (صاف)	١٤,٢-	١١,٧-	٩,٦-	٨,٥-	٧,٦-	٦,٣-	٥,٢-	١٢,٩-	١٣,٣-	١٢,١-	
المتحصلات	٦,٢	٧,٣	١٠,٦	١١,٦	١٢,١	١٣,٣	١٤,٧	٢,٤	٦,٢	٦,٥	
المدفوعات	٢٠,٥-	١٩,١-	٢٠,١-	٢٠,١-	١٩,٨-	١٩,٦-	١٩,٨-	١٥,٣-	١٩,٤-	١٨,٦-	
التحويلات (صاف)	١٧,٣-	١٩,٤-	٢٠,٩-	٢٢,٧-	٢٤,٦-	٢٦,٤-	٢٨,٣-	١١,٤-	١٢,٧-	١٤,٥-	
منها: تحويلات العاملين	١١,٨-	١٣,٥-	١٤,٦-	١٥,٩-	١٧,٣-	١٨,٧-	٢٠,٠-	٨,١-	١٠,٣-	١٠,٧-	
الحساب الرأسمالي	٦,٩-	٧,٨-	٨,٥-	٩,٤-	١٠,٤-	١١,٤-	١٢,٥-	٢,١-	٣,٦-	٦,٢-	
الحساب المالي	٤٢,١-	٤٢,٠-	٣٤,٤-	٢٣,٥-	١٦,٢-	١٠,٤-	٥,٢-	٨,٦-	٥٩,٠-	٣٨,٣-	
الاستثمار المباشر، صاف	٥,٩-	٦,٣-	٥,٨-	٣,٣-	٢,٧-	٢,٨-	٢,٤-	٢,١-	٦,١-	١,٥-	
اقتراض الحافطة، صاف	٥,٨-	٥,٥-	٢,١-	٠,٨	٤,٦	٦,٦	٩,١	١,١	١٨,٩-	٢,٨	
الأصول	١٠,٨-	١١,٢-	٩,٦-	٨,٩-	٨,٠-	٨,٥-	٨,٣-	١,٣-	١٧,٢-	٧,٦-	
الخصوم	٥,٠	٥,٧	٧,٤	٩,٧	١٢,٦	١٥,١	١٧,٤	٢,٤	١,٨-	١٠,٤	
الاستثمارات الأخرى (صاف)	٢٨,٩-	٢٨,٦-	٢٤,٩-	١٩,٥-	١٦,٦-	١٣,٠-	١٠,٨-	٣,١	٣٥,٥-	٣٨,٠-	
الأصول	٣١,٤-	٣١,٢-	٢٨,٣-	٢٣,٨-	٢٢,٣-	٢٠,٤-	٢٠,٤-	١٨,١-	٤١,٣-	٣٦,٩-	
الائتمان التجاري	٤,٩	٢,٧	١,٠	٠,٣-	٠,٤	٠,٢	٠,١-	٤,٣	٣٩,٩	٦,٧	
الأصول الخارجية الحكومية	٢٢,٤-	٢٢,٤-	٢٠,٨-	١٩,٣-	١٩,٣-	١٩,٣-	١٩,٣-	٢٢,٤-	٨١,٣-	٢١,٣-	
الأخرى	٢,٥	٢,٦	٣,٤	٤,٤	٥,٧	٧,٤	٩,٦	٢١,٢	٥,٨	١,١-	
الخصوم	٢,٥	٢,٦	٣,٤	٤,٤	٥,٧	٧,٤	٩,٦	٢١,٢	٥,٨	١,١-	

قطر

٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧,٩	المصارف التجارية، صاف
١,١-	١,٢-	١,٤-	١,٥-	١,٥-	١,٥-	١,٥-	١,٥-	١,٦	١٨,٦-	حركات رأس المال الأخرى، صاف
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٧-	٣,٨-	٠,٧-	السهم والخطأ
١,٧	١,٩	٢,٠	٢,٣	٣,٢	٤,٥	١٠,٢	١٦,١	١٤,٤-	١٢,٤	الرصيد الكلي
١,٧-	١,٩-	٢,٠-	٢,٣-	٣,٢-	٤,٥-	١٠,٢-	١٦,١-	١٤,٤	١٢,٤-	التغير في صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي
بنود للذكورة										
٢٩٧,٤	٢٧٥,٨	٢٥٦,٥	٢٣٩,٠	٢٢٥,٢	٢١٣,٨	٢٠٢,٦	١٩٢,٤	١٧١,٥	١٢٥,١	إجمالي الناتج المحلي الاسمي
٥٧,٢	٥٥,٦	٥٣,٧	٥١,٧	٤٩,٣	٤٦,٢	٤١,٧	٣٢,٧	١٦,٣	٣٠,٧	احتياطيات المصرف المركز، إجمالي
٧,٧	٨,٠	٨,٢	٨,٢	٨,٣	٨,٣	٧,٩	٦,٦	٣,٦	٨,٤	بشهور من واردات السلع والخدمات في السنة التالية.
٠,١-	١,٢-	٠,٣-	١,٥-	٠,٧	٢,١-	٤,٨	١٦,٤	١٨,٦	٢٤,٠	حجم الصادرات (%) للتغير
٨,٤	٥,٤	٦,٧	٨,١	٨,١	٨,٢	٦,٨	١٦,٧	١٨,٣	١٥,٩-	حجم الواردات (%) للتغير
المصادر: مصرف قطر المركزي؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.										

الجدول ٣ - قطر: ملخص مالية الحكومة، ٢٠١٠-٢٠١١ - ٢٠١٤/٢٠١٥ / (تابع)

(بمليارات الريالات القطرية ما لم يُذكر خلاف ذلك)

التوقعات	التوقعات	التوقعات	التوقعات	التوقعات	
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	
					الإيرادات
٣٠٦,١	٣١٠,٠	٢٨٤,٣	٢٢٢,٦	١٥٦,٢	
١٧٧,١	١٨٤,٠	١٧٧,٦	١٥٥,٣	٩٦,٩	الهيدروكربونية
٩٥,١	١٠٠,٨	٩٢,٤	٧٩,٠	٥٨,٧	من النفط
٨٢,٠	٨٣,١	٨٥,٢	٧٦,٣	٣٨,٢	المرتبطة بالغاز الطبيعي المسيل
١٢٩,٠	١٢٦,٠	١٠٦,٨	٦٧,٣	٥٩,٣	غير الهيدروكربونية
٥٧,٠	٥٨,٣	٤١,٨	٢٥,٨	٣٦,٣	دخل الاستثمار من المؤسسات العامة ٢/
٦١,٦	٥٨,٤	٥٥,٥	٣٢,٩	١٤,٥	إيرادات ضريبة الشركات
١٠,٤	٩,٤	٩,٤	٨,٧	٨,٥	الإيرادات غير الضريبية الأخرى
					النفقات
٢٤٦,٢	٢٢٦,٩	٢١٧,٠	١٨١,٤	١٤٣,٨	
١٧٣,٨	١٦٥,٤	١٦٥,٥	١٣٠,٨	٩٩,٦	المصروفات
٤٤,١	٤٢,٠	٣٤,٨	٢٩,٧	٢٣,١	تعويضات الموظفين
٢٢,٥	١٩,٧	١٧,٣	٢٠,٢	١٥,١	السلع والخدمات
٧,٧	٩,٩	٩,٨	٩,٩	٥,٨	مدفوعات الفائدة
٥,٢	٦,٥	٥,٩	٦,٩	٢,٨	الفائدة على الدين المحلي
٢,٥	٣,٤	٤,٠	٣,٠	٣,٠	الفائدة على الدين الأجنبي
٤,٦	٤,٣	٣,٨	٣,٤	١,١	المنح الأجنبية
٩٤,٩	٨٩,٥	٩٩,٨	٦٧,٧	٥٤,٥	مصروفات أخرى ٣/
٧٢,٤	٦١,٥	٥١,٦	٥٠,٦	٤٤,٢	صافي حيازة الأصول غير المالية
١٣٢,٣	١٤٤,٦	١١٨,٨	٩١,٨	٥٦,٦	إجمالي رصيد التشغيل
٦٠,٠	٨٣,١	٦٧,٣	٤١,٢	١٢,٤	صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-)

١٤,٠٢-	٨٤,٥١٣-	١١٧,١-	١٠٠,٩-	١١٠,٣-	١١٤,٠-	٨٤,٥-	رصيد المالية العامة غير الهيدروكربوني
٣٦,٨٣-	١٢٠,٧٦-	١٧٤,١-	١٥٩,١-	١٥٢,١-	١٣٩,٨-	١٢٠,٨-	ما عدا دخل الاستثمار والقروض وحقوق الملكية
٢٠,٨	١٤٥	٢٠٠,٠	٢٥٦,٠	٢٥١,٣	٢٠٧,٩	١٤٥,٣	إجمالي الدين الحكومي /٤
١٥٢	١٢١	٨١,٦	١٣٥,٤	١٨٣,٩	١٥٢,٢	١٢٠,٥	منه إجمالي صافي الدين /٥
٦٢	٧٠	٥٤,٢	٧٤,٣	٨٧,٠	٦٢,١	٧٠,٣	منه الدين الخارجي
١٤٦	٧٥	١٤٥,٨	١٨١,٨	١٦٤,٣	١٤٥,٨	٧٥,٠	منه الدين المحلي
٩٠	٥٠	٢٧,٤	٦١,١	٩٦,٩	٩٠,١	٥٠,٣	منه صافي الدين المحلي
١	٧	٧,٣	٥,٢	٦,٧	١,٣	٦,٩	خدمة الدين الخارجي/إجمالي الإيرادات (%)
٦٤٣	٤٩٨	٧٨٨,٦	٧٤٧,٦	٧٠٩,٦	٦٤٣,٢	٤٩٧,٦	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (على أساس السنة المالية)

الجدول ٣. قطر: ملخص مالية الحكومة، ٢٠١٠-٢٠١١ - ٢٠١٤/٢٠١٥ (تابع)

(بمليارات الدولارات الأمريكية ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	التوقعات		التوقعات		
	٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٠/٢٠١١
الإيرادات	٣٨,٨	٤١,٥	٤٠,١	٣٤,٦	٣١,٤
الهيدروكربونية	٢٢,٥	٢٤,٦	٢٥,٠	٢٤,١	١٩,٥
من النفط	١٢,١	١٣,٥	١٣,٠	١٢,٣	١١,٨
من الإتاوات المرتبطة بالغاز الطبيعي المسيل	١٠,٤	١١,١	١٢,٠	١١,٩	٧,٧
غير الهيدروكربونية	١٦,٤	١٦,٩	١٥,٠	١٠,٥	١١,٩
دخل الاستثمار من المؤسسات العامة ٢/	٧,٢	٧,٨	٥,٩	٤,٠	٧,٣
إيرادات ضريبة الشركات	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٥,١	٢,٩
الإيرادات غير الضريبية الأخرى	١,٣	١,٣	١,٣	١,٤	١,٧
النفقات	٣١,٢	٣٠,٤	٣٠,٦	٢٨,٢	٢٨,٩
المصروفات	٢٢,٠	٢٢,١	٢٣,٣	٢٠,٣	٢٠,٠
تعويضات الموظفين	٥,٦	٥,٦	٤,٩	٤,٦	٤,٦
السلع والخدمات	٢,٩	٢,٦	٢,٤	٣,١	٣,٠
مدفوعات الفائدة	١,٠	١,٣	١,٤	١,٥	١,٢
الفائدة على الدين المحلي	٠,٧	٠,٩	٠,٨	١,١	٠,٦
الفائدة على الدين الأجنبي	٠,٣	٠,٥	٠,٦	٠,٥	٠,٦
المنح الأجنبية	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٢
مصروفات أخرى ٣/	١٢,٠	١٢,٠	١٤,١	١٠,٥	١٠,٩
صافي حيازة الأصول غير المالية	٩,٢	٨,٢	٧,٣	٧,٩	٨,٩
إجمالي رصيد التشغيل	١٦,٨	١٩,٣	١٦,٧	١٤,٣	١١,٤
صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-)	٧,٦	١١,١	٩,٥	٦,٤	٢,٥
رصيد المالية العامة غير الهيدروكربوني	١٤,٩-	١٣,٥-	١٥,٥-	١٧,٧-	١٧,٠-
% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني	٢٩,٤-	٢٨,٩-	٣٦,٠-	٤٣,١-	٣٧,٥-
ما عدا دخل الاستثمار	٤٣,٧-	٤٥,٥-	٤٩,٧-	٥٢,٩-	٥٣,٦-

بنود للتذكرة:					
٢٥,٤	٣٤,٢	٣٥,٤	٣٢,٣	٢٩,٢	إجمالي دين الحكومة /٤
١٠,٣	١٨,١	٢٥,٩	٢٣,٧	٢٤,٢	منه إجمالي صافي الدين /٥
٦,٩	٩,٩	١٢,٣	٩,٧	١٤,١	منه الدين الخارجي
١٨,٥	٢٤,٣	٢٣,٢	٢٢,٧	١٥,١	منه الدين المحلي
٣,٥	٨,٢	١٣,٧	١٤,٠	١٠,١	منه صافي الدين المحلي /٥
المصادر: وزارة الاقتصاد والمالية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.					
١/ دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ على أساس تقديرات خبراء الصندوق؛ والسنة المالية تبدأ في إبريل.					
٢/ يشمل دخل الاستثمار للمؤسسات الهيدروكربونية المملوكة للدولة.					
٣/ يشمل التحويل إلى الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.					
٤/ بالسنة التقويمية.					
٥/ ما عدا ودائع الحكومة لدى المصارف المقيمة.					

الجدول ٤ - مؤشرات التعرض للمخاطر، ٢٠٠٨-٢٠١٣

(%)، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
						مؤشرات الملاءة الخارجية
٠,١-	١,٤	٥,١-	٥,٥-	١,٧-	٦,٥	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (استنادا إلى مؤشر أسعار المستهلك . نهاية الفترة)
١٦٧,٦	١٦١,٥	١٣٠,٥	١٠٩,٣	٨٠,٢	٥٧,١	إجمالي الدين بمليارات الدولارات الأمريكية، بما في ذلك المصارف التجارية)
٢٣,١	٢٣,١	٢٢,٣	٢٠,٤	١٩,٧	١٧,١	منه: الدين المرتبط بالغاز الطبيعي المسيل
٨٢,٧	٨٣,٩	٧٦,١	٨٧,٤	٨٢,٠	٤٩,٥	إجمالي الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)
						مؤشرات الملاءة في القطاع العام
٢٤,٣	٢٣,٢	٢٢,٧	١٥,١	١٦,٥	٣,٣	إجمالي الدين المحلي الحكومي/إجمالي الناتج المحلي
٨,٢	١٣,٧	١٤,٠	١٠,١	١٢,١	٠,٩-	صافي الدين المحلي الحكومي/إجمالي الناتج المحلي ١/
٩,٩	١٢,٣	٩,٧	١٤,١	١٧,٢	٧,٠	الدين الخارجي الحكومي/إجمالي الناتج المحلي ٢/
٣,٢	٣,٥	٤,٤	٣,٧	٢,٦	١,٥	مدفوعات الفائدة/إجمالي الإيرادات
٥٩,٣	٦٢,٥	٦٩,٧	٦٢,٠	٤٨,٩	٥٦,٧	الإيرادات الهيدروكربونية/إجمالي الإيرادات
						مؤشرات السيولة الخارجية بمليارات الدولارات الأمريكية)
٤١,٧	٣٢,٧	١٦,٣	٣٠,٧	١٨,٤	٩,٨	صافي احتياطات المصرف المركزي
٧,٩	٦,٦	٣,٦	٨,٤	٧,٤	٤,٢	بشهور الواردات
١٢,٥-	٢٦,٤-	١١,٦-	١٣,٢-	٥,٥-	٣,٦	صافي الأصول الخارجية للمصارف التجارية (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٤٤,٩	٣٥,٣	٣٢,٨	٢٥,٠	٢٤,٣	٢٧,٢	الأصول الخارجية (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٥٧,٣	٦١,٧	٤٤,٤	٣٨,٣	٢٩,٨	٢٣,٧	الخصوم الخارجية (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٩١,٨	٩٣,٢	٨٥,٣	٨٢,٦	٨٥,٧	٨٨,٢	الصادرات الهيدروكربونية/إجمالي الصادرات
						مؤشرات القطاع المالي
٣١,٧	٢٩,٣	١٩,٦	١١,٤	١٣,٧	٢٦,٦	الودائع بالعملة الأجنبية/إجمالي الودائع
١٢,١	٢٦,٦	٣٠,٤	١٨,٦	٤,٦	٥١,٣	صافي الائتمان المحلي (التغير %)
١٣,٥	١٣,٥	١٩,٢	٧,٦	١٠,٨	٤٥,١	ائتمان القطاع الخاص (التغير %)
٦٤,٦	٦٠,٧	٥٣,٨	٥٦,٦	٦١,٠	٤٩,٥	صافي الائتمان المحلي/إجمالي الناتج المحلي
٣٢,٢	٣١,٦	٣٢,٨	٣٣,٦	٣٧,٩	٣٩,٩	ائتمان القطاع الخاص/إجمالي أصول البنوك
						تقييم السوق/مؤشرات الأسواق المالية
١٠,٣٨٠	٨,٣٥٩	٨,٧٧٩	٨,٦٨٢	٦,٩٥٩	٦,٨٨٦	مؤشر البورصة (نهاية الفترة)
Aa2	Aa2	Aa2	Aa2	Aa2	Aa2	مؤسسة موديز لخدمات المستثمرين ٣/
AA	AA	AA	AA	-AA	-AA	مؤسسة "ستاندر أند بورز" ٣/

المصادر: السلطات الحكومية؛ و Bloomberg؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

١/ صافي الودائع الحكومية لدى المصارف المقيمة.

٢/ على أساس السنة المالية.

٣/ تصنيف العملة الأجنبية طويل الأجل.

الجدول ٥ - قطر: مؤشرات السلامة المالية: ٢٠٠٧-٢٠١٣
(%)، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
							كفاية رأس المال
١٥,٣	١٨,٢	١٩,٩	١٥,٠	١٥,٠	١٥,١	١٢,٢	رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة للمخاطر
٩,٢	١٢,٨	١٢,٦	١١,١	١١,٥	١١,٠	١١,٥	رأس المال الأساسي التنظيمي إلى إجمالي الأصول
١٦,٠	١٨,٩	٢٠,٦	١٦,١	١٦,١	١٥,٥	١٣,٥	رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة للمخاطر
							جودة الأصول
١,٩	١,٧	١,٧	٢,٠	١,٧	١,٢	١,٥	القروض المتعثرة
٩٦,٨	٩٧,٥	٨٧,٢	٨٥,١	٨٤,٥	٨٣,٢	٩٠,٧	الاحتياطيات المصرفية إلى القروض المتعثرة
١,٩	١,٧	١,٥	١,٧	١,٤	١,٠	١,٤	الاحتياطيات المصرفية إلى إجمالي القروض
							الإيرادات والأرباح
٢,١	٢,٤	٢,٧	٢,٦	٢,٦	٢,٩	٣,٦	العائد على الأصول
١٦,٥	١٧,٧	١٨,٦	١٩,٩	١٩,٣	٢١,٥	٣٠,٤	العائد على رأس المال
٢,٥	٢,٦	٢,٨	٢,٩	٢,٧	٢,٥	٢,٦	صافي الفوائد إلى متوسط إجمالي الأصول
٢٦,٥	٢٥,٤	٢٨,٢	٢٤,٦	٢٦,٥	٢٥,٢	٢٠,٢	مصرفات غير الفوائد إلى إجمالي الدخل
٤٧,٦	٤٨,٥	٣١,٩	٣٣,٥	٣٠,٨	٣٢,٧	٣٦,٥	الأجور والرواتب إلى المصروفات الأخرى غير الفوائد
							السيولة
٥٠,٩	٣٨,١	٣٦,٣	٣٨,٥	٣٦,٣	٣٢,٩	٣١,١	الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول
٣٣,٦	٥٨,٥	٤٧,٢	٥٠,٧	٤٧,٠	٤١,٢	٣٩,٦	الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل
							أخرى
٥٧,٨	٥٦,٦	٦٢,٨	٦٧,٠	٧٢,٤	٧٤,٨	٦٨,٨	القطاع الخاص (% إجمالي القروض)
٧٦,٤	١٠٩,١	١١٤,٦	٩٧,٢	٩٨,٧	١٠٣,٧	١١٥,٦	الأصول بالعملة الأجنبية إلى الخصوم
							المصدر: مصرف قطر المركزي.

الملحق ١ - تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام والخارجي

تحليل استمرارية قدرة قطر على تحمل دين القطاع العام - سيناريو الحالة الاسمية
(نسبة تقويمية، % من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

مؤشرات الدين والمؤشرات الاقتصادية ومؤشرات الأسواق /1/

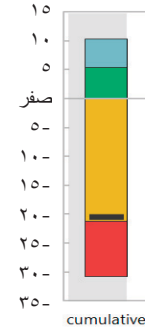
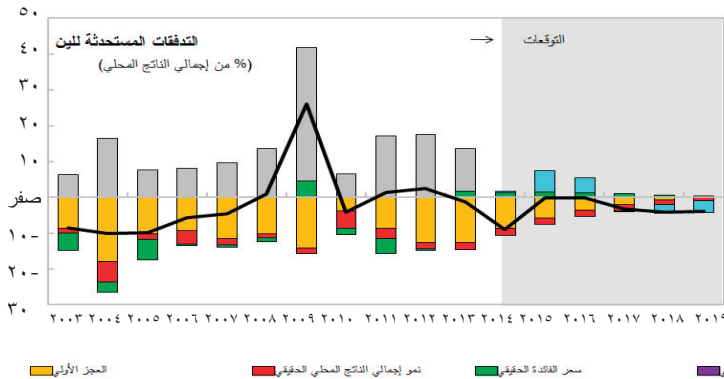
الفترة	الوقت						العملة		
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢-٢٠١١-٢٠٠٣	
إجمالي الدين العام الاسمي	١٤,٢	١٨,١	٢٢,٢	٢٥,٤	٢٥,٥	٢٥,٧	٣٤,٧	٣٥,٩	٢٤,٥
إجمالي احتياجات التمويل العامة	٧,٧	٥,٥	٥,٢	١,٥	٢,٩	٤,٤	٨,٨-	٤,٢-	٨,٧-
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٦,٤	٦,٦	٧,٢	٧,٤	٧,١	٥,٩	٦,١	٦,٢	١٤,٩

لنوع ق١ 5 مارس 2014
العروض على السندات السيادية
لمؤشر EMBIG (محر الشراء) 3
مدلات المخاطر 5 سنوات (محر الشراء)
الضمان

إجمالي الدين العام الاسمي
إجمالي احتياجات التمويل العامة
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

العوامل المؤثرة على تحركات دين العام

الرمز الآلي	التركيبة	الوقت						العملة			التغير في إجمالي دين القطاع العام
		٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١-٢٠٠٣	
تغطية استقرار	٢٠,٥-	٣,٩-	٤,١-	٣,٢-	١,١-	١,٢-	٩,٠-	١,٢-	٢,٦	١,٦	التغير في إجمالي دين القطاع العام
دين 19	٢٠,٥-	٣,٩-	٤,١-	٣,٢-	١,١-	١,٢-	٩,٠-	١٣,١-	١٤,٩-	١٥,٢-	تكافؤات محددة مستحقة للدين
33-	٢١,٣-	١,٠	١,٩-	٢,١-	٣,٦-	٥,٩-	٨,٧-	١٢,٦-	١٢,٧-	١٠,٦-	العجز الآلي
	١٩٦,١	٢٧,٣	٢٨,٩	٣١,٠	٣٣,٣	٣٦,٣	٣٩,٣	٤٢,٠	٤٠,٦	٣٩,٤	الإيرادات والمنح (غير الفوائد) الأولية
	١٧٤,٩	٢٧,٣	٢٨,٠	٢٨,٨	٢٩,٧	٣٠,٤	٣٠,٦	٢٩,٤	٢٧,٩	٢٨,٨	التفقات (غير الفوائد) الأولية
	٠,٤-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٨-	٠,٥-	٢,٢-	٤,٦-	ديناميكيات الدين التلقائي /٥
	٠,٤-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٨-	٠,٥-	٢,٢-	٤,٦-	فروق سعر الفائدة/النمو /٦
	٥,٤	٠,٣	٠,٦	٠,٩	١,٢	١,٣	١,١	١,٦	٠,٤-	١,٩-	منه: سعر الفائدة الحقيقي
	٩,٦-	١,١-	١,٤-	١,٧-	١,٨-	١,٧-	١,٩-	٢,١-	١,٩-	٢,٧-	منه: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
	انخفاض سعر الصرف /٧
	٤,٩	٣,١-	٢,٤-	١,٢-	٤,١	٦,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	تكافؤات محددة أخرى مستحقة للدين
	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	تراكم الودائع (سالب)
	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الالتزامات المشروطة
	٤,٩	٣,١-	٢,٤	١,٢-	٤,١	٦,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	التمويل المسبق
	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١١,٩	١٧,٥	١٣,٦	البيئي، بما في ذلك التغير في قيمة الأصول /٨



المصدر: خبراء الصندوق

١/ القطاع العام معرف بوصفه الحكومة المركزية.

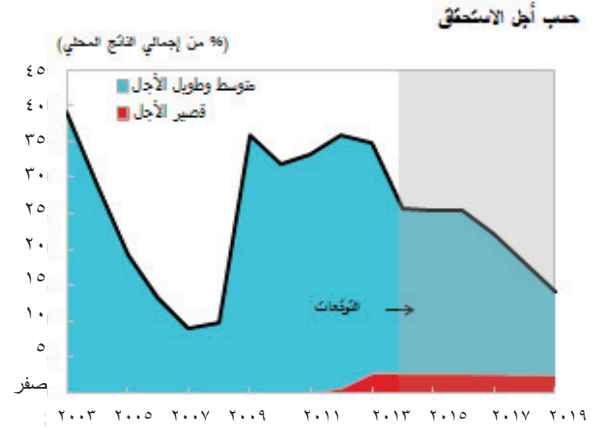
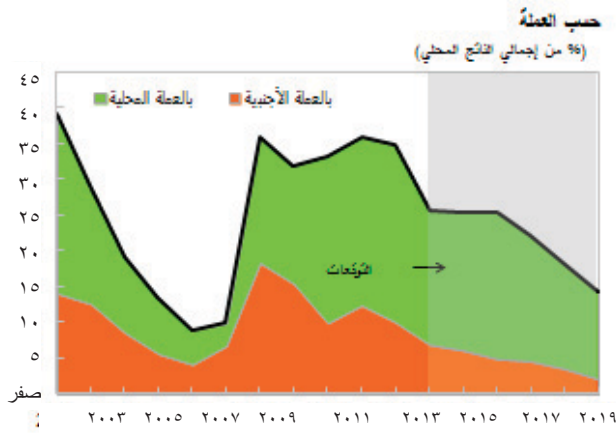
٢/ على أساس البيانات المتاحة.

٣/ الفرق بين السندات طويلة الأجل وسندات الولايات المتحدة.

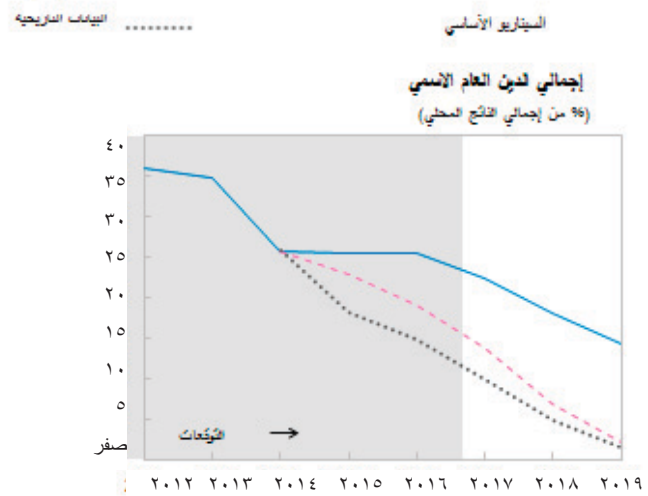
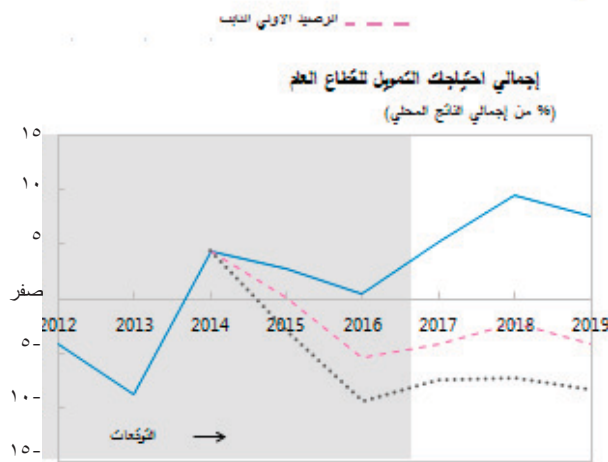
٤/ معرف بوصفه مدفوعات الفوائد مقسومة على رصيد الدين (ما عدا الضمانات) في نهاية الفترة السابقة

الدين العام في قطر - تكوين الدين العام والسيناريوهات البديلة

تكوين الدين



السيناريوهات البديلة



الافتراضات الأساسية (%)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
١٤,٣	١٤,٣	١٤,٣	١٤,٣	١٤,٣	٥,٩
١,٣	٠,٩	٠,١	١,٣	١,٦	٠,٣
١١,٢	١١,٢	١١,٢	١١,٢	١١,٢	٨,٧
٣,٦	٣,٤	٣,٧	٣,٣	٣,٨	٣,٠

السيناريو التاريخي /١
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
للتصنيف
لرصيد الأجنبي
لرصيد الأجنبي
سعر لفائدة القطري

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
٦,٤	٦,٦	٧,٢	٧,٤	٧,١	٥,٩
١,٣	٠,٩	٠,١	١,٣	١,٦	٠,٣
٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٧
٤,٠	٤,٠	٤,١	٣,٧	٣,٨	٣,٠

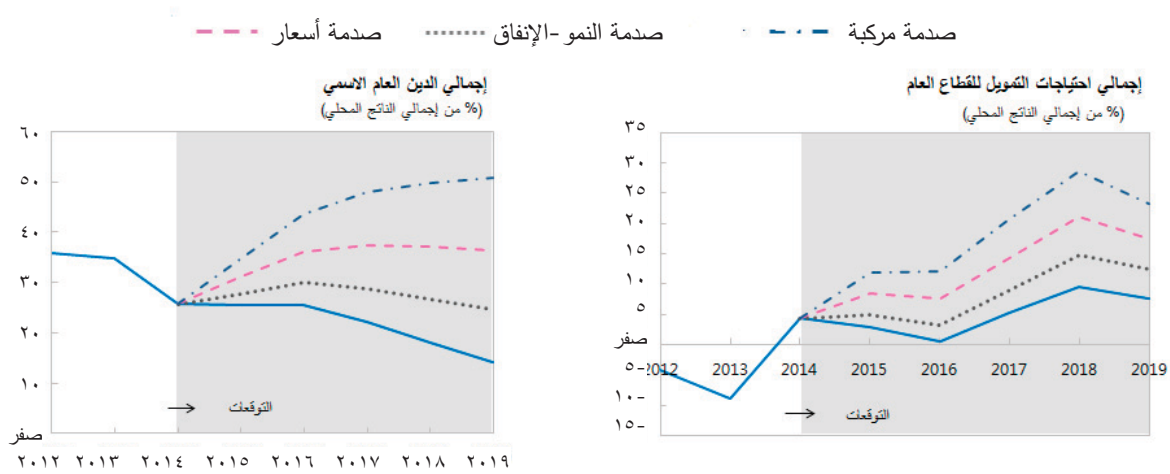
السيناريو الأساسي
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
للتصنيف
لرصيد الأجنبي
سعر لفائدة القطري
سيناريو الرصيد الأجنبي الثابت
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
للتصنيف
لرصيد الأجنبي
سعر لفائدة القطري

١/ يفترض هنا السيناريو عدم إصدار بين جديد إذا كان إجمالي احتياجات التمويل سلباً
المصدر: خبراء الصندوق.

الدين العام في قطر - تكوين الدين العام والسيناريوهات البديلة

الدين العام في قطر - تكوين الدين العام والسيناريوهات البديلة

السيناريوهات البديلة

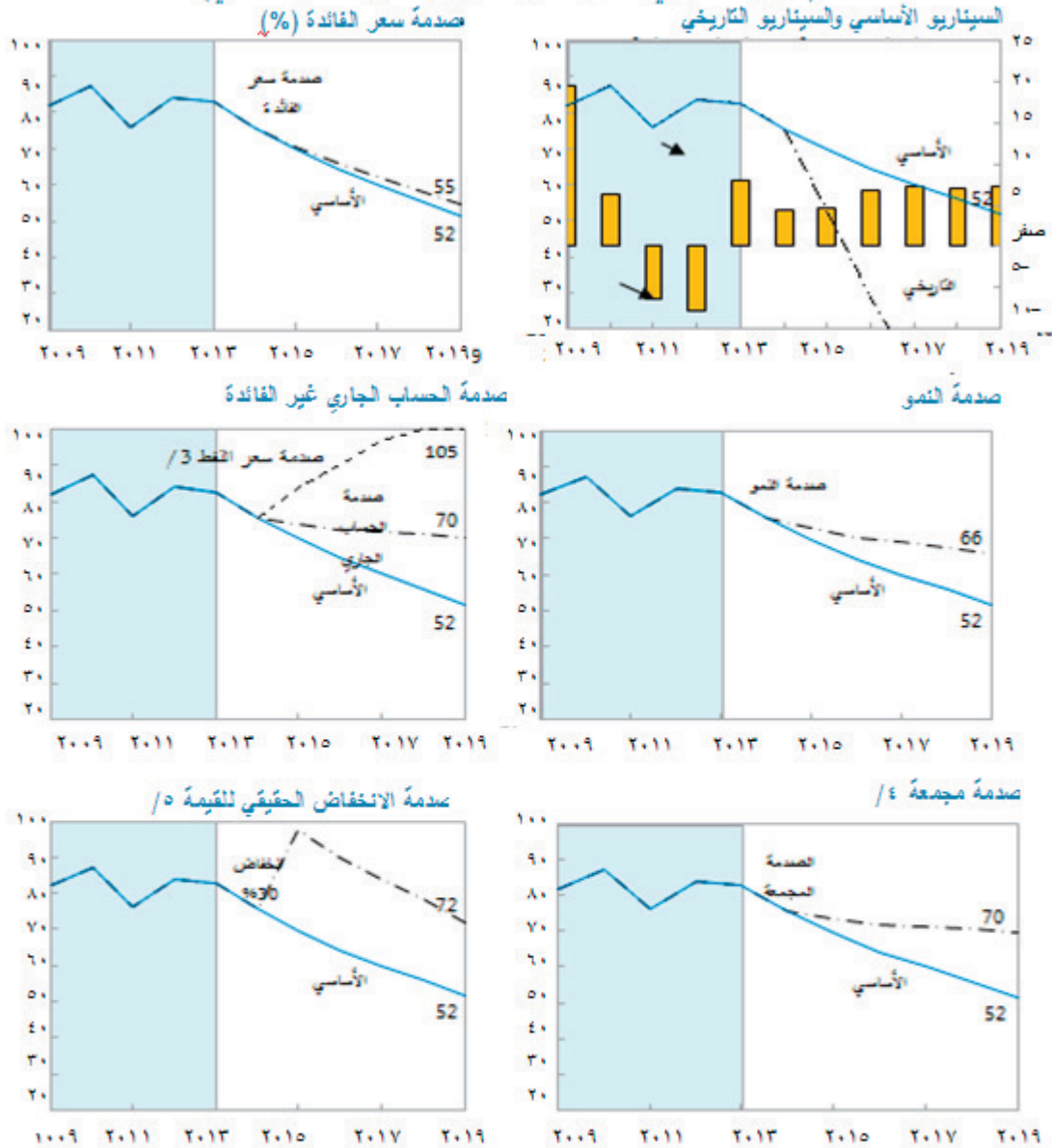
الافتراضات الأساسية
(%)

السيناريو سعر النفط ١/							السيناريو الأسمنى						
٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤		٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٦,٤	٦,٦	٧,٢	٧,٤	٧,١	٥,٩	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٥,٩	٦,١	٦,٤	٦,٢	٥,٦	٥,٤	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
١,٣	٠,٩	٠,١	١,٢	١,٦	٠,٣	التضخم	٠,٣	١,٦	١,٢	٠,١	٠,٩	١,٣	التضخم
٤,١	٣,٦	٢,٧	١,٦	٠,٣	٨,٧	الرصيد الأولي	٨,٧	٣,٩	١,٦	٠,١	١,١	٢,٠	الرصيد الأولي
٣,٣	٣,٤	٣,٥	٣,٥	٣,٨	٣,٠	سعر الفائدة الفعلي	٣,٠	٣,٨	٣,٦	٣,٧	٣,٥	٣,٤	سعر الفائدة الفعلي
السيناريو المجمع ٣							سيناريو نمو الإئفاق ١/						
٥,٤	٥,٦	٦,٢	٦,٤	٦,١	٥,٩	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٥,٤	٦,٥	٦,٢	٦,٤	٦,١	٥,٩	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
١,٣	٠,٩	٠,١	١,٢	١,٦	٠,٣	التضخم	١,٣	٠,٩	٠,١	١,٢	١,٦	٠,٣	التضخم
٦,١	٥,٦	٦,١	٥,١	٣,١	٨,٧	الرصيد الأولي	٢,٠	١,٦	٠,١	١,٦	٣,٩	٨,٧	الرصيد الأولي
٣,٣	٣,٣	٣,٤	٣,٥	٣,٨	٣,٠	سعر الفائدة الفعلي	٣,٤	٣,٥	٣,٧	٣,٦	٣,٨	٣,٠	سعر الفائدة الفعلي
٦,١	٥,٦	٦,١	٥,١	٣,١	٨,٧	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٥,٩	٦,١	٦,٤	٦,٢	٥,٦	٥,٤	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
١,٣	٠,٩	٠,١	١,٢	١,٦	٠,٣	التضخم	٠,٣	١,٦	١,٢	٠,١	٠,٩	١,٣	التضخم

١/ أسعار النفط أقل بمقدار انحراف معياري واحد في ٢٠١٥-٢٠١٩.

٢/ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أقل بنسبة ١ نقطة مئوية ومعدل نفقات غير الفوائد إلى إجمالي الناتج المحلي أعلى بنسبة ٢ نقطة مئوية عن خط الأساس في ٢٠١٥-٢٠١٩.
٣/ هذا السيناريو يجمع بين سيناريو سعر النفط وسيناريو نمو الإئفاق، وبالإضافة إلى ذلك يفترض تحمل الحكومة كترجيحاً لنسبة ١٠% من دين المؤسسات العامة.
المصدر: حسابات خبراء الصندوق.

فكر: استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي: اختبارات النطاقات (الدين الخارجي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: لصندوق، وبيانات مكتبية حكومية، وتكبيرات خبراء الصندوق.

- 1/ المناطق المظلمة تمثل بيانات فعلية. والصدمة لغربية صدمات دالة قدرها نصف حراف معياري. والأرقام الواردة في الأطر تمثل متوسط التوقعات للتغيرات المحتملة في السيناريو الأساسي والسيناريو المعروض. كما يُعرض المتوسط التاريخي للمتغير لعشر سنوات.
- 2/ بالنسبة للسيناريوهات التاريخية، تُحسب المتوسطات التاريخية على فترة عشر سنوات، ويتم استخدام هذه المعلومات لتوقع ديناميكيات الدين لخمس سنوات في المستقبل.
- 3/ الانخفاض دلم قدره حراف معياري واحد في أسعار القبط (بمقدار 26.5 دولار للبرميل) يطبق على أرقام أسعار القبط الخام الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للفترة 2015-2019.

قطر

قطر: إطار استثمارية القدرة على تحمل الدين، ٢٠٠٩-٢٠١٩

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	توقعات										
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩
الحساب الجاري	٢٠١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠
غير الفوائد الذي يحقق	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المصاريف الأساسية: الدين الخارجي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
التغير في الدين الخارجي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
تدفقات محددة مستحقة لدين خارجي (٩+٨+٤)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عجز الحساب الجاري، ما عدا مدفوعات الفوائد	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
العجز في ميزان السلع والخدمات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الصادرات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الواردات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
صافي التدفقات الرأسمالية المستحقة للدين (سالية)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ديناميكيات الدين التقافية ١/	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
تأثير سعر الفائدة الاسمي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
تأثير نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
تأثير تغيرات الأسعار والفائدة ٢/	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المتبقية، بما فيها التغير في إجمالي الأصول الأجنبية (٣-٢)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
معدل الدين الخارجي إلى الصادرات (%)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
إجمالي الاحتياجات من التمويل الخارجي (بمليارات الدولارات الأمريكية) ٤/	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
% من إجمالي الناتج المحلي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

سنياريو بالمتغيرات الرئيسية عند متوسطاتها التاريخية / ٥	٧٥,٦	٥٢,٧	٢٨,٩	٧,٠	١٣,٢	٣١,٥
الافتراضات الاقتصادية الكلية الرئيسية المستخدمة في السيناريو الأساسي						
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	١٢,٠	١٦,٧	١٣,٠	٦,٢	٦,١	١٤,٣
مخفض إجمالي الناتج المحلي بالدولارات الأمريكية (تغير %)	٢٤,٢-	٩,٦	٢١,٣	٥,٦	٠,٨-	٩,٧
سعر الفائدة الخارجي الاسمي (%)	١,٨	١,٥	١,١	١,٢	١,٣	٣,٤
نمو الصادرات (بالدولارات الأمريكية، %)	٢٩,٣-	٥٥,٦	٥٦,٤	١٨,٠	٤,٦	٢٩,٣
نمو الواردات (بالدولارات الأمريكية، %)	١٢,٣-	٤,٧	٤٧,٤	٢٤,٩	٨,٩	٢٦,٦
رصيد الحساب الجاري، ما عدا مدفوعات الفوائد	٧,٦	٢٠,٠	٣١,٠	٢٣,٢	٣٠,٣	٢٢,٤
صافي التدفقات الرأسمالية الداخلة غير المستحقة الدين	٣,١	١,٧-	٣,٦-	٠,٨-	٢,٩-	٠,٦
١/ مستمدة بوصفها $[ea(1+r)] / (1+g+r+g)$ مضرورية في رصيد الدين من الفترة السابقة، حيث $r =$ سعر الفائدة الفعلي الاسمي؛ و $r =$ التغير في مخفض إجمالي الناتج المحلي الداخلي بالدولارات الأمريكية؛ و $g =$ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛						
٢/ التأثيرات الناتجة عن التغيرات في الأسعار وأسعار الصرف معرفة بوصفها $[\frac{r(1+g) + ea(1+r)}{1+g+r+g}]$ مضرورية في رصيد دين الفترة السابقة، وتزيد r مع ارتفاع سعر العملة المحلية ($e < 0$)						
٣/ لارتفاع التضخم (على أساس مخفض إجمالي الناتج المحلي)						
٤/ لتوقعات، الخط يشمل تأثير التغيرات في الأسعار وأسعار الصرف.						
٥/ المتغيرات الرئيسية تشتمل على نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وسعر الفائدة الاسمي ونمو مخفض الدولار وكل من الحساب الجاري غير الفوائد والتدفقات غير الدين كسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.						
٦/ رصيد طويل الأجل وثابت يؤدي إلى استقرار معدل الدين بافتراض أن المتغيرات الرئيسية (إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وسعر الفائدة الاسمي ونمو مخفض الدولار والتدفقات غير الدين كسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) تظل عن مستوياتها لسنة التوقعات السابقة.						

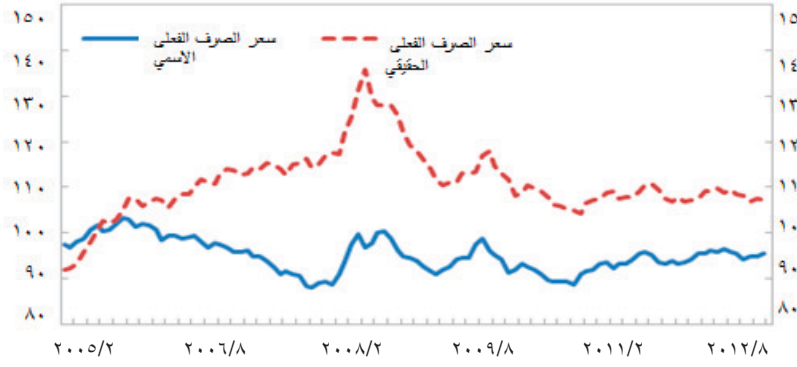
الملحق ٢ - نماذج تقييم سعر الصرف

تشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أن النماذج المعدة وفق منهجية المجموعة الاستشارية المعنية بأسعار الصرف المعدلة لمراعاة خصائص مُصدري المواد الهيدروكربونية ينتج عنها تقديرات شديدة التباين لأسعار الصرف.

٣٦- وكان سعر الصرف الحقيقي لعملة قطر ثابتاً أثناء السنتين الماضيتين، حيث انخفضت قيمتها بنسبة ١,١% منذ عام ٢٠١١ في حين ارتفع سعر

الصرف الفعلي الاسمي بنحو ٢,٢%.

أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والاسمية، يناير ٢٠٠٥-يناير ٢٠١٤
(المؤشر، ٢٠٠٥ = ١٠٠؛ الزيادة تمثل ارتفاع)

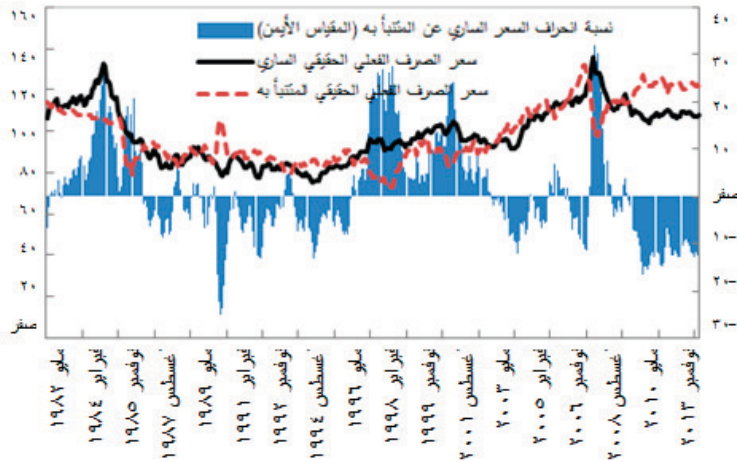


المصادر: المجلات الوطنية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٣٧- ويشير منهج سعر الصرف الحقيقي التوازني إلى انخفاض في تقدير قيمة العملة نسبتته نحو ١١%. وتقوم هذه الطريقة بتقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني مباشرة باستخدام علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف الحقيقي والسعر الحقيقي للنفط.

٣٨- ويشير منهج التوازن الاقتصادي الكلي إلى مبالغة في تقدير قيمة العملة نسبتها ٣٠%، على أساس تقديرات

تقييم سعر الصرف الحقيقي التوازني، مايو ١٩٨٢-يناير ٢٠١٤



الحساب الجاري التوازني (المعيار) من مجموعة من الأساسيات الاقتصادية ومنها رصيد المالية العامة ما عدا المواد الهيدروكربونية، واحتياطيات المواد الهيدروكربونية، ومعدل إعالة المسنين، ومعدل النمو السكاني، وصافي الأصول الأجنبية الأصلية، والميزان التجاري النفطي، ومعدل النمو الحقيقي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، والدخل النسبي. وينتج عن هذه الطريقة حساب جاري معياري نسبتته ٢٠,٩% من إجمالي

الناتج المحلي في عام ٢٠١٩. وتشير مقارنة المعيار بوضع الحساب الجاري "الأساسي" المتوقع في عام ٢٠١٩ (٦,٥% من إجمالي الناتج المحلي) إلى المبالغة في تقدير قيمة الريال.

٣٩ - ويشير منهج استثمارية المركز
الخارجي

وفق منهجية المجموعة الاستشارية المعنية بأسعار الصرف
(% نسبة من إجمالي الناتج المحلي)

النموذج الثالث /٣	النموذج الثاني /٢	النموذج الأول /١
	٦,٥	٦,٥
	٥,٢	٢٠,٩
	١,٣	١٤,٤-
١١,٤-	٢,٧-	٣٠,٠

رصيد الحساب الجاري (توقعات ٢٠١٩)
معيار الحساب الجاري
الانحراف عن المعيار
تقدير سعر الصرف بأعلى/أقل من قيمته

إلى أن الريال قريب من سعره التوازني وفق
الأساسيات الاقتصادية طويلة الأجل. وتتطلب
استثمارية مسار الحساب الجاري أن يكون
صافي القيمة الحالية لجميع المواد
الهيدروكربونية والدخل المالي والاستثماري في
المستقبل مساوياً لصافي القيمة الحالية للواردات
من السلع والخدمات بدون الصادرات من المواد

المصدر: تقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.
٢/ التوصيف الثاني في بيداس-شتروم وكاشين (٢٠١١).
٣/ يتبع قاعدة تخصيص ثابت حقيقي للفرد.
٣/ منهج سعر الصرف التوازني.

الهيدروكربونية. ووفقاً لهذا الشرط، يختار صناع السياسات مساراً للواردات، وبالتالي معيار الحساب الجاري الذي يدعم
العدالة بين الأجيال نظراً لتقلب أسعار النفط واحتياجات النفط القابلة للنفاد - من خلال وتيرة مناسبة لتراكم صافي
الأصول الأجنبية. ويشير هذا الحساب إلى أن رصيد الحساب الجاري المتوقع يتسق بدرجة كبيرة مع الأساسيات
الاقتصادية، ولكن مثلما هو الحال مع أي حساب لصافي القيمة الحالية، فإن أي تغيير في المعلمات يمكن أن يكون له
تأثير كبير على تقديرات معايير الحساب الجاري.



دولة قطر

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤
- ملحق معلومات

٢ إبريل ٢٠١٤

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
(بالتشاور مع إدارات أخرى)

أعدته

الصفحة

المحتويات

٤٦	العلاقات مع الصندوق
٤٨	العلاقات مع مجموعة البنك الدولي
٤٩	قضايا إحصائية

العلاقات مع الصندوق

(حسب الوضع في ٣١ مارس ٢٠١٤)

حالة العضوية

انضمت إلى عضوية الصندوق في ١٩٧٢/٨/٩؛ المادة الثامنة في ١٩٧٣/٤/٦.

حساب الموارد العامة

% من الحصة	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	الحصة
١٠٠,٠	٣٠٢,٦	حيازات الصندوق من العملة
٦٥,١٦	١٩٧,١٨	وضع الاحتياطي في الصندوق
٣٤,٨٤	١٠٥,٤٢	

إدارة حقوق السحب الخاصة

% من المخصصات	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	صافي المخصصات التراكمية الحيازات
١٠٠,٠	٢٥١,٤٠	
١٠٧,٨٥	٢٧١,١٤	

عمليات الشراء والقروض المستحقة: لا يوجد

الالتزامات المتوقعة تجاه الصندوق

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة؛ على أساس الاستخدام القائم للموارد والحيازات الحالية لوحدة حقوق السحب الخاصة):

المتوقع

٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	الأصل
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	الرسوم/الفوائد
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	المجموع

تنفيذ المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك"): لا ينطبق

تقييم الضمانات الوقائية: لا ينطبق

ترتيبات سعر الصرف:

تم ربط الريال القطري بالدولار الأمريكي عند سعر ٣,٦٤ ريال قطري للدولار منذ يوليو ٢٠٠٢، عقب ربطه بصورة غير رسمية اعتباراً من يونيو ١٩٨٠. وقد قبلت قطر التزامات الأقسام ٢، و٣، و٤ (أ) من المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق، وتطبق نظام صرف لا يفرض قيوداً على أداء المدفوعات والتحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية.

وتطبق قطر قيود صرف لأسباب أمنية إعمالاً لقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة، وهي القيود التي تم إبلاغ الصندوق بها لاعتمادها بموجب الإجراءات المنصوص عليها في قرار المجلس التنفيذي رقم ١٤٤-٥١/٥٢).

مشاورات المادة الرابعة السابقة

عُقدت المشاورات السابقة في الدوحة في نوفمبر ٢٠١٢. واختتم المجلس التنفيذي مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢ في ١١ يناير ٢٠١٣. وانتقلت قطر إلى عقد مشاورات المادة الرابعة على أساس دورة زمنية مدتها ١٢ شهراً.

المشاركة في برنامج تقييم القطاع المالي، وتقارير مراعاة المعايير والمواثيق

تم إيفاد بعثتين لبرنامج تقييم القطاع المالي في عام ٢٠٠٧. وأجرت إدارة الشؤون القانونية بالصندوق تقييماً تفصيلياً لإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطر على أساس التوصيات الأربعين + ٩ الصادرة عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال أثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتم عرض التقرير أيضاً على فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF) وعلى فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال وتم اعتماده منهما باعتباره تقييماً مشتركاً في جلساتها العامة في عام ٢٠٠٨. وقد تم نشر التقرير النهائي على موقع الصندوق الإلكتروني وتعميم تقرير مراعاة المعايير والمواثيق على المجلس التنفيذي للاطلاع في سبتمبر ٢٠٠٨.

المساعدة الفنية:

إحصاءات القطاع الحقيقي	إبريل ٢٠٠٠	إدارة الإحصاءات
إحصاءات ميزان المدفوعات	مايو ٢٠٠١	إدارة الإحصاءات
إحصاءات متعددة القطاعات	يناير ٢٠٠٥	إدارة الإحصاءات
إحصاءات مالية الحكومة	إبريل ٢٠٠٦	إدارة الإحصاءات
تقييم مسبق لإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	نوفمبر ٢٠٠٦	إدارة الشؤون القانونية
تقييم النظام العام لنشر البيانات	إبريل ٢٠٠٧	إدارة الإحصاءات
مستشار مقيم على المدى الطويل معني مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتقديم مساعدة فنية	أكتوبر ٢٠٠٩	إدارة الشؤون القانونية
إحصاءات ميزان المدفوعات	أكتوبر ٢٠١٠	إدارة الإحصاءات
المسح المنسق لاستثمارات الحافظة	سبتمبر ٢٠١٢	إدارة الإحصاءات
متابعة إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	مارس ٢٠١٤	إدارة الشؤون القانونية
وحدة المالية العامة الكلية	إبريل ٢٠١٤ (قادم)	إدارة شؤون المالية العامة

ممثل مقيم: لا يوجد

العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

(حسب الوضع في مارس ٢٠١٤)

بدأ التعاون مع قطر في عام ٢٠٠٣ بدراسة عن إصلاح قطاع النقل العام. وتطورت عملية لتخطيط القوى العاملة بدأت في عام ٢٠٠٣ إلى استراتيجية لسوق العمل في عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٥، قدم البنك الدولي إلى مصرف قطر المركزي مساعدة فنية حول أنظمة الدفع، وذلك في سياق دعم تطوير أنظمة الدفع ومقاصة وتسوية الأوراق المالية في المنطقة العربية من خلال المبادرة العربية لتسوية المدفوعات والأوراق المالية، وذلك برعاية مشتركة من البنك الدولي وصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي. وفي ٢٠٠٧، أجرى البنك الدولي دراسة حول تطوير اقتصاد المعرفة (KE) استرشد بنتائجها في عدة ورش عمل رفيعة المستوى.

ووقعت الحكومة، ممثلة في وزارة المالية، في عام ٢٠١٠ الاتفاق الإطاري للخدمات الاستشارية مع البنك الدولي من أجل زيادة استفادة قطر من الخدمات المتاحة. وقدم البنك منذ ذلك الحين دعماً فنياً بشأن عدد من القضايا الاستراتيجية بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، ووضع نماذج الاقتصاد الكلي. وركز برنامج أنجز مؤخراً مع وزارة الأعمال والتجارة على تحسين بيئة الأعمال. وتحسنت علاقة العمل مع قطر بعد أن ساعد البنك السلطات على تحضير وتنظيم مؤتمر الأطراف (الاجتماع الثامن عشر) لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي استضافته قطر في ديسمبر ٢٠١٢، والذي يسر الحوار بين مختلف أصحاب المصلحة بشأن قضايا تغير المناخ وزراعة الأراضي الجافة والأمن الغذائي.

وفي الوقت الحالي، يساعد البنك وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في إعداد استعراض منتصف المدة لاستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١-٢٠١٦ من خلال المساعدة في الإبلاغ عن التقدم المحرز في التنفيذ والتدابير التصحيحية الممكنة في مجالات التنمية المؤسسية، والتنمية البشرية، والبنية التحتية. كما يقدم البنك المساعدة إلى وزارة البيئة لتعزيز السياسات والإجراءات البيئية في إطار خطة العمل الإقليمية لدول الخليج (GEPAP)، وإلى الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية لتعزيز قدراتها المؤسسية واستمراريتها المالية. وأخيراً، بدأ حوار حول المساعدة المحتملة على المدى الطويل لتعزيز أنظمة الميزانية وتعزيز كفاءة وفعالية استخدام الموارد العامة في قطاعي الصحة والتعليم.

قضايا إحصائية

(حسب الوضع في مارس ٢٠١٤)

أولاً- تقدير كفاية البيانات لأغراض الرقابة
<p>عام: البيانات الاقتصادية كافية بوجه عام لأغراض الرقابة، لكن هناك مجال كبير لتحسين وتيرتها وحدائتها وتغطيتها. وأكثر المجالات ت أثراً هي إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والحسابات المالية لميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي، وإحصاءات الدين الخارجي.</p>
<p>الحسابات القومية: تصدر قطر تقديرات ربع سنوية لإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية والثابتة. وتتأثر دقة بيانات القطاع غير الهيدروكربوني سلباً بسبب عدم وجود بيانات مصدرة شاملة. وتعترم وزارة التخطيط التنموي والإحصاء إصدار بيانات ربع سنوية لإجمالي الناتج المحلي حسب النفقات ابتداء من صيف ٢٠١٤. ويجري أيضاً النظر في تغيير سنة الأساس (حالياً ٢٠٠٤).</p>
<p>إحصاءات الأسعار: تصدر قطر بيانات شهرية لمؤشر أسعار المستهلك على أساس سلة تشمل نسبة كبيرة للإيجارات. وغير أن التغطية الجغرافية لمكون الإيجارات محدودة ولا تنعكس فيها إلا العقود الجديدة. وتقوم السلطات بالانتهاء من إعداد مسح دخل ونفقات الأسر المعيشية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ الذي سيستخدم لتحديث أوزان التقديرات المستخدمة لإعداد مؤشر أسعار المستهلك.</p>
<p>إحصاءات مالية الحكومة: تنفذ السلطات نظام معلومات الإدارة المالية للحكومة الذي سيُمكن من تجميع حسابات المالية العامة على أساس الاستحقاق وفقاً للمبادئ التوجيهية <i>لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١</i>. وفي الوقت الحالي، يقوم خبراء الصندوق بتقدير أرقام دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ على أساس البيانات المعدلة للنقدية التي قدمتها السلطات.</p>
<p>الإحصاءات النقدية: تتسم البيانات النقدية المتعلقة بمصرف قطر المركزي والمصارف التجارية بالحدثة والجودة العالية بوجه عام. ويبلغ مصرف قطر المركزي إدارة الإحصاءات بالبيانات النقدية بانتظام لنشرها في تقرير <i>الإحصاءات المالية الدولية</i> شهرياً بعد فاصل زمني مدته ثلاثة أسابيع تقريباً. وتُنشر بيانات شهرية وربع سنوية أيضاً في <i>النشرة الإحصائية الشهرية وربع السنوية</i>.</p>
<p>الاستقرار المالي: قام مصرف قطر المركزي بنشر وتوزيع "تقرير الاستقرار المالي" الرابع في عام ٢٠١٣، ويعتزم إعداد تحليل قائم على المخاطر للنظام المالي بأكمله بالتعاون مع هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية.</p>
<p>ميزان المدفوعات: منذ إفاد بعثة المساعدة الفنية حول إحصاءات ميزان المدفوعات في عام ٢٠١٠، فضلاً عن مشاركة موظفي إدارة الإحصاءات في مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١١، تنشر السلطات بيانات ربع سنوية لميزان المدفوعات في تقرير <i>الإحصاءات المالية الدولية</i>. وقد تم تطوير الحساب المالي وتحسين التغطية للشركات العامة الكبرى، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وبورصة قطر. وهناك حاجة إلى استمرار الجهود لمواصلة تطوير مصادر البيانات، ولا سيما بالنسبة للقطاع الخاص. وقد يسرت بعثة المساعدة الفنية لعام ٢٠١٢ بشأن المسح المنسق لاستثمارات الحافظة مسح الاستثمارات الأجنبية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ المتوقع الانتهاء منه في الأشهر القادمة. وسوف تسمح هذه البيانات بتجميع</p>

بيانات شاملة عن وضع الاستثمار الدولي لقطر. وقدمت السلطات إلى البعثة بيانات جزئية عن وضع الاستثمار الدولي لمنتصف ٢٠١٢ ومنتصف ٢٠١٣.

الدين الخارجي: تحصل البعثات أثناء مشاورات المادة الرابعة على بيانات تفصيلية عن الديون الخارجية متوسطة وطويلة الأجل. ويجمع مكتب إدارة الديون في وزارة المالية معلومات عن الدين العام ودين شركات القطاع العام. وتنشر السلطات بيانات عن الدين الخارجي العام على موقع مصرف قطر المركزي على الإنترنت.

ثانيا - معايير جودة البيانات

تشارك قطر في النظام العام لنشر البيانات (GDDS) منذ ديسمبر ٢٠٠٥. وقد قامت بعثة النظام العام لنشر البيانات التي أوفدت في إبريل ٢٠٠٧ بتحديث نطاق تغطية ودورية وحداثة بيانات الجدول الثاني الموجز في النظام العام لنشر البيانات؛ وتقييم ممارسات النشر على أساس متطلبات المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) المتعلقة بتغطية البيانات ودوريتها وحدائتها؛ وتحديد المراحل الرئيسية التي يتعين على قطر الوصول إليها لتتحول من النظام العام لنشر البيانات إلى المعيار الخاص لنشر البيانات. وقام خبراء الصندوق بمساعدة السلطات في إنشاء صفحة البيانات القومية الموجزة (NSDP) وجدول مواعيد النشر المسبق (ARC)، وذلك بغرض تحسين ممارسات نشر البيانات.

قطر: جدول المؤشرات المتعارف عليها اللازمة لأغراض الرقابة
(حسب الوضع في ٢٦ مارس ٢٠١٤)

تواتر	معدل النشر	معدل تواتر الإبلأغ	معدل تواتر البيانات	تاريخ تلقيها	آخر تاريخ مشاهدة	
شهري	شهري	شهري	شهري	مارس ٢٠١٤	فبراير ٢٠١٤	أسعار الصرف
شهري	شهري	شهري	شهري	مارس ٢٠١٤	فبراير ٢٠١٤	أصول الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية ١/
شهري	شهري	شهري	شهري	مارس ٢٠١٤	فبراير ٢٠١٤	الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية
شهري	شهري	شهري	شهري	مارس ٢٠١٤	فبراير ٢٠١٤	النقود بمعناها الواسع
شهري	شهري	شهري	شهري	مارس ٢٠١٤	فبراير ٢٠١٤	الميزانية العمومية للمصرف المركزي
شهري	شهري	شهري	شهري	مارس ٢٠١٤	فبراير ٢٠١٤	الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي
شهري	شهري	شهري	شهري	مارس ٢٠١٤	فبراير ٢٠١٤	أسعار الفائدة /٢
شهري	شهري	شهري	شهري	مارس ٢٠١٤	فبراير ٢٠١٤	مؤشر أسعار المستهلك
غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	-	-	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل/٣. الحكومة العامة /٤
غير منتظم	غير منتظم	ربع سنوي	ربع سنوي	فبراير ٢٠١٤	٢٠١٣/٢٠١٤ (حتى ديسمبر ٢٠١٣)	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل/٣. الحكومة المركزية
غير منتظم	غير منتظم	سنوي	سنوي	فبراير ٢٠١٤	٢٠١٣	أرصدة دين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية /٥
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	يناير ٢٠١٤	٢٠١٣ (الربع الثالث)	ميزان الحساب الجاري الخارجي
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	يناير ٢٠١٤	٢٠١٣ (الربع الثالث)	صادرات وواردات السلع والخدمات
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	يناير ٢٠١٤	٢٠١٣ (الربع الثالث)	إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي
غير منتظم	غير منتظم	سنوي	سنوي	فبراير ٢٠١٤	٢٠١٣	إجمالي الدين الخارجي
غير متاح	غير منتظم	غير منتظم	غير منتظم	نوفمبر ٢٠١٣	يونيو ٢٠١٣	وضع الاستثمار الدولي /٦

- ١/ يشمل الأصول الاحتياطية المرهونة أو الملتزم بها على نحو آخر وكذلك مراكز المشتقات الصافية.
- ٢/ كل من أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسمياً، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أذون الخزانة، والسندات الإذنية والسندات.
- ٣/ التمويل الأجنبي والتمويل المصرفي المحلي والتمويل غير المصرفي المحلي.
- ٤/ تتألف الحكومة العامة من الحكومة المركزية (الصناديق الممولة من الميزانية والصناديق خارج الميزانية وصناديق الضمان الاجتماعي) وحكومات الولايات والحكومات المحلية.
- ٥/ يشمل تكوين العملات وأجال الاستحقاق.
- ٦/ يشمل إجمالي مراكز الأصول والخصوم المالية الخارجية إزاء غير المقيمين. وتستند البيانات حالياً إلى مصادر غير كاملة نتيجة قيود القدرات.

بيان ممثل خبراء الصندوق بشأن دولة قطر

١٨ إبريل ٢٠١٤

١- تعرض هذه المذكرة معلومات توافرت بعد صدور تقرير الخبراء، ولا يترتب عليها أي تعديل في تقييم الخبراء.

٢- تشير البيانات الصادرة مؤخرا إلى قوة الأداء الاقتصادي رغم تباطؤ النمو في الربع الأخير من ٢٠١٣: فقد سجل الاقتصاد نمواً بنسبة ٦,٥% في ٢٠١٣ بزيادة قدرها ٠,٥ نقطة مئوية عن تقديرات الخبراء. وكان تحسن النتائج بدرجة فاقت التوقعات ناتجا إلى حد كبير عن التعديلات بالزيادة في البيانات التاريخية عن النمو في قطاع غير الهيدروكربونات. وبينما تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي في الربع الأخير من ٢٠١٣ إلى ٥,٦% على أساس سنوي مقارنة، يبدو أن زخم النمو الأساسي في قطاع غير الهيدروكربونات لم يتأثر، ومن ثم يؤكد الخبراء توقعاتهم للنمو في عام ٢٠١٤ في حدود ٦%. وفي بيانات صدرت بصفة منفصلة، سجلت قطر في العام الماضي فائضا في الحساب الجاري بنسبة ٣١% من إجمالي الناتج المحلي، بزيادة طفيفة عما توقعه الخبراء. وظل تضخم أسعار المستهلكين قيد السيطرة في شهر مارس بنسبة ٢,٦% على أساس سنوي مقارنة.

٣- كشفت السلطات عن مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥: ومن المتوقع نمو النفقات الاسمية بنسبة متواضعة قدرها ٣,٧٥% مقارنة بخطة الموازنة للعام الماضي، مع إعطاء أولوية لمشروعات البنية التحتية الرئيسية (بزيادة قدرها ١٧%)، والرعاية الصحية والتعليم. ويُتوقع أيضا تراجع الإنفاق الجاري والنفقات الرأسمالية الصغيرة. أما توقعات الإيرادات فلا تزال تفترض سعر النفط ٦٥ دولارا للبرميل، مما يؤدي إلى تقدير منقوص لفائض الموازنة المتوقع. ويتعذر في الوقت الحالي إجراء تقييم تفصيلي لمشروع الموازنة نظرا لعدم توافر معلومات شاملة؛ وعلى وجه التحديد، لا تتوافر حتى الآن نتائج الموازنة للسنة المالية التي انتهت مؤخرا.



صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 14/197
للنشر الفوري
٦ مايو ٢٠١٤

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤ مع قطر

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ١٨ إبريل ٢٠١٤ مشاورات المادة الرابعة مع قطر^١.

انطلاقاً من وضع قطر كأكبر مُصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، فقد تحولت مؤخرًا إلى مستثمر مالي ومستورد للعمالة وبلد مانح ذي أهمية عالمية. فقد بلغ متوسط النمو ١٤% على مدار العقد الماضي ووصل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى ١٠٠ ألف دولار، وهو الأعلى في العالم. وقد شرعت السلطات، بعد نجاحها في استكمال استراتيجية لتطوير موارد الغاز الطبيعي، في تنفيذ برنامج ضخم للاستثمارات العامة حتى تمضي قدماً في تنويع الاقتصاد والاستعداد لبطولة كأس العالم لكرة القدم في عام ٢٠٢٢.

ولا يزال أداء الاقتصاد الكلي في قطر محتفظاً بقوته. فبينما تباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي من ١٣% في ٢٠١١ إلى ٦,٢% في ٢٠١٢، مما يرجع جزئياً للتعليق المؤقت الذي فرضته البلاد على الإنتاج الهيدروكربوني الإضافي من "حقل الشمال"، سجل النمو انتعاشاً طفيفاً في ٢٠١٣ ليصل إلى ٦,٥%، مدفوعاً بالتوسع القوي في القطاع غير الهيدروكربوني. وكانت التداعيات السلبية المترتبة على تباطؤ النمو العالمي وتقلب الأسواق المالية محدودة النطاق. وفي الوقت الحالي، تبدو ضغوط الأسعار مكبوحة، حيث وصل معدل التضخم في مارس ٢٠١٤ إلى ٢,٦% على أساس سنوي مقارن. ولا تزال المالية العامة والحسابات الخارجية تحقق فوائض كبيرة بفضل ارتفاع أسعار المواد الهيدروكربونية.

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللاطلاع على شرح للجارات الواصفة التي يكثر استخدامها في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/hp/sec/misc/qualifiers.htm>

وتبدو آفاق الاقتصاد الكلي وفق السيناريو الأساسي إيجابية. ومن المتوقع أن يظل نمو إجمالي الناتج المحلي في حدود ٦% في ٢٠١٤، مع استمرار الاستثمارات العامة في الحفاظ على معدلات النمو في حدود ٦-٧% في الأجل المتوسط. ومن المتوقع أن يظل التضخم موالياً في حدود ٣ إلى ٤% في المرحلة القادمة، مما يرجع جزئياً للانخفاض المتوقع في أسعار السلع الأولية، بما فيها الغذاء، وسعر الصرف الثابت. ومن التحديات المحتمل ظهورها مخاطر فورة النشاط الاقتصادي في الأجل القصير وفرط الطاقة الإنتاجية على المدى المتوسط نتيجة برنامج الاستثمارات العامة. ولا يزال احتمال حدوث انخفاض حاد في أسعار النفط والغاز هو مصدر الخطر الأساسي على المدى المتوسط؛ غير أن السلطات لديها هوامش وقائية وفيرة من المالية العامة والحسابات الخارجية لمواجهة الطوارئ.

ويجري حالياً تعزيز إطار السياسات الاقتصادية الكلية بعدد من الإصلاحات الطموحة في مجال سياسة ومؤسسات المالية العامة، وتنظيم القطاع المالي، والسياسات الاحترازية الكلية، وإدارة السيولة، وتطوير سوق الدين المحلي. وعلى وجه الخصوص، كانت السلطات تدخر الفوائض الكبيرة في المالية العامة، وبدأت في اعتماد منهج التركيز على الأجل المتوسط في عملية الموازنة. وقد ارتكز جدول أعمال تنظيم القطاع المالي على إنشاء لجنة استشارية جامعة وإصدار التعميم النهائي بشأن اتفاقية بازل الثالثة. وتدعم السلطات أيضاً تنويع الاقتصاد من خلال تدابير لزيادة التعميق المالي وتنمية القطاع الخاص.

تقييم المجلس التنفيذي

رحب المديرين التنفيذيون باستمرار الأداء القوي الذي يحققه الاقتصاد الكلي في قطر، مرتكزا في ذلك على قوة نمو القطاع غير الهيدروكربوني واستقرار الأسعار. وقد أدت الفوائض الضخمة في المالية العامة والحسابات الخارجية إلى صلابة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية المحتملة وتبدو الآفاق موالية في الوقت الحالي. واتفق المديرين على أن استمرار الإدارة الاقتصادية الكلية الرشيدة والجهود الرامية إلى تنويع الاقتصاد سوف تعمل على ضمان النمو طويل الأجل والاستقرار.

وأكد المديرين أهمية الدقة في تنفيذ برنامج الاستثمارات العامة الكبير، وحثوا السلطات على توخي اليقظة المستمرة من احتمالات ظهور ضغوط تضخمية. وإذا ظهرت علامات تدل على فورة النشاط الاقتصادي فينبغي اتخاذ الإجراءات لتمهيد تقلبات الإنفاق الرأسمالي واللجوء إلى عمليات سحب السيولة والتدابير الاحترازية الكلية في حالة النمو المفرط في الائتمان أو تحمل المخاطر. وأحاط المديرين بجهود السلطات لتخفيف ضغوط الأسعار عن طريق معالجة الاختناقات في سلسلة العرض.

وأشار المديرين على السلطات بتعزيز إطار إدارة الاستثمارات العامة ورفع كفاءة الإنفاق العام. ورأوا أنه من المفيد اعتماد منهج شامل، بما في ذلك اتخاذ إجراءات صارمة لاختيار المشروعات وتقييمها، بالاستناد إلى تكثيف بناء القدرات وتعميق التعاون بين مختلف الأطراف المعنية. وفي هذا الخصوص، رحبوا باعتزام السلطات إنشاء "وحدة لإدارة الاستثمارات العامة".

وأوصى المديرين السلطات بالمضي في إصلاحات المالية العامة الطموحة، مثل الالتزام بالحد من تجاوزات الإنفاق، وتركيز عملية الموازنة على الأجل المتوسط، وإعداد ميزانية الأداء، إنشاء وحدة المالية العامة الكلية. وشجعوا السلطات على تنفيذ هذه

الإصلاحات في الوقت المناسب، كما أوصوا بأن تقوم الميزانيات السنوية في المرحلة القادمة على افتراضات واقعية بشأن أسعار المواد الهيدروكربونية وإطار متعدد السنوات أكثر تفصيلاً للنفقات.

وأشاد المديرون بما تم إحرازه من تقدم إزاء تعزيز قواعد تنظيم القطاع المالي. ورحبوا بصدور التعميم النهائي المعني باتفاقية بازل ٣ والاتفاقية الاستراتيجية ثلاثية السنوات لتنظيم القطاع المالي.^٢ وأشار المديرون إلى أن البنوك لا تزال تتمتع بمستوى جيد من الرسالة والسيولة والربحية. واقترحوا مواصلة المتابعة الوثيقة لمعايير الإقراض ومخاطر التركيز وأنشطة البنوك عبر الحدود من خلال نظام متطور للإنذار المبكر. ورأى المديرون أن المجال يتسع للإدخال مزيد من التحسينات على إدارة السيولة.

وأحاط المديرون علماً بجهود السلطات لتعزيز التنوع الاقتصادي عن طريق دعم التعميق المالي وتنمية القطاع الخاص. واتفقوا على ضرورة إعطاء الأولوية لتحسين مناخ الأعمال وجودة التعليم. وقال المديرون إنهم يتطلعون إلى استمرار التحسينات في مجال الإحصاءات الاقتصادية الكلية.

^٢ التعميم المعني باتفاقية بازل ٣ يطبق المعايير التنظيمية الدولية الجديدة بشأن رأس المال والسيولة والتمويل بالدينون في الجهاز المصرفي.

قطر : مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، ٢٠١٠-٢٠١٥ /١

توقعات	توقعات	تقديرات	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣				
(التغير السنوي %)						
النتائج والأسعار						
٧,١	٥,٩	٦,٥	٦,٢	١٣,٠	١٦,٧	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٠,٩	١,٠-	٠,١	١,٢	١٥,٧	٢٨,٩	الهيدروكربوني ٢/
١١,٠	١٠,٧	١١,٤	١٠,٣	١٠,٨	٨,٦	غير الهيدروكربوني
٣,٥	٣,٥	٣,١	١,٩	١,٩	٢,٤-	تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)
(% من إجمالي الناتج المحلي على أساس السنة المالية) ٣/						
الموارد العامة						
٣٥,٧	٣٨,٨	٤١,٥	٤٠,١	٣٤,٦	٣١,٤	مجموع الإيرادات
٢٠,٠	٢٢,٥	٢٤,٦	٢٥,٠	٢٤,١	١٩,٥	الإيرادات الهيدروكربونية
١٥,٧	١٦,٤	١٦,٩	١٥,٠	١٠,٥	١١,٩	إيرادات أخرى
٣٠,٩	٣١,٢	٣٠,٤	٣٠,٦	٢٨,٢	٢٨,٩	مجموع النفقات وصافي الإقراض
٢٢,٠	٢٢,٠	٢٢,١	٢٣,٣	٢٠,٣	٢٠,٠	النفقات الجارية، منها:
٥,٦	٥,٦	٥,٦	٤,٩	٤,٦	٤,٦	الأجور والرواتب
٨,٩	٩,٢	٨,٢	٧,٣	٧,٩	٨,٩	النفقات الرأسمالية
٤,٩	٧,٦	١١,١	٩,٥	٦,٤	٢,٥	رصيد المالية العامة الكلي (العجز -)
(التغير السنوي %)						
النقود						
...	...	١٩,٦	٢٢,٩	١٧,١	٢٣,١	النقود بمعناها الواسع
..	...	١٣,٥	١٣,٥	١٩,٢	٧,٦	الائتمان إلى القطاع الخاص
(بمليارات الدولارات الأمريكية ما لم يذكر خلاف ذلك)						
القطاع الخارجي						
١٤٣,٦	١٤٨,٥	١٤٨,١	١٤٣,٦	١٢١,٧	٧٧,٨	صادرات السلع والخدمات
٦٧,٠-	٦٣,١-	٥٩,٠-	٥٤,٧-	٤٣,٨-	٢٩,٧-	واردات السلع والخدمات
٤٦,١	٥٤,٣	٦٢,٦	٦٢,٣	٥٢,٠	٢٣,٨	الحساب الجاري
٢٠,٥	٢٥,٤	٣٠,٩	٣٢,٤	٣٠,٣	١٩,٠	% من إجمالي الناتج المحلي
٤٩,٣	٤٦,٢	٤١,٧	٣٢,٧	١٦,٣	٣٠,٧	احتياطيات البنك المركزي، إجمالي
٨,٣	٨,٣	٧,٩	٦,٦	٣,٦	٨,٤	بشهور واردات السلع والخدمات ٤/
...	...	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	أسعار الصرف (دولار/دولار أمريكي)
....	...	٠,١-	١,٤	٥,١-	٥,٥-	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)

المصادر : البيانات المقدمة من السلطات؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي .

١/ تنبؤات الخبراء بناء على المعلومات المتاحة في ٢٦ مارس ٢٠١٤. تم تحديث بيانات إجمالي الناتج المحلي وميزان المدفوعات لتعكس البيانات المنشورة حديثاً.

٢/ تقديرات خبراء الصندوق؛ تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي المسال والبروبين والبيوتين والمكثفات.

٣/ تبدأ السنة المالية في إبريل؛ دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ١٩٨٦.

٤/ الاثني عشر شهراً القادمة.

بيان الدكتور عبد الشكور شعلان بشأن قطر

اجتماع المجلس التنفيذي

١٨ إبريل ٢٠١٤

١- نيابة عن السلطات القطرية، أود أن أتقدم بالشكر إلى خبراء الصندوق على مشاركتهم في جهود قطر وعلى المناقشات البناءة التي دارت في إطار مشاورات المادة الرابعة.

آخر التطورات الاقتصادية والآفاق المتوقعة

٢- ظل الأداء الاقتصادي الكلي في قطر محتفظا بقوته خلال العام الماضي. وكان النمو صلبا، مدفوعا بالتوسع الكبير في قطاع غير الهيدروكربونات، وظل حساب المالية العامة والحساب الخارجي يحققان فوائض كبيرة. وأدت جهود تنويع الاقتصاد - مسترشدة بما جاء في استراتيجية التنمية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ - إلى حدوث زيادة حادة في حجم قطاع غير الهيدروكربونات الذي يمثل الآن نصف حجم الاقتصاد تقريبا. ويُتوقع أن يواصل هذا القطاع دعمه للنمو القوي على المدى المتوسط رغم وقف تطوير مشروعات الغاز الطبيعي في حقل الشمال.

٣- ورغم أن الآفاق المتوقعة في قطر تبدو مواتية، فإن السلطات تتوخى اليقظة حيال المخاطر المحتملة من فورة النشاط الاقتصادي في المستقبل القريب. وتتمثل المخاطر الرئيسية على المدى المتوسط في فرط الطاقة الإنتاجية نتيجة برنامج الاستثمارات العامة الضخمة واحتمال تراجع أسعار النفط والغاز. وكما أشار خبراء الصندوق، تمتلك قطر هوامش احتياطية كبيرة في المالية العامة والحساب الخارجي تمنحها حيزا واسعا على صعيد السياسة لتخفيف هذه المخاطر. ولإدارة المخاطر ذات الصلة ببرنامج البنية التحتية، تعتزم السلطات تنفيذ المشروعات الاستثمارية بالتدرج. وقد أسست أيضا مكتب التخطيط المركزي للإشراف على الاستثمارات في البنية التحتية، كما أنها بصدد إنشاء وحدة إدارة الاستثمار العام في وزارة المالية.

سياسات وإصلاحات المالية العامة

٤- تلتزم السلطات بكفاءة أداء المالية العامة وادخار الفوائض المالية لتعزيز الهوامش الوقائية المضادة للصدمات والادخار من أجل الأجيال القادمة. وينعكس ذلك على هدفها طويل المدى المتمثل في تمويل الموازنة بالكامل من الإيرادات غير الهيدروكربونية.

٥- ويُتوقع ارتفاع فائض المالية العامة الكلي إلى حوالي ١١% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٣/٢٠١٤، وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى زيادة إيرادات المؤسسات العامة وحدوث تراجع طفيف في النفقات. وتعتمد السلطات القضاء على تجاوزات الإنفاق وتهدف إلى تخفيض النفقات الجارية، مع إعطاء الأولوية للإنفاق على الصحة والتعليم والإنفاق الرأسمالي. وفي هذا الصدد، فقد بدأت تركيز على المدى المتوسط في عملية إعداد الموازنة. ويقتضي مشروع موازنة ٢٠١٤/٢٠١٥ أن تقدم الوزارات والهيئات تقديرات إرشادية للموازنة على مدى ثلاث سنوات وأن تتبادل المعلومات عن أداء برامجها. كذلك تعمل السلطات حالياً على إنشاء "نظام معلومات إدارة مالية الحكومة" الذي سيسهم إلى حد كبير في تحسين القدرة على إدارة المالية العامة وإبلاغ بياناتها. وإضافة إلى ذلك، أنشئت وحدة للمالية العامة الكلية وسوف تنتفع من المساعدة الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي أواخر هذا الشهر.

٦- وجاءت الدرجة التي سجلتها قطر في "مؤشر إدارة الاستثمار العام" مماثلة إلى حد كبير لدرجات نظرائها، وذلك على النحو الوارد تفصيلاً في تقرير القضايا المختارة. وترى السلطات أن توصية خبراء الصندوق باعتماد منهج متكامل في إدارة الاستثمار العام ستكون مفيدة، وشرعت في اتخاذ تدابير في هذا الصدد، ومنها إنشاء وحدة إدارة الاستثمار العام ووضع قانون الإدارة المالية العامة في شكله النهائي.

السياسة النقدية وسياسة القطاع المالي

٧- ارتفعت الأسعار بوتيرة سريعة في مطلع عام ٢٠١٣ نتيجة للطلب المتزايد على المساكن ولكنها تراجعت مؤخرًا مع زيادة عرض المساكن.

٨- وحققت السلطات تقدماً كبيراً في تنفيذ جدول الأعمال التنظيمي بشأن القطاع المالي. وقد أصبح محافظ مصرف قطر المركزي رئيساً للجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر وهو رئيس الثلاث هيئات التنظيمية الرئيسية (مصرف قطر المركزي، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية). كذلك تولى مصرف قطر المركزي مسؤولية الرقابة على قطاع التأمين الذي لم يكن يخضع إلا لقدر محدود من التنظيم. وفي ديسمبر ٢٠١٣، نشرت الهيئات التنظيمية الرئيسية الثلاثة "الخطة الاستراتيجية لتنظيم القطاع المالي" - التي تهدف إلى التحول إلى القواعد التنظيمية القائمة على مستوى المخاطر، وتوسيع نطاق الإشراف الاحترازي الكلي، وتعزيز البنية التحتية للأسواق.

٩- ولا يزال القطاع المصرفي في قطر يتسم بالربحية، ويمتلك مستوى جيد من رأس المال، ولديه القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات. وإضافة إلى ذلك، يستوفي هذا القطاع شروط رأس المال الإلزامي، ونسب السيولة والرفع المالي بموجب اتفاقية بازل ٣. وتأخذ السلطات بعين الاعتبار وجهة نظر خبراء الصندوق بشأن تركيز الودائع والائتمان، وتعرض

جودة الأصول للمخاطر جراء الانكشافات الكبيرة أمام طرف واحد. وتتنظر حاليا في تخفيض نسبة القروض إلى الودائع مما سيؤدي إلى مواصلة تحسين وضع السيولة القوي في الجهاز المصرفي ويرفع مستوى جودة أصوله. وينظر مصرف قطر المركزي بعين التقدير إلى عمل خبراء الصندوق بشأن تعزيز نظام الإنذار المبكر لتحديد المخاطر والروابط في مختلف قطاعات الاقتصاد، ويعتزم إدراج بعض التوصيات الفنية التي قنمها الصندوق في مراجعة الاستقرار المالي التالية.

١٠- وتترك السلطات أن تطوير أسواق الدين المحلية السائلة والعميقة يمكن أن يحقق منافع كبيرة من خلال تعزيز آلية انتقال الآثار النقدية وتسهيل إدارة السيولة. وسوف تواصل في الفترة المقبلة إصدار أوراق مالية مقومة بالعملة المحلية، مع تقليص الاقتراض الخارجي. وتشمل التدابير الإضافية التي اتُخذت مؤخرا لتعميق السوق المالية إطلاق الصناديق المتداولة في البورصة في نهاية شهر إبريل، وإنشاء هيئة محلية للتصنيف الائتماني، وتوسيع نطاق تغطية مركز قطر للمعلومات الائتمانية.

تنويع النشاط الاقتصادي

١١- تولى السلطات أولوية قصوى لتنويع النشاط الاقتصادي ومشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد. وتركز "رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠" على دعم تنويع الاقتصاد من خلال التنمية البشرية والاستثمار في قطاع غير الهيدروكربونات. وتشمل مبادرات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقديم ضمانات القروض وإجراء دراسات الجدوى. وإضافة إلى ذلك، تُبذل الجهود لتحسين جودة التعليم ورفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من خلال تشجيع قطاعات الأنشطة القائمة على المعرفة.

القضايا الإحصائية

١٢- تلتزم السلطات بمواصلة تحسين الإحصاءات للمساعدة في عملية صنع القرار وإدارة الاقتصاد الكلي. وتعكف حاليا وزارة التخطيط التنموي والإحصاءات على وضع الصيغة النهائية لمسح الاستثمار الأجنبي الذي ينتظر أن يحقق تحسنا كبيرا في إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.